



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد مالي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

د. شرف سمير

من إعداد الطالبة:

قدادة شهيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا	أستاذ محاضر ب	د. بلارو علي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا	أستاذ محاضر أ	د. شرف سمير
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا	أستاذ مساعد أ	أ. سلطان كريمة

السنة الجامعية

2017-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العرش العظيم، الذي جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا فأفضل بتوفيقه في إنجاز هذه المذكرة، وأزكى الصلاة والسلام على صفيه وخليله محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والرسل أكرم السابقين واللاحقين،

في هذا المقام المتواضع أتقدم بالشكر والتقدير واعترافي بالجميل إلى الأستاذ الفاضل " شرفق سمير" على قبوله الإشراف على مذكرتي، والذي أمدني بكل تواضع من وقته وجهده وعمله، بارك الله فيه.

وكما اخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة لموافقته على مناقشة وإثراء هذا الموضوع بمآلهم من زاد معرفي كبير واغنائه بما ستؤول إليه هذه الجلسة العلمية من توجيهات ونصائح وملاحظات. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة على ما بدلوه من اجل العلم والمعرفة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى أغلى وأعز الناس على قلبي

إلى من تختلج بهم نفسي حباً، ووفاءً، و إكباراً والديا الحنونان زهيرة وعبد الوهاب، الذي مهما قلت

فيهما فلن أوفيهما حقهما، اللذان تفهما وضعي و لم يذخرا جهدا لتحفيزي وتوجيهي، فشكرا لكما

وأطال الله في عمركما.

إلى جدي وجدتي رحمهما الله وأدامهما فسيح جنانه

إلى اغلى فرد في العائلة أخي العزيز شمس الدين

إلى اللواتي بوجودهن أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، وأرى التفاؤل بأعينهن والسعادة في

ضحكتهن أخواتي أمينة وفاء شيما

إلى أختي، توأم روحي، رفيقة دربي، و كاتمة أسراري ابتسام

إلى الكتكوتتان رماس وسوسو

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

شهيرة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015، حيث توصلنا إلى عدم وجود علاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، كما تساهم عوامل اقتصادية في خلق النمو الاقتصادي والتي من بينها الاستثمار الأجنبي والسياسة النقدية التوسعية، ونوصي بتشجيع القطاعات المنتجة للاقتصاد الجزائري أي المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى توجيه الإنفاق العام إلى قطاعات منتجة، ضرورة الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف وفقا للظروف الملائمة والوقت الملائم وبالشكل الذي يساهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

أنظمة أسعار الصرف، النمو الاقتصادي، أداء الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to know the effect of the drain price system on the economic growth of the Algerian economy in the period between 1990-2015, where we did not find any relationship between the drain price system and the economy growth of the Algerian economy, Also, economy factors contribute in the creation of the economy growth wish among the foreign investment and expansionary policy, and we recomand to encourage the productive sectors of the Algerian economy, any projects specialized in the production of non-oil exports, in addition to direct public spending to productive sectors, the necessity of the right choose of the drain system according to an appropriate circumstances and the right time, with the form that time, with the form that contribut in the increase of the foreign capital flows to finance economic development.

Key words:

Drain price system, economic growth, macroeconomic performance, algerian economy.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
20	تطو تصنيف أنظمة الصرف حسب صندوق النقد الدولي بين (1950-1998)	01-01
23	التصنيف الهجين ل (Ghosh et al 1997)	02 -01
32	أهم الدراسات حول اختيار أنظمة أسعار الصرف	03 -01
58-57	أنظمة سعر الصرف والمردودية الاقتصادية الكلية	01 -02
59	النمو والتضخم في البلدان المدولرة وغير المدولرة ب(%)	02 -02
86	تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)	01 -03
87	تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)	02 -03
88	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)	03 -03
89	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)	04 -03
90	تطور التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين خلال الفترة (1990-1999)	05 -03
91	تطور القروض الداخلية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)	06 -03
92	تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)	07 -03
93	تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)	08 -03
94	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)	09 -03
95	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)	10 -03
96	تطور التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين خلال الفترة (2000-2015)	11 -03
97	تطور القروض الداخلية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)	12 -03
102	تقدير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2015)	13 -03

فهرس المحتويات

الرقم	البيان
I	الشكر والتقدير
II	الإهداء
III	الملخص
IV	قائمة الجداول
VI-V	فهرس المحتويات
أ- د	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: دراسة نظرية لأنظمة أسعار الصرف
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، وظائفه وأشكاله
07	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
09	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
14	المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف، أنواعها وتصنيفاتها
14	المطلب الأول: التطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف
15	المطلب الثاني: أنواع أنظمة أسعار الصرف
19	المطلب الثالث: تصنيفات أنظمة أسعار الصرف
29	المبحث الثالث: اختيار أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها
29	المطلب الأول: محددات اختيار أنظمة أسعار الصرف
31	المطلب الثاني: الاكتشافات التجريبية حول محددات اختيار أنظمة أسعار الصرف
35	خلاصة الفصل
36	الفصل الثاني: تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي
37	تمهيد الفصل
38	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي
38	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
41	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي
43	المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي وطرق قياسه
47	المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي

47	المطلب الأول: سعر الصرف في نماذج النمو الاقتصادي
49	المطلب الثاني: الدراسات التجريبية لاختبار العلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي
53	المطلب الثالث: عوامل تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي
57	المبحث الثالث: أنظمة أسعار الصرف ومردودية النمو الاقتصادي
57	المطلب الأول: المردودية الاقتصادية لأنظمة أسعار الصرف فيما يخص النمو الاقتصادي
58	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في أنظمة الربط الجامد (حالة الدولار ومجالس العملة)
61	المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف والأزمات النقدية
63	خلاصة الفصل
64	الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2015)
65	تمهيد الفصل
66	المبحث الأول: تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر
66	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار
71	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
76	المطلب الثالث: تحويلية الدينار الجزائري
79	المبحث الثاني: معايير اختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر
79	المطلب الأول: شروط الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم
82	المطلب الثاني: اختيار نظام الصرف الأمثل لحالة الجزائر
83	المطلب الثالث: ظاهرة الخوف من التعويم
86	المبحث الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي
86	المطلب الأول: تحليل أداء الاقتصاد الكلي وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015)
97	المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي (1990-2015)
104	خلاصة الفصل
105	خاتمة عامة
109	قائمة المراجع

مقدمة عامة

فرضت العلاقات النقدية والمالية الدولية على العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية والمالية الدولية، قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، والذي يعرف بنظام الصرف والذي يعتبر من القواعد التي تنظم عملية تبادل العملات، حيث شهد تغيرات مسابرة للتطورات التي يعرفها النظام النقدي الدولي، ابتداء من التخلي عن قاعدة الذهب إلى نظام الصرف بالذهب بعد الحرب العالمية الأولى والعودة إليه ثانية بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل من خلال اتفاقية بريتن وودز مع إحلال نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب ثم التوجه إلى نظام التعويم بعد قرار من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن وقف قرار قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.

وجراء الأزمات التي هزت الأسواق الناشئة في التسعينيات أولى الباحثون الاقتصاديون وصانعو القرارات الاقتصادية أهمية كبيرة لاختيار نظام سعر الصرف الذي يضمن تحقيق التوازنات الكلية الداخلية والخارجية، حيث كان من نتائج هذه الأزمات الفشل في تحقيق هذا الهدف أي لم يتم التوصل إلى نظام سعر الصرف ملائم لجميع الدول معا في كل الأوقات، ولاسيما في ظل الدور الذي تلعبه أنظمة أسعار الصرف في التأثير على المردودية الاقتصادية وعادة ما يكون هذا التأثير متفاوتا ومعتمدا على طبيعة نظام سعر الصرف المتبنى من قبل الدولة، ونظرا لكون أن هدف كل دولة هو تحقيق نمو اقتصادي مستدام أصبحت مسألة تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي من أهم المسائل التي تشغل الدراسات الاقتصادية الدولية والتي توصلت مختلف الدراسات التجريبية إلى نتائج متضاربة حول وجود هذه العلاقة من عدمها.

والجزائر بغية إيجاد نظام سعر صرف ملائم لها والذي يؤثر ايجابيا على الأداء الاقتصادي الكلي قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية جراء الأوضاع والظروف الصعبة التي مرت بها وتدهور أسعار النفط والذي تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة الإشكالية التالية :

هل هناك أثر لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ؟

وحتى يتيسر لنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- ماهو نظام الصرف وما معايير اختياره؟
- مامدى تأثير تغيرات أنظمة أسعار الصرف على أداء الاقتصاد الكلي الجزائري؟
- ماهي مراحل تطور نظام الصرف الجزائري؟ وماهي أهم انعكاسات هذا التطور على النمو الاقتصادي؟



أولاً: فرضيات الدراسة

وبغرض الإجابة على التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- نظام الصرف هو الأداة التي تعمل على تقوية العلاقات بين الدول وعملية اختياره تتوقف على عوامل اقتصادية فقط من بينها الثلاثية المستحيلة ، الصدمات الاقتصادية، التضخم.
- تؤثر جميع أنظمة الصرف على أداء الاقتصاد الكلي والتي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.

ثانياً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال مايلي:

- المكانة التي يلعبها سعر الصرف كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- يعتبر المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي.
- الدور الذي يلعبه نظام سعر الصرف في تحديد مدى نجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي.
- أهم المواضيع الحديثة التي يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر ونظرا لتعرض الجزائر إلى أزمة انهيار أسعار النفط.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم الإطار النظري لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وأهم النظريات المفسرة له ومختلف أنظمة الصرف وأهم المزايا والعيوب لها ومختلف تصنيفاتها.
- تبيان العلاقة بين مختلف أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي.
- معرفة أهم مراحل تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر.
- اختبار مدى تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

- من أبرز المواضيع على الساحة الدولية.
- لما له من أثار على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وهذا في ظل الأزمات وخاصة أزمة انهيار أسعار النفط في الجزائر وسياسة النقشف التي تتبعها وكذا سياسة ترشيد النفقات.

- كون الموضوع يندرج في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات بأراء مختلفة.
- رغبة منا ومن الأستاذ المشرف كون هذا الموضوع يمس ويلم بجوانب الاختصاص.

خامسا: منهج الدراسة

محاولة منا وللإجابة على التساؤل الرئيسي وعلى التساؤلات الفرعية وبغية اختبار صحة الفرضيات المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي والمنهج القياسي، فالمنهج الوصفي يسمح لنا بوصف مفاهيم ونظريات ومختلف العوامل المؤثرة على سعر الصرف وكذا المفاهيم المتعلقة بالنمو والعوامل المحددة له والتحليلي بعرض كل مايتعلق بأنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي وكالدراسات التجريبية التي تناولت هذه العلاقة مرفوقا بجانب تطبيقي لتحليل هذه العلاقة في الجزائر.

أما المنهج التاريخي يبرز لنا من خلال عرض مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر.

أما المنهج القياسي من خلال قياس مدى تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سادسا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع باللغة العربية التي تناولت موضوع أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الرسمية والمتعلقة بالفترة (1990-2015).

سابعا: محتويات الدراسة

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، وللإلمام بكافة جوانب الموضوع سنعالجه وفق خطة تحوي ثلاث فصول تفتتح بملخص ومقدمة عامة وتختتم بخاتمة عامة متبوعة بأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها، حيث تناولنا ثلاث فصول وكل فصل يحوي ثلاث مباحث وكل مبحث مقسم إلى مطالب حيث أن:

الفصل الأول تحت عنوان: دراسة نظرية لأنظمة أسعار الصرف والذي تناولنا فيه الإطار النظري لأسعار الصرف، أنظمة أسعار الصرف وأنواعها ومختلف تصنيفاتها، أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها.

أما الفصل الثاني تحت عنوان: تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي والذي تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي، أنظمة أسعار الصرف ومردودية النمو الاقتصادي.

في حين أن الفصل الثالث جاء تحت عنوان: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2015) والذي تناولنا فيه تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر، معايير اختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأنظمة أسعار الصرف

تمهيد:

من أكثر القضايا المثيرة للجدل في الاقتصاد الدولي هي مسألة المفاضلة بين أنظمة أسعار الصرف، ومنه فإن الاختيار بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر صرف المرن ونظام سعر الصرف الوسيط قد يسوده بعض الغموض، وتبقى المفاضلة بينها تتركز على عدة عوامل تتمثل في الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات الاقتصادية، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، بالإضافة إلى سماته الهيكلية، هذا ما جعل أنظمة الصرف تكتسب أهمية خاصة في السياسة الاقتصادية وتسدعي هذه المكانة الخاصة التعرف أكثر على مزايا ومساوئ كل نظام من حيث مستوى أداء الاقتصادي الكلي، كما تتطلب عملية تحديد مختلف أنظمة أسعار الصرف سواء المدرجة في النظام الثابت أو النظام المرن ودرجة تأثير أنظمة الصرف المختلفة على المؤشرات الاقتصادية الكلية على إمكانية تحديد وإبراز مختلف التصنيفات الخاصة بأنظمة أسعار الصرف، أهمها تصنيفات صندوق النقد الدولي وتصنيف Levy-yeyati و Sturzenegger ثم تصنيف Reinhart و Rogoff.

على ضوء ما تقدم وقصد إبراز مختلف أنظمة أسعار الصرف التي تمخضت وأفرزتها الفترات المتعاقبة التي عرفها النظام النقدي الدولي، سنقوم بتخصيص هذا الفصل الذي نتناول فيه ثلاث مباحث نقوم بعرضها كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف؛
- المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف، أنواعها وتصنيفاتها؛
- المبحث الثالث: اختيار أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتجارة الخارجية فهو مقياس يسهل المعاملات الاقتصادية، وعادة ما يكون موضوع استقرار سعر صرف العملة من أهم مشاغل الدولة لما له من دور كبير في تمويل التجارة الخارجية، فالاستقرار النسبي للعملة يجعل المتعاملين بها يتفادون مخاطر تقلبات الصرف وبالتالي تزيد ثقتهم بها، وقد حاز موضوع سعر الصرف على أهمية كبيرة في أدبيات علم الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، وظائفه وأشكاله

نظرا لأهمية سعر الصرف ودوره البارز على المستوى الدولي، وفي ظل حركة التجارة الخارجية النشطة، قدم العديد من الباحثين والمهتمين بالتجارة الخارجية تعريفات مختلفة له وبرزت العديد من الأشكال والوظائف التي يمكن عرضها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

تختلف تعريفات سعر الصرف غير أنها جد متقاربة وتجتمع كلها في مفهوم واحد.

حيث يعرف سعر الصرف بأنه: سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.¹

كما يعرف بأنه: سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ولنرمز له بـ e ، ويمكننا أن نعكس التعريف السابق لحساب وحدة واحدة من العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية بالتقسيم على e .²

كما يعرف سعر صرف العملة الوطنية بأنه مقدار ما يطلب أو ما يدفع من عملة أجنبية للحصول على وحدة واحدة منها.³

ويعرف أيضا بأنه: عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية،⁴ أو

عدد وحدات العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.⁵

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص: 244.

² - هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2007، ص: 273.

³ - عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 253.

⁴ - صبحي حسون الساعدي وأياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص: 88.

⁵ - عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 240.

ويقصد بسعر الصرف أيضا عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه¹.

ويعرف بصفة وجيزة على أنه سعر تبادل العملات بعضها ببعض².

وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، إذ نجد أن أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن جانب آخر استيراد السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي³.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن سعر الصرف هو العملية التي يتم من خلالها مبادلة عملة محلية مقابل عملة أجنبية أو العكس، وبالتالي فهو يعمل على ربط اقتصاد الدولة مع العالم الخارجي وذلك بتبادل العملات والسلع فيما بينها.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

توجد عدة أشكال لسعر الصرف، من أهمها سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر الصرف الفوري والآجل والتي سيتم التطرق إليها بالترتيب كالاتي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي

يعرف هذا الشكل من سعر الصرف على أنه سعر العملة الأجنبية بقيمة العملة الوطنية، ومن ثم هو ذلك السعر الذي تحدده البنوك المركزية كسعر رسمي لها مقابل عملات أخرى. كما يمثل المقياس لعملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر⁴.

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:96.

² - فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف (دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001 و 2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد14، 2014، ص:213.

³ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011، ص:15، 16 .

⁴ - سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص:137.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر هذا السعر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما أنه يساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. إذ أن لاتجاهات هذا¹ المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية، وبافتراض أن مستوى الأسعار العام للبلد هو p وفي البلد الأجنبي هو p^* وسعر الصرف الاسمي هو E فإن سعر الصرف الحقيقي (e) هو كالتالي:

$$e = Ep^*/p$$

حيث أن e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.²

ثالثاً: سعر الصرف الفعال (الفعلي)

هو عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد. من شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار. يتم قياس سعر الصرف الفعلي الاسمي باعتماد الأسعار التعادلية الاسمية للعملات.³

رابعاً: سعر الصرف الحقيقي الفعال

يعتبر سعر الصرف الفعال سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثنائية عدة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج. لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.⁴

¹ - زيان بغداد، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2013، ص: 17.

² - زيان بغداد، مرجع نفسه، ص: 17.

³ - مسعود مجيطن، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 73.

⁴ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص: 117.

خامسا: سعر الصرف الفوري

تعد الأسعار الفورية للتعامل بين بنكين هي الأسعار الحالية للبيع والشراء في الصفقات الفورية للعملة بحيث تستخدم هذه الأسعار في حالة الصفقات العملة الأجنبية التي تتجاوز حدا معيناً، كذلك هي تضع قاعدة لسعر الصرف في الصفقات الأقل حجماً.¹

سادسا: سعر الصرف الآجل

يقصد بهذا السعر، تبادل عملة معينة بعملة أخرى سيتم تسليمها لاحقاً، حسب السعر المتفق عليه. وقد يتراوح موعد التسليم ما بين العشرين وتسعين يوماً.²

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تربط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى كونه يربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الأجنبية، ولسعر الصرف عدة وظائف يمكن ذكر أهمها في ما يأتي:

أولاً: الوظيفة القياسية

حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة المعنية) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.³

¹ - برايان كويل، أسواق العملات الأجنبية، دار الفاروق، القاهرة، ص:23.

² - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص:304.

³ - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص:147.

ثانيا: الوظيفة التطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها من أقل الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.¹

ثالثا: الوظيفة التوزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

إن تغيرات أسعار صرف العملات عادة ما تحدث لعدة أسباب أهمها ما يلي:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

من بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف مايلي:

أولاً: أسعار الفائدة

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية هو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى. وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.³

¹ - نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2011، ص: 67.

² - سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2009/2010، ص: 12.

³ - محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين لأوراق المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2016، ص: 38.

ثانياً: كمية النقود

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.¹

ثالثاً: التضخم

إن التغيير في المعدلات النسبية للتضخم يمكن أن يؤثر في النشاط التجاري العالمي، الذي يؤثر في الطلب على العملات وعرض تلك العملات وبالتالي يؤثر في أسعار الصرف.²

رابعاً: ميزان المدفوعات

يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكون ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويحدث الاختلال في ميزان المدفوعات في حال حدوث اختلاف بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة غالباً³. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملته ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.⁴

خامساً: الموازنة العامة

تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض

¹ - سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2005-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 12، ص: 135.

² - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2012، ص: 159.

³ - زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص: 48.

⁴ - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1947-2003)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2011، ص: 8.

في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.¹

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية

من بين العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف مايلي:

أولاً: الاضطرابات والحروب

حيث تلعب الاضطرابات والحروب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد سيكون في وضع حرج نسبيا، وتفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.²

ثانياً: الإشاعات والأخبار

وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.³

ثالثاً: خبرة المتعاملين في أسواق الصرف

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر هذه الأسعار بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.⁴

¹ - مرجع نفسه، ص: 8.

² - زاهر عبد الحليم خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

³ - نجية دلامي، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص: 45.

⁴ - موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 48.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي جد معقد حاول العديد من الباحثين معرفة كيفية تحديده، وبفعل ذلك ظهرت عدة نظريات تحاول إبراز العوامل المحددة لسعر الصرف يمكن ذكر أهمها كما يلي:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الاقتصادي نظرية كاتب سويدي اسمه جوستاف كاستل، وعرفت باسم نظرية تعادل القوة الشرائية، وخالصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي. فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاستل على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، وبيان أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم¹.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

أولاً: الصيغة المطلقة

والتي تأخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني ويمكن من خلال هذه النظرية تحديد سعر صرف عملة ما من خلال قسمة سعر السلعة بالعملة المحلية على سعر السلعة بالعملة الأجنبية كما تبينه المعادلة التالية:²

$$e = P / P *$$

وقد لاقت نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة انتقادات عديدة في الجانب التطبيقي، إذ يرى بعض الاقتصاديين أن هناك صعوبة بإلغاء تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف انتقال السلع بين الأسواق في إطار عملية المراجحة (Arbitrage)³.

ثانياً: الصيغة النسبية :

تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف

¹ - مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص: 138.

² - مشهور هنلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة، تخصص: المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 19.

³ - مرجع نفسه، ص: 19.

يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات، حيث أن سعر الصرف القديم مضروبا في سعر الصرف التوازني الجديد يساوي نسبة تغير سعر الصرف.

علما أن نسبة تغير سعر الصرف تساوي نسبة التضخم المحلي مطروحا منها نسبة التضخم الأجنبي، كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:¹

$$X_1/X_0 = PE_1/PE_0/PD_1/PD_0$$

حيث:

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1؛

X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0؛

PE_1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1؛

PE_0 : الأسعار الأجنبية في الفترة 0؛

PD_1 : الأسعار المحلية في الفترة 1؛

PD_2 : الأسعار المحلية في الفترة 0.

الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تقوم نظرية تكافؤ معدلات الفائدة على أساس أن سعر الاستلام المؤجل أو سعر التسليم المؤجل لعملة نقدية أجنبية معينة يجب أن يعكس التباين أو الاختلاف في معدل الفائدة بين البلدين. وبموجب هذه النظرية فإن المستثمر لا يمكنه الحصول من خلال توظيف أمواله في بلد أجنبي على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي سيحصله في سوقه الوطنية (المحلية)، إذا كان معدل الفائدة الأجنبي أكثر ارتفاعا من معدل الفائدة في سوقه المحلية، وذلك لأن الاختلاف في معدلات الفائدة يجب أن يعوض عن طريق الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل.²

¹ - عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص: 29.

² - سعود حابد العامري، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 60.

الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق

ويعنى بهذه الأسواق تلك التي تكون كفؤً بتسهيل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية من خلال توفير المعلومات الكاملة لهم للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، وسواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل: إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم.¹

ومن بين الشروط التي يجب توفرها في السوق الكفؤ:

- كل المعلومات الجديدة نجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآتية والآجلة؛
- تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- تغيرات أسعار الصرف عشوائي.
- وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موارد على السعر الآتي (نقدا) المستقبلي.²

الفرع الرابع : نظرية كمية النقود

تركز هذه النظرية عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول. كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود.

تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، وبترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P). وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V)، ويتم التعبير عن هذه المطابقة كما يلي:

$$MV = PT \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي؛

¹- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص: 122، 123.

²- مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

T: دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الأمد القصير) ؛

V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى M، P، T.

ومن المعادلة السابقة يمكن استنباط مستوى السعر بالمعادلة التالية:

$$P=M/T \quad \dots\dots\dots(2)$$

من المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون

بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعف كمية النقود مع ثبات كل من V، T.¹

¹- مرجع نفسه، ص ص:12، 13.

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف، أنواعها وتصنيفاتها

عقب انهيار نظام " بريتون وودز " عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف، لذلك حاول العديد من الاقتصاديين اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد، وعلى هذا الأساس كان لابد من التعرف على كل نظام مع عرض مختلف المزايا والعيوب التي يتميز بها انطلاقاً من أشد الأنظمة ثباتاً إلى أكثرها مرونة والتعرف على مختلف تصنيفاتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأنظمة أسعار الصرف

لقد تطورت أنظمة أسعار الصرف على امتداد القرن الماضي في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في النظرية وبنفس السرعة، حيث يعرف نظام سعر الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي.¹ وقد تم تطور هذه الأنظمة بالترتيب التالي:

الفرع الأول: أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب

كان النظام النقدي الدولي يستند إلى ما يعرف بقاعدة الذهب وتطبق قاعدة الذهب على النظام التي يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة مشتركة فيه بوزن من الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة بالذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات.²

الفرع الثاني: أسعار الصرف في نظام الذهب المدار

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى سادت حالة من الفوضى والاضطراب في النظام النقدي الدولي وأخذت الحكومات تتدخل في نظام قاعدة الذهب بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية وهذا ما يطلق عليه اسم نظام الذهب المدار (المتقن) أين تم استبدال أسعار الصرف الثابتة بنظام الصرف المرن وبسبب السياسات التضخمية التي اتبعتها بعض الدول في محاولاتها لإعادة بناء اقتصاداتها وانتهاج سياسة التسابق والتنافس على تخفيض قيمة العملات المحلية أدى إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 والتي قادت إلى التخلي عن الالتزام بقاعدة الذهب.

¹ - نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، الكويت، يوليو، 2011.

² - يوسف بن ختم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية (حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص:39.

الفرع الثالث: أسعار الصرف في ظل اتفاقيات بريتون وودز

قام هذا النظام على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات لكن بمرور الوقت استعادت الدول الأوروبية عافيتها المفقودة في الحرب وأصبحت تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعاتها، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضغط على احتياطياتها الذهبية، ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في عدم فقدان هذه الاحتياطيات أعلن الرئيس نيكسون عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم.¹

المطلب الثاني: أنواع أنظمة أسعار الصرف

يمكن تقسيم أنظمة أسعار الصرف إلى ثلاثة أنواع: ثابتة، وسيطة، ومرنة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

ويعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها الاقتصادية تتم مع عدة دول.² تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل في هذه القاعدة بوجود شروط معينة أبرزها:³

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت؛
- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، وتوفير القابلية والحرية على ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل؛
- حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول؛

¹ - لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص ص: 135، 136.

² - مبارك الكوط، تأثير أنظمة الصرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2014)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص: 15.

³ - حسن فليح خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2007، ص: 437.

ويترتب عن ارتباط عملات الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة بالنسبة للذهب وجود أسعار ثابتة أيضا بين تلك العملات، والاختلاف الطفيف الممكن أن يوجد هو في أسعار الذهب المتأرجحة بين الدول حسب تكاليف نقله والتأمين عليه.¹

أولاً: مزايا نظام سعر الصرف الثابت

- نظام سعر الصرف الثابت عدة مزايا ويمكن إجمالها في مايلي:²
- يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية؛
- يضع قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية؛
- يكون سعر الصرف مفيدا إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة؛
- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.

ثانياً: عيوب نظام سعر الصرف الثابت

- إذا كان نظام سعر الصرف الثابت يعرف على أنه التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على الاستقرار سعر العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد، فإن هذا لا يعني خلوه من بعض الانتقادات:³
- إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية؛
- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الادعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق؛
- الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل؛
- يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية.

¹ - محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، ص: 343.

² - زيان بغداد، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

³ - لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد. يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، وكذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال¹.

أولاً: مزايا نظام سعر الصرف المرن

- هناك مجموعة من المزايا والفوائد التي يتحلى بها نظام سعر الصرف المرن، ويمكن إجمالها في مايلي²:
- عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائياً فإنه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنك المركزي لإحداث وحفظ التوازن، وبالتالي لا توجد حاجة للاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطي النقدي والذهبي؛
- يؤدي سعر الصرف المرن إلى علاج الاختلالات في المبادلات الخارجية، وبالتالي القضاء على اختلال ميزان المدفوعات، ومن خلال هذه الآلية فهو يحتفظ بالتوازن ويقضي على الاختلالات التي تستمر لفترات طويلة؛
- تستطيع الدولة في ظل هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة إذ تستطيع تقرير ما يناسبها من سياسات خاصة من العملة؛
- يسمح هذا النظام بامتصاص جزء من الضغوط المضاربية، إذ يلطف العلاقة المباشرة بين ضغوط المضاربية من ناحية وتغييرات الاحتياطات وأسعار الفائدة من ناحية أخرى، وهو بذلك يمتص الأزمات.

¹- نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1979، ص: 721.

²- ابتسام عليوش قريوع، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإخوة بارش للاستيراد والتصدير)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012/2011، ص: 51، 50.

ثانيا: عيوب نظام سعر الصرف المرن

- رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض النقائص نذكر منها:¹
- إن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسيا على نشاط التصدير؛
 - نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الاحتياطات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت؛
 - يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات بالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: نظام سعر الصرف الوسيط

- أول من اقترح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة ويليامسون في 1998 ورينهارت في 2000، وأطلقا عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة و أخرى مرنة.
- وبعد أن أصبحت فرضية الخيارين النقيضين (النظم الثابتة والنظم المرنة) متقدمة تاريخيا تصبح عندها النظم الوسيطة هي النظم الأكثر تداولاً وهي تضم المناطق المستهدفة، أسعار الصرف المتحركة، الربط بسلة عملات والربط القابل للتصحيح ومختلف عمليات المزج فيما بينها حيث توجد ايجابيات وسلبيات لهذا النظام كبقية الأنظمة تتمثل في مايلي:²

أولاً: إيجابيات أنظمة أسعار الصرف الوسيطة

- تتميز الأنظمة الصرف الوسيطة بمجموعة من الايجابيات تتمثل فيما يلي:
- تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة؛

¹- سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص: 29.

²- عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص: 45، 46.

- إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي؛
- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة.

ثانياً: مساوئ أنظمة الصرف الوسيطة

- رغم توفر نظام الصرف الوسيط على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض النقائص نذكر منها:
- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريباً جداً من المعدل المحوري لسعر الصرف قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات معينة، معنى ذلك يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام الصرف الثابت؛
- من أجل جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني هذا الأمر الذي يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين مزايا النظامين الثابت والمرن لابد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الثالث: تصنيفات أنظمة أسعار الصرف

يعتمد صندوق النقد الدولي في تصنيف أنظمة الصرف على شكلين أساسيين يقوم الشكل الأول على التصريح الرسمي للدول الأعضاء عن نظام الصرف المتبع لديها وهو ما يسمى بأنظمة الصرف القانونية. غير أن محدودية هذه المقاربة تتمثل في أن هذه الدول لا تتصرف بالضرورة كما في تصريحها الرسمي، وهو السبب الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى التخلي عن التصنيف القانوني (De Jure) واستبداله بتصنيف آخر هو التصنيف الفعلي (De Facto) الذي يعتمد على السلوك الفعلي لأنظمة الصرف.

الفرع الأول: التصنيفات الرسمية لصندوق النقد الدولي (De Jure)

يظهر الجدول رقم (02) تطور أنظمة الصرف منذ سنوات 1950 إلى غاية نهاية القرن الماضي والذي كان في البداية لا يعبر إلا عن فئتين: نظام صرف ثابت وأنظمة أخرى. ثم تواصل تطور هذه الأنظمة بداية من سنوات 1980 وقسمت إلى أربع فئات وهي: سعر صرف ثابت بالنسبة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات، مرونة محدودة، تعويم موجه وتعويم حر والتي تم تبنيها خلال عشرية كاملة إلى غاية نهاية 1990، والبحوث التجريبية كانت مؤسسة أصلاً على هذا التصنيف الرسمي.

الجدول رقم (01-01): تطور تصنيف أنظمة الصرف حسب صندوق النقد الدولي بين (1950-1998)

الفترة	ترتيبات أنظمة الصرف
1973-1950	1- سعر صرف ثابت القيمة. 2- سعر الصرف الفعلي، غير الثابت المطبق في كل أو في معظم المعاملات.
1974	1- سعر صرف مطبق داخل هوامش ضيقة مقابل: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، مجموعة من العملات، متوسط معدلات الصرف لأهم الشركاء التجاريين. 2- سعر صرف غير مطبق داخل هوامش ضيقة.
1978-1975	1- سعر صرف مطبق داخل هوامش ضيقة مقابل: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الراند الجنوب إفريقي أو البيزيتا الإسبانية (تحت ترتيبات تدخل تبادلية)، مجموعة من العملات. 2- سعر صرف غير مطبق داخل هوامش ضيقة.
1982-1979	1- سعر صرف مطبق داخل هوامش ضيقة مقابل: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، الدولار الأسترالي، الاسكودو البرتغالي، الراند الجنوب إفريقي أو البيزيتا الإسبانية (تحت ترتيبات تدخل تبادلية)، مجموعة من العملات أو المؤشرات. 2- سعر صرف غير مطبق داخل هوامش ضيقة.
1996-1983	سعر الصرف محدد على أساس: 1- الربط ب: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، عملات أخرى وسلة من العملات. 2- مرونة محدودة مقابل: عملة واحدة، اتفاقية تعاونية. 3- تصنيفات أكثر مرونة معدلة حسب عدد من المؤشرات وتعويمات موجهة أخرى. 4- تعويم حر.
1998-1997	1- الربط بعملة، بسلة عملات . 2- مرونة محدودة. التصنيفات الأكثر مرونة 3- تعويم موجه. 4- تعويم حر.

المصدر: سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013، ص:65.

كما لا يتركز هذا النوع من التصنيفات إلا على متغير واحد وهو التصريح الرسمي لكل دولة عضوه في صندوق النقد الدولي عن نظام الصرف المتبع لديها، ولا يهتم هنا الصندوق بمراقبة مدى مطابقة هذا التصنيف المصرح به مع التطبيق الواقعي المتبع من قبل هذه الدول¹.

الفرع الثاني: التصنيفات الفعلية لصندوق النقد الدولي (De Facto)

استطاعت بعض الدول أن تصرح بتبنيها أنظمة صرف مرنة، غير أنها في الواقع تبحث عن استقرار عملتها من خلال ربطها بعملة أجنبية قوية وهو ما قلص من مصداقية التصنيف القانوني لصندوق النقد الدولي، ولم يتم إلا مؤخرا وبسبب الانتقادات الحادة الموجهة لهذا التصنيف (خاصة أمام الفجوة المتزايدة بين أنظمة الصرف القولية والفعلية) أن اعترف الصندوق بمحدوديته واحتوائه لثغرات كثيرة جعلت الصندوق يراجع نفسه في هذا التوجه. فتصريحات الدول الأعضاء أصبحت تصحح من خلال الملاحظة الإحصائية لتذبذبات سوق الصرف، كما يحاول هذا الترتيب الفعلي الجديد أن يتعرف على الممارسات الحقيقية من خلال تسيير الصرف بتحليل المعطيات المالية (سعر الصرف، الاحتياطات الرسمية، سعر الفائدة... الخ) ويكملونها بمعلومات حول استراتيجيات السياسات النقدية المتبناة من قبل الدول الأعضاء (محاربة التضخم) والنية الصريحة وغير الصريحة (الضمنية) للسلطات النقدية. سمحت هذه الطريقة التي يمكن أن تصنف كهجينة، إعطاء ترتيبات أكثر واقعية تتكون من ثمانية مجموعات، وذلك منذ سنة 1999 وهي²:

- أنظمة صرف لدول ليست لديها عملة رسمية جلية: حيث تمثل وحدة نقدية أخرى العملة الوحيدة التي لديها سعر رسمي في الدولة المعنية، أو تكون الدولة عضو في اتحاد نقدي أو ميكانيزم تعاوني نقدي يتبنى عملة موحدة لديها سعر رسمي في كل دولة من الدول الأعضاء؛

- مجلس العملة؛

- ترتيبات اتفاقيات الربط: حيث تربط الدولة (رسميا) عملتها بعملة قوية أو سلة تتكون من عملات الشركاء التجاريين أو الماليين الأساسيين ويسعر ثابت، ويكون الترجيح في هذه السلة متعلق بالتوزيع الجغرافي لمبادلات السلع والخدمات أو للتدفقات المالية. يتذبذب سعر الصرف في ظل نظام اتفاقيات الربط، داخل نطاق ضيق بأقل من 1% صعودا ونزولا للسعر المركزي الرسمي أو الفعلي، كما يمكن أن تكون عملات السلة مضبوطة بحقوق السحب الخاصة أو الإيكو Ecu أن تكون مستعدة للتدخل في سوق الصرف للدفاع عن سعر التوازن؛

¹ - سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص ص: 64-66.

² - مرجع نفسه، ص ص: 66، 67.

- الربط داخل نطاقات أفقية: تكون قيمة صرف العملة داخل هامش تذبذب ب1% على الأقل صعودا ونزولا من السعر المركزي المثبت رسميا، ويكون لدى السلطات النقدية هامش تغير يمثل عرض النطاق؛
- أنظمة الربط المتحركة (الزاحفة): تخضع فيه العملات إلى تعديلات طفيفة ودورية تُحسب إما بمعدل ثابت معلن مسبقا وإما بدلالة تغير بعض المؤشرات (فرق التضخم مع الشركاء التجاريين الأساسيين، الفرق بين التضخم المستهدف والتضخم المتوقع عند الشركاء التجاريين مثلا). يمكن تثبيت هذه التعديلات بمعدل يسمح بالأخذ في الاعتبار التغيرات المصححة للتضخم في قيمة العملة (تعديلات استعدادية Rétrospectif) أو بمعدل ثابت معلن مسبقا ويكون أقل من فرق التضخم المتوقع (تعديلات تقديرية Prévisionnels) ؛
- النطاقات المتحركة: تكون قيمة صرف العملة موجودة داخل هامش تذبذب 1% على الأقل صعودا أو نزولا من المعدل المحوري الذي يعدل بشكل دوري إما بمعدل ثابت معلن عنه مسبقا، أو بدلالة تغيرات بعض المؤشرات، كما تكون درجة مرونة سعر الصرف بدلالة عرض النطاق وتكون النطاقات متماثلة بالنسبة لمعدل محوري متحرك أو تتوسع تدريجيا وبطريقة غير متماثلة (لا يوجد أي معدل محوري معلن مسبقا في هذه الحالة)؛
- التعويم الموجه دون الإعلان المسبق لمسار سعر الصرف: تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف دون أن تحدد مسبقا أهداف سعر الصرف، أو دون المبادرة في تطبيق هذه الأهداف. وتترك عموما المؤشرات التي تستعمل لتسيير سعر الصرف لتقديرات السلطات، بما فيها مثلا، وضعية ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطات الدولية وتطور السوق الموازي ولا تكون التعديلات بالضرورة أوتوماتيكية؛
- التعويم المستقل (الحر): يتحدد سعر الصرف عن طريق السوق والذي يخضع لقانون العرض والطلب على العملة.

أولا: التصنيف الهجين

في دراسة حول الأداء الاقتصادي الكلي لمختلف أنظمة الصرف استعمل (Ghosh et Al 1997) تصنيف يرتكز على التصريحات الرسمية وملاحظة سلوك سعر الصرف، فقد أشار أن التصنيف الفعلي بواسطة تحليل معطيات إحصائية يقدم فائدة لكشف السلوك الفعلي لسعر الصرف فهي لا تسمح لوحدها فقط من تمييز استقرار معدلات الصرف التي تزودها بغياب الصدمات البارزة من تلك التي تنتج من انعكاسات السياسات النقدية الملائمة للأداءات الاقتصادية الكلية الجيدة، أو أيضا من الثقة الظاهرة في الأسواق، إضافة إلى ذلك وكما برهن (Calvo et Reinhart 2000) أن التصنيفات الرسمية تحوي أنظمة متخفية؛

فقد استعمل (Ghosh Al 1997) عينة عطت 140 بلد خلال (1969- 1990) مقسمة بين أنظمة ثابتة ومرنة، حيث أدمج مع التصنيف الرسمي لصندوق النقد الدولي (FMI) تحليل إحصائي لسلوك سعر

الصرف وترددات التحول في القيم العادلة للتمييز بين الأنظمة التي فيها التدخلات المتكررة والأنظمة التي فيها أقل تكرر؛

هذا التصنيف أعاد استخراج 25 طبقة لأنظمة الصرف ثم بعدها نقيت أو جرى تصنيفها وميزت بين 9 فئات من الربط بعملة واحدة إلى التعويم الصافي كما يبينه الجدول رقم (01-02).¹

الجدول رقم (01-02): التصنيف الهجين لـ (Ghosh et Al (1997)

الأنظمة الثابتة:
1-الربط بعملة واحدة
2- الربط بسلة من العملات
3-ربط معن أخرى بسلة من العملات
4-الربط بسلة من العملات ليست معلنة
الأنظمة الوسيطة:
5-الأنظمة التعاونيةالاتحادات
6-تعويمات غير مصنفة
7-التعويم على الداخل لفرشاة
الأنظمة المرنة:
8-تعويم بدون فرشاة
9-التعويم الصافي

المصدر: سمير شرقوق، نظام الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة اقتصاد التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012/2010، ص 40.

ثانيا: التصنيف أنظمة الصرف الفعلية وفق (LYS) Levy – Yeyat et sturzenegger

اقترح الكاتبان Levy – Yeyati et sturzenegger تصنيفا لنظم أسعار الصرف، والذي يعكس نظم أسعار الصرف بحكم الواقع بدلا من نظم الصرف المعلنة عبر الوثائق الرسمية، ويستند الكاتبان إلى مجموعة بيانات²

¹ - سمير شرقوق، نظام الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2010، ص:39، 40.

² - محمود محمد عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، العراق، ص:6.

عن أسعار الصرف والاحتياطيات الدولية لعينة مكونة من 183 بلد، حيث تقوم جميع هذه البلدان بتقديم تقارير بصورة منتظمة إلى صندوق النقد الدولي وخلال المدة (1974-2000).

إذ يتم التعرف على نظام الصرف الفعلي في تصنيف LYS من خلال سلوك ثلاثة متغيرات:

- التغيرات في سعر الصرف الاسمي δE ؛

- التقلب في تغيرات سعر الصرف الاسمي $\Delta \delta E$ ؛

- التقلبات في الاحتياطيات الدولية r_t .

إن الأسباب الكامنة وراء اختيار هذه المتغيرات هي تعريفات نظم أسعار الصرف في الأدبيات والكتب الاقتصادية، إذ تقترن أنظمة الصرف الثابتة بتغيرات كبيرة نسبياً في الاحتياطيات الدولية ناجمة عن تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف الاسمي والحد من تقلباته، بينما تتميز أنظمة الصرف المرنة بحدوث تقلبات كبيرة نسبياً في أسعار الصرف الاسمية مع احتياطيات دولية مستقرة نسبياً، ويعزى ذلك إلى التدخلات القليلة في سوق الصرف الأجنبي من قبل السلطات النقدية، وبالتالي وحسب منهج LYS فإن سلوك هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة يكفي لتحديد نظام الصرف الذي يتبعه أي بلد بحكم الواقع.

فيما يخص التغيرات في سعر الصرف الاسمي δE يتم التوصل إليها بواسطة احتساب متوسط القيمة المطلقة للتغيرات الشهرية في سعر الصرف الاسمي، أما التقلب في تغيرات سعر الصرف الاسمي $\Delta \delta E$ فهو عبارة عن الانحراف المعياري للنسبة المئوية للتغيرات في سعر الصرف الاسمي.

وأخيراً، التقلبات في الاحتياطيات r_t ، وكما هو معروف فهي صعبة القياس، وبالتالي فإن قياسها يتطلب اهتمام خاص، وللاقترب قدر الإمكان من تقلب الاحتياطيات الدولية والذي يعكس بدوره مستوى التدخل في سوق الصرف الأجنبي من جانب السلطات النقدية، فإن ذلك يتحقق على خطوتين:

الخطوة الأولى: تحديد صافي الاحتياطيات على النحو الآتي:

$$R_t = \frac{\text{Foreign Assets } t - \text{Foreign Liabilities } t - \text{Gov. Deposits } t}{E_t}$$

حيث أن R_t تمثل صافي الاحتياطيات، و $\text{Gov. Deposits } t$ تمثل الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي، بينما E_t تعبر عن سعر الصرف الأجنبي.

الخطوة الثانية: حساب التغير الشهري في الاحتياطيات الدولية r_t لمعرفة مدى التدخل الشهري من قبل¹

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 6، 7.

السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي وذلك باستخدام الصيغة الآتية:¹

$$R_t = \frac{R_t - R_{t-1}}{\frac{Monetary\ Base\ t-1}{E_{t-1}}}$$

ثالثا : تصنيف (2004) Rogoff-Reinhat

يقوم هذا التصنيف على إدماج سعر صرف متعدد وسوق موزاي، ففي العديد من الاقتصاديات نجد سعر صرف رسمي مصرح به ولا يتم العمل به، في حين أن الفاعلين الاقتصاديين يستخدمون سعر صرف قريب جدا من حقيقة السوق، حيث توجد عدة دول في أمريكا اللاتينية تطبق أسعار صرف مختلفة ومتعددة بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الخاصة، وتدل الدراسة التجريبية التي قام بها (1997) Rogoff-Reinhat أنه حوالي (20 %) من الدول النامية تستعين بمعدلات متعددة أغلبيتها من الدول الناشئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيتمثل في التركيز على الفترة الطويلة الأجل في دراسة الأنظمة عكس تصنيف Lys الذي يقوم على المعطيات السنوية، فقد قام Rogoff-Reinhat بتقدير أنظمة الصرف لفترة خمسة سنوات كنتيجة مهمة تحسب على أساس تغيرات أنظمة الصرف الطرفية حسب دراسة Lys بينما لا تسجل من طرف Rogoff-Reinhat لأنه خلال هذه الفترة قد يعود سعر الصرف إلى وضعيته الأولى، والهدف من ذلك هو المتابعة الجيدة بتوضيح الاتجاه الطويل الأجل، ومنه فإن الدراسة التي قام بها (2004) Rogoff-Reinhat فقد سمحت بإعطاء نظرة تاريخية لأنظمة سعر الصرف أحسن من دراسة Lys وذلك من خلال دراسة عينية مكونة من 153 دولة عضو في صندوق النقد الدولي للفترة (1946-2001) والوصول إلى نتائج هامة تبين التباين الموجود بين التصريح الرسمي لأنظمة الصرف والأنظمة الفعلية بداية من التحولات التي عرفتتها الساحة النقدية والمالية الدولية في السبعينيات، أما فيما يخص سنوات الثمانينات والتسعينيات فقد تبين أن 53% من الدول التي تصرح بالتعويم المدار كانت تتبع أنظمة ربط جامد أو أسعار صرف ثابتة قابلة للتعديل، كما بينت الدراسة خلال الفترة (1974-1990) والفترة (1991-2001) أن الدول التي تأخذ بنظام السقوط الحر لا تقدم أي رسمي لهذا النظام إلا في حدود نسبة لا تتجاوز 15 % كما أن ترتيب الصندوق خلال الفترة (1991-2001) بين أن أكثر من 30% من الدول تتبع نظام صرف عائم مستقل في التصنيف الطبيعي بنسبة لا تتجاوز 10% .

إن مجمل الدراسات التطبيقية لأنظمة سعر الصرف الفعلية تبين التناقض الموجود بينها وبين الأنظمة الرسمية²

¹ - مرجع نفسه، ص:7.

² - علي بن قنور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص ص:38، 39.

وإلى أي مدى قادت المنهجية المتبعة من قبل Rogoff-Reinhart إلى المرور نحو الحلول المضادة وتقدير الأنظمة في أفق زمني يمتد إلى خمسة سنوات، كما بينت أن انهيار نظام بريتون وودز يتبعه تطور في الأنظمة العائمة نتيجة اختيار الدول المتقدمة عامل التسوية والسيولة وأن تبني آلية الصرف الأوروبي زاد في ثقل نظام المرونة والتوجه نحو العملة الموجودة اليورو رفع من أنظمة الربط الجامد، كما أن تطور أنظمة الصرف في الدول الناشئة تبين قوة واستمرارية الأنظمة الوسيطة (التعويم المحدد، التعويم الموجه، أنظمة الربط) رغم الاندماج المالي المتزايد لأنظمتها المالية وأزمات سير الصرف التي واجهتها، وإلى غاية 1990 يبقى نظام التعويم الحر ضعيف، وأن التقدم المحقق في الأسواق الناشئة واستهداف التضخم أدى إلى التخلي عن نظام السقوط الحر، فسياسة التثبيت تحقق إلى الأهداف بأقل الأضرار إضافة إلى تراجع نظام الربط الجامد خلال الفترة، أما الدول النامية فتواجه صعوبات في استقرار الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، والأخذ بنظام الربط الجامد¹.

الفرع الثالث: الاختلافات بين التصنيف الفعلي والرسمي

من بين أهم الفروقات بين تصنيفات أنظمة الصرف سواء من حيث الظواهر التي برزت بعد التحولات في الأنظمة وما نجم عنها من زيادة في التعويم ومنظر القطبية والخوف من التعويم أو من خلال تطبيق تلك التصنيفات من حيث السياسات.

لقد برزت مؤخرا في الأدبيات الاقتصادية ثلاث حقائق تعلق بتحولات أنظمة سعر الصرف وهي على

التوالي:²

- أن هناك إجماع على زيادة تبني الأنظمة العائمة منذ مرحلة بريتون وودز (Bretton Woods)؛
- أن الأنظمة الوسيطة (بما فيها الربط التقليدي) هي ملازمة للتعرض لتدفقات رؤوس الأموال، وهكذا فإن حده أن يختفي في عالم تزيد فيه اندماج الأسواق المالية، وهذه الحقيقة قدمت من طرف (Eichengreen, 1994) كفرضية التجويف الخارجي (Hollozinh out Hypothesis) ومن طرف (Fischer, 2001) كمنظر القطبية (Bipolar View)؛
- أن الدول التي تدعي التعويم لا تسمح لسعر صرفها الاسمي بالتحرك بحرية، وهذا ما أشار إليه Calvo and Reinhart (2000) بالخوف من التعويم (Fear of Floaring).

¹ - مرجع نفسه، ص: 39.

² - سمير شرقرق، نظام الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

ومنه يمكننا القول أن هذه الحقائق الثلاثة قد دعمت بشكل جزئي التحاليل ويمكن عرضها على النحو

التالي:¹

أولاً: هيمنة أنظمة الصرف العائمة

كما أشار صندوق النقد الدولي في تصنيفه الرسمي 1997 إلى الانخفاض الهام في عدد الدول المثبتة نسبة إلى تلك العائمة حيث أن عدد الدول التي تبنت الربط انخفض من 86% سنة 1976 إلى 45% سنة 1996، بينما ترتيبات سعر الصرف المرن ارتفعت خلال نفس الفترة من 11% إلى 52%. كما أشار كل من Calvo and Reinhart (2000) أن تقلب سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية في العديد من الدول التي أذعت التعويم تختلف جوهرياً عن تلك الدول المعومة حقاً، وهو نفس الاستخلاص الذي خرج به أصحاب التصنيف الفعلي حيث كان هناك حقيقة انخفاض في عدد المثبتين في العقدين الموليين للانهييار نظام بريتن وونز.

ثانياً: منظر القطبية

هناك دلائل تؤكد أن الأنظمة الوسيطة مثل الربط الزاحف والربط التقليدي قد أصبح نادر الزيادة، وعلى كل حال وعلى النقيض من التصنيف الرسمي فإن التصنيف الفعلي يكشف أن فرضية التجويف الخارجي ليست في الدول غير الناشئة وغير الصناعية، وتأكيد ذلك أن التعرض لتدفقات رؤوس الأموال قوية يمكن أن تكون ضرورية لنمو ويتوافق مع منظر القطبية.

وحسب Levy-Yeyati et Sturzenegger (2000) فإن منظر القطبية يبرز لأهمية الترتيبات الثابتة أو الربط الجامد كطريقة لتحقيق المصادقية، وكذا الحاجة لتجنب الهجمات المضاربة على العملة، ويكشف التصنيف الفعلي أن هذا التجويف انخفض خلال التسعينيات، وحسب Ficher (2001) فإن هذه الظاهرة كانت مقدمة للدول الصناعية والناشئة، وعليه فرضية التجويف الخارجي لـ Eichengreen تؤكد انهيار الربط في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والتحرك السريع للتكامل النقدي في أوروبا خلال 1992.... وهو ما عمل على انخفاض الأنظمة الوسيطة خلال الفترة (1990-2000).

ثالثاً: الخوف من التعويم:

نجد أيضاً أن التعويم بالتصنيف الفعلي يرتبط فقط بتغير صغير لسعر الصرف وأن البلدان التي تدعي التعويم عدد كبير منها يتدخل بشكل متكرر في استقرار سعر صرفها، والتي أكدها في الخوف من التعويم.

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 48-51.

وحسب (Levy-Yeyati et sturzenegger (2000) أن الانخفاض في عدد الدول المثبتة منذ بريتن وودز يعكس ازدياد أسواق رأس المال الدولي، هذه الحركية في هذه الأسواق عجلت بترك الترتيبات المثبتة (الصلبة)، فطبقاً لصندوق النقد الدولي فعدد الدول المختارة لأسعار الثابتة انخفض من 75% سنة 1975 إلى أقل من 50% عام 2000 ، وهو نفس التوجه الذي قدمه (LYS)، مع ملاحظة استقرار استعمال الأسعار الثابتة خلال فترة التسعينيات، وهذا عكس ما جاء في تصنيف صندوق النقد الدولي، هذه المقارنة في الحقيقة تكشف بأنه خلال التسعينيات العديد من الدول التي تتصرف كثابتة تصرح بنظام أكثر مرونة، وهذا ربما لتخفيض التعرض للهجمات المضاربية وقد صاغها Calvo and Reinhart الخوف من الربط (fear of pegging).

المبحث الثالث: اختيار أنظمة أسعار الصرف ومحدداتها

يعتبر اختيار نظام سعر الصرف المتبع بالنسبة لمعظم الدول في العالم من أهم القرارات المتخذة فيما يخص السياسة الاقتصادية، والذي يبرز باعتبار أن أسعار الصرف هي متغيرات من شأنها تحديد التدفقات فيما يخص السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات والمستوى العام للأسعار ومتغيرات اقتصادية أخرى مهمة ، مما عجل من النقاش الدائر حول اختيار نظام الصرف الملائم لعدة عقود وحتى وقتنا الحاضر في صميم نقاشات السياسة الاقتصادية الملائمة.

المطلب الأول: محددات اختيار أنظمة أسعار الصرف

هناك العديد من العوامل التي يجب أخذها بالاعتبار عند اختيار سعر الصرف المناسب لاقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة والتي من بينها:

الفرع الأول: الثلاثية المستحيلة

تعتبر أن الدول لا تختار إلا وضعين من ثلاث أوضاع ممكنة وهي أسواق رأس المال المفتوحة، الاستقلال النقدي و أسعار الصرف المربوطة ، إذا فهو يرى انه عندما كانت أسواق رأس المال مفتوحة وأسعار الصرف مربوطة ولم يعطى الاستقلال النقدي أي أهمية انتعشت قاعدة الذهب، لكن بعد الحربين وبسبب انتعاش السياسة النقدية (تأمين العمالة التامة) مع الصعوبة المتزايدة لمنع حركة رأس المال.

وما يلاحظ اليوم في الساحة الدولية من زيادة في حركة رأس المال، الأمر الذي يجعل الاختيار الممكن بين الربط الجامد الفائق (اتحادات العملة Currency Unions، الدولارisation، مجالس العملة Currency) Broad والتعويم ، ومثل هذا التنافر كان مسئولاً عن الأزمة المالية في آسيا 1997-1998 حيث قامت كل من الأرجنتين وهونغ كونغ تبني سياسة يكون لكل وحدة من عملاتها المتداولة احتياطي من الدولار بنسبة 100% مع التخلي عن سياستها النقدية، أما المكسيك وكوريا فتحولت إلى أسعار الصرف الحرة أما الإكوادور فاستبدلت عملتها بالدولار الأمريكي¹.xvi

¹ - سمير شرقوق، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مقالة منشورة في مجلة المؤسسة وقضايا التنمية، رقم 05، جامعة سكيكدة، ماي 2010، ص: 248، 249.

الفرع الثاني: حجم الاقتصاد

يلعب حجم الاقتصاد دوراً مؤثراً في اختيار نظام الصرف، فالاقتصاديات الضخمة والمتنوعة التي تتميز بوجود قطاعات مختلفة يشكل أحدها سوقاً للآخر مما يقلل الاعتماد على السوق الخارجية يفضل لها الأخذ بنظام أسعار الصرف المرنة، أما الاقتصاديات الصغيرة فإنها تكون أكثر تجانساً وأقل تنوعاً وعليه فمن المتوقع أنها تعتمد على اختيار أسعار الصرف الثابتة نظراً لاعتمادها على الأسواق الخارجية لارتفاع درجة انفتاحها، فضلاً عن أن الاقتصاديات الصغيرة يمكنها وضع سياسة كلية تتناسب متطلباتها مقارنة باقتصاد كبير كما أنه يمكنها الاتفاق على قواعد السلوك التي يتبعها في تنفيذ السياسات الاقتصادية لأن الضغوط والقوى المؤثرة في هيكل السياسة أقل ويكون من الممكن الابتعاد عن قوى السوق في تحديد سعر الصرف واعتماد الصرف الثابت له.¹

الفرع الثالث: طبيعة الصدمات

يعتمد اختيار نظام الصرف حسب هذه المقاربة التي برزت سنوات 1970 على الاضطرابات التي تصيب الاقتصاد، ويكون النظام الأمثل حسب هذا المعيار ذلك النظام الذي يسمح بتدنية تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج الكلي، الاستهلاك أو المستوى العام للأسعار وهو ما يعني أن الاختيار يتعلق بطبيعة ومصدر الصدمات سواء صدمات خارجية أو داخلية، اسمية أو حقيقية ويتعلق أيضاً بالخصائص الهيكلية للاقتصاد المعني، ويمكن اختصار ثلاث علاقات تربط بين طبيعة الصدمات واختيار نظام الصرف. إذا كانت الصدمات المسيطرة هي صدمات خارجية اسمية (نقدية) والتي تخرج من سيطرة سلطات الدولة، فإن نظام الصرف المرن هو النظام المفضل، حيث يكون الاقتصاد قادر على الرد بسرعة للاضطرابات الآتية من الخارج، وعليه، سوف يمثل نظام الصرف المرن متغير التعديل أما إذا كان الهدف هو استقرار النشاط، بينما الصدمات المسيطرة هي صدمات محلية اسمية، فإن نظام الصرف الثابت هو الأمثل، ويكون الأكثر ملائمة لأنه يسمح بأحسن تعديل نحو التوازن. ويمكن تمييز في هذه الحالة، الصدمات النقدية التي تكون عادة بسبب تغير طارئ (غير متوقع) في الكتلة النقدية المتداولة والتي تقود في العديد من الأحيان إلى تغيير سلوكيات الأعوان الاقتصاديين بالنسبة لحيازة النقود المحلية، والصدمات المرتبطة بالإنفاق والتي تكون عادة

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 109.

بسبب تغير في الامتصاص الداخلي الراجع إلى تعديل أحد المكونات التالية: الاستهلاك، الاستثمار أو الإنفاق العمومي¹.

الفرع الرابع : درجة الانفتاح على العالم الخارجي

يقصد بالانفتاح الاقتصادي درجة انكشاف الدولة للخارج. ويقاس هذا المؤشر على أساس نسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي، فبالنسبة للاقتصاد المفتوح الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية بالنسبة لباقي القطاعات في تكوين الناتج المحلي فإن اختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل، حيث يتميز الاقتصاد المفتوح بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في الاتجاه التنزلي، ولذلك يجب أن تقوم بإتباع سياسة الربط أو التثبيت. كما يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد بصفة عامة مما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئاً من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعلى العكس فإن الاقتصاد الأقل انفتاحاً قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظراً لارتفاع النسبي لعبء سياسة تخفيض الطلب المحلي، لانخفاض الميل الحدي للاستيراد إلى جانب تضائل تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية².

المطلب الثاني: الاكتشافات التجريبية حول محددات اختيار أنظمة أسعار الصرف

كون أنه لا يوجد إجماع نظري حول محددات اختيار نظام سعر الصرف حلت بعض الدراسات التجريبية هذه المحددات لمجموعة من البلدان، ومن بين الدراسات الأولى الدراسة التي قام بها Heller 1978 والذي حلل محددات أنظمة سعر الصرف مع بيانات وسط السبعينات بعد التعويم الذي جاء عقب انهيار نظام "بريتون وودز"، نفس الشيء جاء به كل من: (Dreyer(1978)، (Holden and Suss(1979)، (Melvin(1985)، (Bosco(1987)، (Cuddington and Otoo(1990)، (Rizzo(1998)، (Savvides(1990)، إضافة إلى الدراسات التي قام بها (Edwards (1996 and 1998)، (Collins(1996)، ومؤخراً دراسات، (Frieden Ghezzi and Stein(2000) والجدول التالي يبين أهم تلك الدراسات مع أهم المحددات المستعملة:

¹ - سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 107، 108.

² - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص: 107.

الجدول رقم(01-03): أهم الدراسات حول اختيار أنظمة أسعار الصرف

Heller (1978)	86 دولة في سنة 1976	انفتاح(+)، حجم الاقتصاد(-)، تباين التضخم(-)، التركيز الجغرافي للتجارة(+)، الاندماج المالي الدولي(-).
Dreyer (1978)	88 دولة نامية في سنة 1976	انفتاح(+)، حجم الاقتصاد(-)، التركيز الجغرافي للتجارة(+)، تنوع الإنتاج(+)
Holden, Holden et Suss(1997)	76 دولة في سنة 1974 - 1975	الانفتاح(+)، التطور الاقتصادي(-)، تباين التضخم(-)، حركة رؤوس الأموال(+)، التركيز الجغرافي للتجارة(+).
Melvin (1985)	64 دولة في سنة 1976 - 1978	الانفتاح(+)، حجم الاقتصاد(-)، تباين التضخم(-)، التركيز الجغرافي للتجارة(+). عوامل أخرى: صدمات نقدية(+)، صدمات خارجية(-).
Savvides (1990)	39 دولة نامية في سنة 1967-1984	الانفتاح(+)، تطور الاقتصاد(-)، حركة رؤوس الأموال(+)، التركيز الجغرافي للتجارة(-). عوامل أخرى: تطاير أسعار الصرف الحقيقية(-)، تنوع الإنتاج(+).
Caddington and Otoo(1990-1991)	66 دولة في سنة 1980-83-86	الانفتاح(-/+)، حجم الاقتصاد(-)، تباين التضخم(-)، عوامل أخرى: الصدمة النقدية(+)، الصدمة الخارجية(-).
Honkapohja and Pikkarainen (1994)	125 دولة في سنة 1991	الانفتاح(+)، التطور الاقتصادي(+)، حجم الاقتصاد(-)، الاندماج المالي الدولي(+/-). عوامل أخرى: تقليدية نمو الصادرات(-).
Collins (1996)	24 دولة أمريكية لاتينية والكرابي في سنة 1992-1978	عوامل أخرى: نمو سلبي(+)، تضخم(-)، الحساب الجاري(+).
Edwards (1996)	63 دولة في سنة 1992-1980	التطور الاقتصادي(-). عوامل أخرى: نمو(-)، تضخم(+)، احتياطات(+)، مراقبة الأموال(+/-)، تغيرات نمو الصادرات(-)، تقليدية سعر الصرف الحقيقي(-)، نمو القروض المحلي(-). عوامل سياسية: عدم الاستقرار السياسي(-).
Rizzo (1998)	123 دولة في سنة 1977 - 1995	الانفتاح(-)، التطور الاقتصادي(+/-)، حجم الاقتصاد(-)، التركيز الجغرافي للتجارة(+). عوامل أخرى: التضخم(-)، احتياطات(+/-)، تقليدية شروط التبادل(-)، الحساب الجاري(+/-)، الديون الخارجية(-).
Edwards (1999)	49 دولة نامية	التطور الاقتصادي(+)، عوامل أخرى: النمو(-)، التضخم(-)، احتياطات(+/-)، تغيرات نمو الصادرات(-)، تقليدية معدل الصرف الحقيقي(-)، عوامل سياسية: عدم الاستقرار(-).
Berger, Sturmand De Haan(2000)	65 دولة نامية في سنة 1980 - 1994	الانفتاح(-). عوامل أخرى: نمو(-)، الاحتياطات(-)، الديون الخارجية(-). عوامل سياسية: عدم الاستقرار(-)، عدم استقلالية البنك المركزي(-).
Poirson (2001)	93 دولة في سنة 1990 - 1998.	الانفتاح(+)، التطور الاقتصادي(+/-)، حجم الاقتصاد(-)، التركيز الجغرافي للتجارة(-). عوامل أخرى: نمو(+)، تضخم(-)، احتياطات(+)، مراقبة رؤوس الأموال(+)، تقليدية آجال التبادل(+)، التنوع في الإنتاج(-)، عوامل سياسية: عدم الاستقرار(-).
Meon and Rizzo(2002)	125 دولة في سنة 1980-1994	الانفتاح(-)، التطور الاقتصادي(+)، حجم الاقتصاد(-)، التركيز الجغرافي للتجارة(+). عوامل أخرى: تقليدية شروط التبادل(+)، عوامل سياسية: عدم اليقين السياسي(-).

المصدر: سمير شقرق، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مقالة منشورة في مجلة المؤسسة وقضايا التنمية رقم 05، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ماي 2010، ص 245، 246.

من خلال الملاحظة الأولية للجدول نستنتج ما يلي¹:

- أن أغلب الدراسات اعتمدت على بعض متغيرات المنطقة المثلى مثل: الانفتاح، حجم الاقتصاد، درجة التطور الاقتصادي، التركيز الجغرافي للتجارة ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وبعض الدراسات استعملت مؤشر التضخم واحتياطات العملة الصعبة، وأخرى تضمنت مؤشر مراقبة رأس المال (De Jure)، أو انفتاح رأس المال (De Facto) مثلا: مؤشر الأموال الأجنبية للنظام البنكي بالنسبة للعرض النقدي، أما بعض الدراسات فقد استخدمت مقاييس تقلبات الناتج مثل: الصادرات والقروض المحلية أو سعر الصرف الحقيقي رغم عدم وجود نفس وجهة النظر لمقياس التقلب عند كل دراسة، مع أن بعضها استعملت متغيرات مرتبطة بالاقتصاد السياسي وقوة المؤسسات؛

- عدم ظهور نتيجة متينة ومعقولة للتغيرات في تغطية الدول وفترة العينة وطريقة التقدير وتصنيف نظام سعر الصرف فمثلا: الانفتاح هو المتغير الأكثر تحليلا، وجد أنه يرتبط بأهمية بالأنظمة العائمة في 3 دراسات ويشترك بأهمية كذلك بنظام الصرف الثابت في 3 دراسات، رغم أنه لا يرتبط بأهمية بأنظمة سعر الصرف في 5 دراسات، كما أن الدخل الفردي نجده يرتبط بأهمية بأنظمة سعر الصرف العائمة في 3 دراسات ودراستين بالنسبة للنظام الثابت ولا يرتبط بأي نظام في 3 دراسات؛

رغم ذلك هناك بعض الاستثناءات المحتملة وبشكل بارز، فيما يخص حجم الاقتصاد والتضخم، فالأول يظهر انه يرتبط ايجابيا بالتعويم في جميع الدراسات تقريبا ولكن ليس بنفس النسبة، وأن التضخم دائما يرتبط بأهمية وبإيجابية بالتعويم، لكن في هذه الحالة هناك أسئلة تطرح مرتبطة (بشكل وظيفة العلاقة، فقد وجد Collins 1996 أن التضخم العالي بشكل يؤثر على اختيار نظام سعر الصرف وفي الجهة المقابلة أن التضخم المنخفض (المعتدل) يعمل بأهمية.

-الاختبارات الجديدة تستعمل التصنيف الطبيعي والتي أكدت على صعوبة شرح وتوضيح كيف البلدان تختار أنظمة سعر صرفها على أساس ترتيبات تجريبية بسيطة، هذه النتائج هي متسقة مع العمل السابق المستند على تصنيفات نظام سعر الصرف، بالنسبة لعدد من المحددات تدخل في اختيار النظام والتي تتضمن حجم الاقتصاد، الانفتاح التجاري، مراقبة رأس المال، ويبقى التباين والاختلاف عبر الأنظمة هو إحصائي بشكل هام؛ إن تصفح هذه الدراسات التجريبية لاختيار نظام سعر الصرف هي غير مستوعبة، فالأدبيات التجريبية لسنوات السبعينيات التي اهتمت بشرح مقارنة المنطقة المثلى فقد استخلصت أن:

¹ - سمير شرقرق، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 246-248.

- الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة ولها تجارة خارجية قوية ومركزة على منطقة نقدية من فائدها تبني أنظمة سعر صرف ثابتة؛
- الدول التي هيكل إنتاجها مركز هي ميالة لتبني أنظمة مرنة نسبيا من الدول التي لها إنتاج جد متنوع؛
- الدول التي لها قطاع مالي نسبيا اقل تطور تتبنى نظم صرف ثابت لأنها لا تستطيع قيادة عمليات السوق المفتوحة؛
- أما الدول الناشئة وفي إطار حركية قوية لرأس المال هي معرضة للخوف من التعويم، حيث عدم استقرار العملة الوطنية بالنسبة للعملة الدولية تكون مكلفة، لذلك فالسلطات ملزمة بتبني أنظمة صرف ثابتة؛
- أما الدراسات التي تلت وأدخلت اعتبارات الاقتصاد الكلي (Melvin(1985)، (Otoo(1990-1991)، Cuddington، (1990) Savvides، فقد وجدت أن اختيار نظام الصرف ينجم عن طبيعة ومصدر الصدمات في الاقتصاد، ففي الواقع حضور الصدمات الاسمية المحلية يرفع احتمالية الربط العملة، بالمقابل فالصدمات الحقيقية تخفض تلك الاحتمالية. أما الأدبيات التجريبية الحديثة (Collins(1996)، (Edwards(1996)، (Berger and Sturm Dehaad(2000)، (Meon and Rizzo (2002)، (Poirson(2001)، اعتبرت تأثيرات المتغيرات السياسية والمؤسسية عوامل مهمة في اختيار أنظمة الصرف حيث استخلصوا:
- أن عدم الاستقرار السياسي أنتج ربط ثابت مدعما نظريا بالمقابل من الأفضل تبني نظام مرن؛
- التضخم في كثير من الدراسات يرتبط بنظام الصرف المعوم، لكن عموما فهو اقل تقلب في نظام الصرف الثابت؛
- في وجود تدهور في شروط التبادل، ووجود احتياطات مهمة من الأفضل الرجوع إلى أنظمة الصرف المرنة؛
- في الأخير فإن (Meon et Rizzo(2002) من خلال دراسة علاقات عدم الاستقرار السياسي وأنظمة الصرف وجدوا أن عدم اليقين السياسي له ارتباط بتبني نظام صرف مرن.

خلاصة الفصل:

يتحدد سعر الصرف بمجموعة من العوامل منها الداخلية والخارجية لذلك كان لا بد من وضع السياسات والميكانيزمات التي تسمح بالتحكم في تسيير سعر الصرف وهذا حسب الآلية التي يسيرها نظام الصرف سواء كان نظاما ثابتا أم عائما أم وسيطا.

في نهاية التسعينات وعقب أزمات العملة التي عرفتھا المكسيك ودول جنوب شرق آسيا ظهرت ترتيبات حديثة لأنظمة الصرف الدولية وضعها كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة من الاقتصاديين وقد فرق صندوق النقد الدولي بين ترتيبات Facto التي تقوم على أساس السلوك الحقيقي لسعر الصرف وترتيبات Jure القائمة على أساس ما تقرره السلطة النقدية للدول الأعضاء من خلال الالتزامات الرسمية لبنوكها المركزية وترتيبات أخرى وضعها كل من Frenkel و Ghosh و Rinhar وآخرون.

وقد اتضح من نتائج عرض التصنيفات، أن التصنيفات الفعلية هي التصنيفات الأكثر فعالية لتحديد تأثير أنظمة أسعار الصرف على المردودية الاقتصادية، ذلك لكونها تعكس الواقع الفعلي مقارنة مع تصنيفات صندوق النقد الدولي التي تنطلق من مجرد الإعلان الرسمي عن تبني لنظام معين من قبل الإدارة الاقتصادية دون أن يرفق تطابق تلك الأنظمة مع شكلها النظري. وأكثر ما يثبت ذلك هو تبني بلدان عديدة لأنظمة أسعار الصرف العائمة تحت تسمية التعويم المستقل رغم أن تطبيق هذا النظام في الواقع لا يعكس التعويم. من بين الأهداف الرئيسية للدول تحقيق معدلات نمو، وفي ظل اختلاف أنظمة أسعار الصرف أي تلك الأنظمة أكثر فاعلية للنمو الاقتصادي.

**الفصل الثاني: تأثير أنظمة
أسعار الصرف على النمو
الاقتصادي**

تمهيد:

بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton-Woods عام 1973 اتجهت العديد من الدول النامية إلى تبني أنظمة صرف أكثر مرونة، ومع مرور الوقت تعرضت العديد من الدول إلى أزمات اقتصادية أدت إلى تغيير الأنظمة لعدم قابلية الاستمرار عليها، ومنذ ذلك الحين والبحث عن نظام صرف ملائم للنمو هو محور الجدل الاقتصادي الحديث، خصوصا لاقتصاديات الدول النامية التي تتبنى استراتيجيات النمو يقودها قطاع التصدير للسلع الأولية أو الدول ذات الهياكل الاقتصادية الضعيفة بحيث يمكن أن تتأثر بالأنظمة.

ففي هذا الشأن يقترح Al.et.Bailliu أن تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي إما أن يكون بشكل مباشر أو غير مباشر، فيحدث الأثر المباشر من خلال الآليات التي تعمل على التخفيف من أثر الصدمات على المتغيرات الاقتصادية الكلية وصولا لاستقرار الاقتصادي، أما الأثر غير المباشر فيتم عن طريق تأثير الأنظمة على المحددات الأساسية للنمو كالتجارة الدولية، الاستثمار، تدفق رأس المال، وتطور القطاع المالي.

وبناء على ذلك تم تنظيم التأصيل النظري على هذه الصورة، حيث أن محور النقاش سيكون للنظامين: النظام الثابت والنظام المرن على افتراض تزايد حركة رأس المال عالميا، ولأن بعض الاقتصاديين يرى بأنهما النظامين الأكثر استخداما، أما فيما يخص الأنظمة الوسيطة فقد تضاربت عدة اقتراحات حول تحديد أثرها على اقتصاديات الدول النامية.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي؛
- المبحث الثالث: أنظمة أسعار الصرف ومردودية النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم من أهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، كونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسمياً في قياس تقدم الأمم، وقد تعددت مفاهيم النمو والتنمية وأوجد العديد من الاقتصاديين العلاقة بينه وبين تغيرات سعر الصرف وسيتم إبراز كل هذا في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أياً كان نظامها الاقتصادي وأياً كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغت، بحيث أنه يمثل الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات من جهة والأفراد من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية غير أنها تصب في مفهوم واحد. حيث تعرف التنمية الاقتصادية على أنها كل ما من شأنه زيادة الدخل القومي، سواء كان من العناصر المادية أم الإدارية أم البشرية والأيدي العاملة، فهو تنمية اقتصادية.¹ ويرى إسماعيل صبري عبد الله " أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الاقتصادي محوراً الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء دينامي حضاري محددة المعالم والقيم"². ويعرف ميشال توردارو التنمية على أنها " قدرة الاقتصاد الوطني والذي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات نمو تتراوح ما بين 5-7% أو أكثر من ذلك"³.

¹ - معن خالد القضاة، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2011، ص:26.

² - محمد صفوت، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص:65.

³ - نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسينية بن يوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص:18.

كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد¹. وهناك من يعرف التنمية أيضا على أنها تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات². كما أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء³.

الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

للمنمو الاقتصادي مفاهيم عدة من بينها:

أن النمو الاقتصادي حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة ليس فقط في الناتج القومي للمجتمع (دخله القومي) بل أيضا في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي على عدد السكان⁴. يعتبر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أو تقل تتسع أو تضيق⁵. وبضيف **ميلتون فريدمان**: " أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي"⁶.

¹ - أحمد حسين أحمد المشهوروي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2001)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2003، ص: 39.

² - فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2006/2005، ص: 97.

³ - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010، ص 82.

⁴ - هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 59.

⁵ - عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 270.

⁶ - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص: 6.

ويعرف النمو أنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج الحقيقي عبر الزمن،¹ حيث أن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي - معدل النمو السكاني.²

ويعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني.³

وكتعريف شامل يمكننا القول أن التنمية الاقتصادية عملية تشمل النمو الاقتصادي والذي يعتبر شريانها الرئيسي والذي يهدف إلى زيادة الدخل القومي وتوسيع الجهاز الإنتاجي دون إحداث تغيرات في الاقتصاد أما التنمية الاقتصادية تعبر عن السياسات والإجراءات المتبعة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي بغية زيادة متوسط دخل الفردي الحقيقي.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ويميل بعض الاقتصاديين إلى التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، من خلال كون التنمية تتمثل في تحقيق زيادة سريعة تراكمية في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن، أما النمو فيتمثل في رفع مستوى المعيشة.⁴

- النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة بالناتج أو الدخل القومي لكل فرد، أما التنمية هي مفهوم واسع لرفاهية الإنسان يرافقها نتائج ثقافية وسياسية واجتماعية هامة.⁵

- إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق.⁶

¹ مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 543.

² السيد محمد أحمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 361.

³ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص: 38.

⁴ حسبية زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة خيضر بسكرة، 2015/2014، ص: 159.

⁵ بريرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص: 16.

⁶ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 32.

- فإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي، أو في قطاع معين، فإن التنمية تعني إحداث تغييرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية¹.

- من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية. فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان².

- أن مفهوم التنمية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فعلى حين يكون النمو الاقتصادي مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة أو نمو تلقائي دون تدخل حكومي، نجد أن التنمية الاقتصادية لها صفة الاستمرارية، وتحدث بفعل التدخل الحكومي، ويترتب عليها تغيير هيكلية يغير من المسار الاقتصادي³.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي وتتمثل في مايلي:

الفرع الأول : كمية ونوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن⁴:

معدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، ومنه نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛

¹ - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص: 261.

² - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 265.

³ - إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012، ص: 15.

⁴ - فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2009، ص: 8.

- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

الفرع الثاني: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

الفرع الثالث: تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات و الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي. والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح.
 - السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.
- ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل التدريب والصحة.²

الفرع الرابع: معدل التقدم التقني:

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة.³

¹- خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-

2012)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص:54.

²- فتيحة بناي، مرجع سبق ذكره، ص:9.

³- خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

الفرع الخامس: عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.¹

الفرع السادس: التخصص والإنتاج الواسع

وهو الذي دعا إليه " Adam Smit " في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.²

المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي وطرق قياسه

تبعاً لتعدد الأنظمة السياسية وكذلك تبعاً لمستوى تطور القوى الإنتاجية في كل مجتمع، إلا أن معظم الاقتصاديين يميل إلى التمييز بين إستراتيجيتين أساسيتين أحدهما إستراتيجية النمو الاقتصادي المتوازن والأخرى إستراتيجية النمو الاقتصادي الغير متوازن كما يمكننا كذلك التمييز بين ثلاثة طرق لقياس النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: استراتيجيات النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين إستراتيجيتين أساسيتين للنمو الاقتصادي وهي كالتالي:

أولاً: إستراتيجية النمو المتوازن

تستند إستراتيجية النمو المتوازن على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة بصفة متوازنة، بحيث تدعو إلى ضرورة قيام عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد والتي تتكامل مع بعضها البعض بما يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها وتساعد على الانتقال بالمجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي. ويركز رواد هذه النظرية على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار لصناعي، مؤكدين على أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة بحيث لا يحول تخلف القطاع الزراعي من نمو القطاع الصناعي.³

¹ - فتيحة بنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

² - مرجع نفسه، ص: 9.

³ - محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصصك نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012، ص: 246.

ولا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أن تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة التي تنتجها الصناعات الاستهلاكية، والصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري للتنمية يجب أن تنصب على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، أما الصناعات الثقيلة يجب تأجيلها في المرحلة الأولى للتنمية، ويتم استيرادها من البلدان المتقدمة لأن ظروف البلدان النامية لا تسمح بإقامة مثل هذه الصناعات، وتدعو هذه الإستراتيجية إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن، وعدم الثقة في جدوى الاعتماد فقط على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية للدول النامية التي ما زالت شروط التبادل الدولي في غير صالحها.

غير أنه قد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن وأهمها أنها لا تشجع على تحقيق معدل سريع للتراكم الرأسمالي، مما يسبب تعثر وإبطاء عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بالإضافة إلى عدم واقعية هذه الإستراتيجية لأنها تتطلب ضرورة توفير موارد مالية ضخمة، وهو الأمر الذي تعجز عن توفيره العديد من الدول النامية.¹

ثانياً: إستراتيجية النمو غير المتوازن

يعتبر الاقتصادي "هيرشمان" من رواد هذه النظرية فهي تتمثل في التركيز على نمو بعض القطاعات القيادية وهذا ما يسمح بانتقال النمو إلى القطاعات الأخرى، بحيث تنتقل هذه الإستراتيجية من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي فإن الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ويكون لها أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملتها، وهذا لأن التنمية هي عملية تسمح بانتقال وتطوير الاقتصاد من حالة عدم توازن إلى حالة عدم توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وبالتالي يمكن القول بأن كل إستراتيجية تكون ملائمة حسب كل بلد إذا كان منفتحاً على الخارج أم لا، ولكن مع تلاؤم كل إستراتيجية حسب مرحلة تطور كل بلد.²

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 246، 247.

² - شهباز بدروي، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص: 70.

الفرع الثاني: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

نظرا لأهمية النمو الاقتصادي كمؤشر صريح عن حقيقة الأداء الاقتصادي، تختلف العديد من الدول في طرق قياسه لأسباب تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك، بالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع الدخل والإنفاق:¹

أولاً: طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها: ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج، وتقدر القيمة المضافة حسابيا على أنها القيمة المضافة لمنتج ما تساوي قيمة المنتج النهائي مطروح منه قيمة المنتجات الوسيطة.
حيث أن:

المنتجات النهائية: هي تلك المنتجات الوجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام يساوي مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

ثانياً: طريقة الدخل:

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، والذي نقصد به إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي.

¹ - كريم بودرخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصصك نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص: 75، 76.

أي أن: الناتج الداخلي الخام يساوي الدخل الوطني.
 حيث أن الناتج الداخلي الخام: مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.
 أما الدخل الوطني هو مجموع الأجور بالإضافة إلى مجموع الأرباح والربح.
 وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:
 الناتج الوطني الخام بسعر السوق يساوي الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج مضافا إليها ضرائب غير مباشرة مضافا إليها قيمة الاهتلاك.

ثالثا: طريقة الإنفاق

يساوي إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك بنطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، ويتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل، وبالتالي بما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:
 الناتج الداخلي الخام يساوي الإنفاق الكلي
 حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

Y: الدخل الوطني؛

C: إنفاق القطاع العائلي الاستهلاك؛

I: إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)؛

G: إنفاق القطاع الحكومي؛

(X-M): إنفاق القطاع الخارجي.

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي

بناء على الأدبيات النظرية يمكن القول أنه في الحقيقة لا توجد علاقة محددة تربط نظام سعر الصرف بالنمو الاقتصادي، لكن نظام سعر الصرف يمكن أن يؤثر على النمو سواء من خلال الاستثمار أو الإنتاجية أو من خلال التجارة الدولية والأسواق المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأدبيات الاقتصادية تفتقر إلى نظريات تربط نظام سعر الصرف بالنمو الاقتصادي، حيث يمكن اعتبار أن تثبيت سعر الصرف يخفض عدم اليقين المرتبط بسعر الصرف والتضخم والمخفض كذلك لأسعار الفائدة الحقيقية، الأمر الذي يخلق مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية والوطنية وينعش النمو.

المطلب الأول: سعر الصرف في نماذج النمو الاقتصادي

في هذا الإطار، تقترح (Lahreche-Revil 1999)، الإستعانة بنماذج التنمية، أين تظهر العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو ومسار التنمية بواسطة آليتين: الآلية الأولى، تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على حركات رأس المال التي بالإمكان تحت شكل الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا أن تضاف إلى الاستثمار المحلي على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض تكلفة الثابتة دوليا ويرفع من التنافسية ويزيد من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية.

الآلية الثانية تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره إلى الصادرات التي تسمح بزيادة عملية التدريب واكتساب المهارات والتي يتولد عنها مخرجات مناسبة لتراكم المعارف، سعر الصرف الحقيقي يحدد إذن بالمرّة تراكم رأس المال البشري من خلال الأثر على الصادرات ورأس المال المادي من خلال الأثر على الاستثمارات المباشرة.

كل اختلال مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر إذن على النمو أو مستوى التنمية في الأجل الطويل، فسعر الصرف الحقيقي لا يعد محددًا نظاميًا للنمو الاقتصادي ولكن عاملاً محفزاً، إذا تحققت باقي الشروط فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس إيجابي في الأجل الطويل على النمو.

لا يكون من الصعوبة الربط في نموذج بين النمو وسعر الصرف الحقيقي، حيث عند الأخذ بنموذج النمو النيوكلاسيكي البسيط، أين الإنتاج (Y) يتوقف على رأس المال (k) والعمل (L) ثم التقدم التقني (A) على شكل دالة Coup-Douglas¹:

$$Y=AK^{\alpha}L^{(1-\alpha)} \quad , \alpha \in [0-1]$$

¹- محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص:254.

في حالة الدول النامية يتوقف الإنتاج أساساً على عنصر رأس المال لأن عنصر العمل يكون غزيراً. يكون بالإمكان في البداية تغيير دالة الإنتاج السابقة بإدماج المدخلات المستوردة (M) والذي يعطي المعادلة التالية:

$$Y = AL^u K^B M^{1-u-B}$$

من خلال تجزئة مخزون رأس المال إلى محلي (Kd) وأجنبي (Ke) على النحو التالي:

$$Y = Kd^z + Ke^{1-z}$$

بعد هذه المرحلة يتم إدراج صيغة إضافية في النموذج التي تعكس أن المدخلات ورؤوس الأموال الأجنبية تتوقف على سعر الصرف الحقيقي، حيث مستوى منخفض لهذا الأخير يزيد من أثمان المدخلات ويؤدي إلى تباطؤ الإنتاج ويشكل في نفس الوقت عامل تنافسية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار و التصدير انطلاقاً من البلد المستضيف.

على سبيل المثال، في حالة الاقتصاد الذي يهدف إلى استقرار الميزان التجاري، نمذجة مختصرة توضح لنا هذه الرابطة بين النمو وسعر الصرف. تتوقف الصادرات (X) على الإنتاج الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي (R)، ومع مستوى إنتاج محلي، يحددان الواردات (M):

$$X = Y^{*ax} R^{Bx} \text{ و } M = Y^{am} R^{-Bm}$$

يعرف سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة:

$$R = \frac{EP^*}{p}$$

حيث: P، P*، E، تمثل مؤشر الأسعار المحلية الأجنبية وسعر الصرف الاسمي على الترتيب.

إذا كان الهدف يتمثل في الوصول إلى استقرار الميزان التجاري من خلال استقرار النسبة بين الصادرات

إلى الواردات:

$$T = \frac{P_x M}{P_m M}$$

أين P_x ، P_m يمثلان سعر التصدير وسعر الاستيراد على الترتيب وتبعاً لذلك فإن¹:

$$\frac{P_x^*}{P_x} + \frac{X^*}{X} - \frac{P_m^*}{P_m} - \frac{M^*}{M} = 0$$

إذا كانت: $P_m = P^*E$ و $P^x = p$ إذن:

$$\frac{P_x^*}{P_x} - \frac{P_m^*}{P_m} = -\frac{R^*}{R} = -\tilde{r}$$

أين يعبر الرمز " \tilde{r} " عن مستوي التغيير ونستنتج أن:

$$-\tilde{r} + \alpha_x \tilde{y}^* \beta_x \tilde{r} + \alpha_m \tilde{y} + \beta_m \tilde{r} = 0$$

¹ - مرجع نفسه، ص: 255.

نمو موافق ومنسجم مع التوازن المستقر في الميزان التجاري يترجم إذن من خلال المعادلة:

$$\tilde{y} = \left(\frac{\beta_x + \beta_m - 1}{\alpha_m} \right) \tilde{r} + \left(\frac{\alpha_x}{\alpha_m} \right) \tilde{y}^* \dots \dots \dots (1)$$

كما يمكن توسيع التحليل ليأخذ بعين الاعتبار التوازن الخارجي الذي يبحث إلى جعل الحاجة لتمويل الاقتصاد تقابل التدفقات الهيكلية أين تتمثل العوامل الجاذبة في سعر الصرف الحقيقي وفروق الإنتاجية الكلية ($\pi \approx \pi^*$) وأسعار الفائدة الحقيقية بالنسبة للخارج ($q \approx q^*$) ، يكون لدينا:

$$f = f_0 + f_1 r + f_2 (\pi - \pi^*) + f_3 (q - q^*) \dots \dots \dots (2)$$

بإدماج المعادلة (2) في (1) وبتقريب ($f - f_0$) باستخدام ($i\tilde{a}e$) نحصل على المعادلة التالية:

$$\tilde{y} = \left(\frac{\beta_x + \beta_m}{\alpha_m} \right) \tilde{r} + \left(\frac{\alpha_x}{\alpha_m} \right) \tilde{y}^* - \left(\frac{1}{\alpha_m f_1} \right) i\tilde{a}e + \left(\frac{f_2}{\alpha_m f_1} \right) (\pi \approx \pi^*) + \left(\frac{f_3}{\alpha_m f_1} \right) (q \approx q^*)$$

وهي الصيغة الأوسع لمعدل النمو الذي يتوقف على التغير في أسعار الصرف الحقيقية، الإنتاج الأجنبي، الاستثمارات المباشرة وفروق الإنتاجية الكلية وأسعار الفائدة الحقيقية مقارنة مع الخارج.¹

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية لاختبار العلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي

توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي ويمكننا تقسيمها إلى فرعين كالتالي.

الفرع الأول: الدراسات التجريبية التي أثبتت وجود علاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي

مع تطور طرق الاقتصاد القياسي وتنوع ترتيبات أنظمة الصرف الفعلية ظهرت العديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى وجود تأثير لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي على عكس الدراسات السابقة والتي نفت العلاقة بينهما، فمنها من أيدت التأثير الايجابي لأنظمة الصرف الثابتة على النمو الاقتصادي ومنها من وجدت علاقة إيجابية بين أنظمة الصرف المرنة والنمو، ومنها من فضلت تبني الأنظمة الوسيطة لما لها من مميزات تجعلها تحقق أفضل نمو اقتصادي حسب آراء بعض الباحثين، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرض مجموعة من الدراسات والتي تمثلت فيما يلي:

اهتمت دراسة Ghosh and AI عام 1997 تحت عنوان The Nominal Exchange Rate Regime Does Matter باختبار أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي والتضخم وعلى تقلباتهما من خلال استعمال معطيات سنوية لعينة مكونة من 136 دولة للفترة من 1960 إلى 1990، أما بيانات الأنظمة المستخدمة فهي

¹ - مرجع نفسه، ص: 256.

البيانات المصنفة تصنيفا واقعا والمطورة من قبل مؤلفي الدراسة، كما أنها تعتمد على التصنيف الرسمي المعين في إيجادها.

وتتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بوجود دليل ضعيف يدعم العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي، بحيث ينخفض معدل النمو قليلا تحت نظام الصرف الثابت بسبب زيادة معدل الاستثمار ونفس النتيجة بالنسبة للأنظمة المرنة، أما بخصوص أنظمة الصرف الوسيطة فلم تظهر لها علاقة.

كما قامت دراسة Levy-yeyati and Sturzenge كذلك سنة 2002 بالتأطد من صحة العلاقة بين

أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي تحت عنوان To Float or to Fix Evidence on the Impact of Exchange Rate regimes on Growth، وقد تم تقدير النموذج على أنظمة الدول ذات المصادقية العالية واختبار احتمالية وجود تأثير داخلي لمتغيرات أنظمة الصرف، وذلك باستخدام تصنيفهم الواقعي لعينة مكونة من 183 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة 1974-2000 عن طريق اختيار بعض المتغيرات وقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- تبين بأن التصنيف الواقعي للأنظمة كان ضروريا للحصول على نتائج معنوية للعلاقة؛
- أظهرت نتائج الانحدار لجميع العينة بأن الدول المتبعة للأنظمة المرنة تحقق نموا أعلى من الدول التي تتبع الأنظمة الثابتة؛

- وجد الباحثان بأن الأثر السلبي للأنظمة الثابتة على النمو ارتبط بالدول النامية دون الدول الصناعية، ففي نظهم الأنظمة العائمة في الدول النامية ترتبط بمعدلات نمو أكبر ثم تليها الثابتة وتحتل الوسيطة المرتبة الثالثة.

كما جاء Rogoff and AI عام 2003 بدراسة تحت عنوان Evaluation and performance of Exchange Rate Regimes تهدف إلى البحث في التطور التاريخي لأنظمة الصرف في الدول النامية والناشئة من أجل التأكد من حقيقة بعض النظريات المبهمة كنظرية "الخوف من التعويم بالإضافة إلى البحث عن تأثير الأنظمة على كل من التضخم والنمو الاقتصادي.

وقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية للفترة من 1940 إلى 2001 على عينة مكونة من 160 دولة نامية وناشئة ومتقدمة عن طريق تحليل سلوك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وجد الباحثون نتائج مختلفة تمثلت فيما يلي:

- من خلال استعمال العينة كاملة أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي بأي منهجية مستعملة؛

- وبعد أخذ العينة متفرقة وجد الباحثون بالنسبة لعينة الدول النامية أن مستوى النمو الأقل كان للأنظمة الأكثر مرونة، والعكس بالنسبة للدول المتقدمة فقد كان معدل النمو الأعلى مع الأنظمة الأكثر مرونة وبمعنوية مرتفعة ومعدل النمو الأقل كان من نصيب الدول المتقدمة المتبعة لنظام الصرف الثابت، أما الدول الناشئة فإن الدراسة توصلت إلى وجود أثر غامض للمرونة على النمو¹.

كما جاءت دراسة محمد أمين بربري تحت عنوان "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" بهدف اختبار مدى مساهمة نظام صرف الدينار الجزائري في التأثير على النمو الاقتصادي.

من أهم النتائج التي توصل إليها هي:

- أن المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي؛
- كما أثبتت الدراسة التحليلية والقياسية وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين نظام صرف الدينار الجزائري ومستوى النمو الاقتصادي، وسببه الرئيسي هو ضعف أداء الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر بمثابة مصدر مهم للتأثير على قوى سوق الصرف الأجنبي.

وقام محمد جبوري بدراسة حول "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي كدراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل " وذلك بهدف تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف المختلفة بالتضخم والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 50 بلد خلال الفترة (1980-2008).

من أهم النتائج التي توصل إليها هي:

- وجود تأثير إيجابي للأنظمة القطبية وبشكل خاص للنظام العائم على النمو الاقتصادي؛
- الأنظمة الوسيطة تقلل من النمو الاقتصادي؛
- النظام العائم يكون الأكثر ملائمة لتحفيز وزيادة النمو الاقتصادي.

كما قامت شهيناز بدرابي بدراسة تحت عنوان "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية لعينة مكونة من 18 دولة نامية خلال الفترة (1980-2012)" كدراسة قياسية باستخدام بيانات بانل وذلك بهدف إبراز طبيعة العلاقة ما بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي والآثار المترتبة عنها وكذلك معرفة نظام سعر الصرف المثالي الذي بإمكانه تحقيق نمو اقتصادي أعلى في الدول النامية.

حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة إيجابية بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي؛

¹- شهيناز بدرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 158، 160-162.

- أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو اتبعت سعر صرف مرن أو وسيط؛

- أفضل معدل للنمو الاقتصادي ارتبط بأنظمة الصرف الثابتة وتليها الأنظمة المرنة وتحتل الأنظمة الوسيطة المرتبة الثالثة وهذا ما يؤيد آراء مناصري النظرية القطبية أو الركنية في اختيار أنظمة الصرف الملائمة.

الفرع الثاني: الدراسات التي أثبتت عدم وجود علاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي

قامت دراسة Mills and wood سنة 1993 بالتأكد من صحة وجود علاقة منتظمة بين أنظمة الصرف وخمس متغيرات اقتصادية كلية من بينها الناتج المحلي الإجمالي تحت عنوان ولاختبار تأثير الأنظمة على الناتج حلل الباحثان سلسلة سنوية لناتج المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1855 إلى 1990 والتي تتغير فيها أنظمة الصرف المتبناة، وقد تم تمثيل هذه السلسلة بمعادلتين الأولى هي عبارة عن دالة الاتجاه العام مع نقاط انكسار للفترتين 1918 و 1921 والتي تمثل فترة الحرب العالمية الأولى، أما الثانية فتتمثل الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية.

ومن تقرير النموذجين توصل الباحثان من المعادلة الأولى إلى أن الناتج المحلي البريطاني تغير نتيجة الحرب العالمية الأولى والثانية وليس نتيجة اختلاف أنظمة الصرف المتبعة، بينما وجد من المعادلة الثانية أن السلسلة مستقرة بغض النظر عن نظام الصرف المتبع، لذلك فإن النتيجة النهائية التي حددها الباحثان هي أن تغير اتجاه ودورات الناتج البريطاني لم يكن نتيجة تغير الأنظمة المتبناة، أي أنهم توصلوا إلى غياب أثر نظام الصرف على النمو الاقتصادي.

-كما بحث صندوق النقد الدولي سنة 1997 خواص ترتيبات أنظمة الصرف في الدول النامية من خلال دراسة قام بعنوان وذلك عن طريق مناقشة عدة أمور مهمة تخص أنظمة صرف تلك الدول، "Developing Countries" كمرحلة تطورها والعوامل المؤدية لاختيار هذه الأنظمة وخصائص التضخم والنمو مع ترتيبات أنظمة الصرف المرنة مقابل الثابتة، بحيث استعمل لغرض التحليل الرسوم البيانية التي توضح تحركات السلسلة عبر الزمن وذلك لكل من مجموعة الدول المتبعة للأنظمة الثابتة والدول المتبعة للأنظمة المرنة فقد مددت الدراسة من 1975 إلى 1996 وأدخلت جميع الدول النامية ضمن التحليل.

أما نتائج الدراسة فلقد أظهرت أن:

-زيادة معدل نمو الدول المتبعة للأنظمة المرنة مقارنة بالدول الأخرى المتبعة للأنظمة الثابتة أثناء فترة التسعينيات، غير أن النتائج قد اختلطت بعد استثناء الدول الآسيوية المعروفة بسرعة نموها والمتبنية لسعر

الصرف المرن، بحيث لم يظهر اختلاف في الأداء الاقتصادي بشكل واضح بين النظامين المرن والثابت، وبالتالي أشارت النتيجة النهائية إلى عدم وجود ارتباط بين الأنظمة والنمو¹.

كما قام سمير شقرق بدراسة تحت عنوان " نظام الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية" دراسة حالة الجزائر بهدف إبراز دور نظام سعر صرف الدينار الجزائري في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية ومعرفة أي ترتيبات أنظمة الصرف تتوافق مع النمو الاقتصادي الأعلى في الجزائر الثابت أم المرن المدار وكذلك التحري عن مدى وجود تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر وأهم محدداتها. حيث توصل إلى أنه:

- لنظام سعر الصرف علاقة تأثير وتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية وأن هذه الدراسة للاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1965-2007 كانت حالة ظرفية نتيجة لعوامل خارجية؛
- كما كشفت الدراسة حول علاقة نظام سعر الصرف بالنمو الاقتصادي في الجزائر أن أنماط النمو مختلفة خلال الفترة 1965-2007، وأن نظام وسعر الصرف لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: عوامل تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

إن نظرية النمو الاقتصادي وعلاقتها بأنظمة الصرف، تعتمد أساساً على طبيعة نظام الصرف المتبنى من قبل السلطة النقدية للبلد، قصد معرفة النتائج والانعكاسات على النمو الاقتصادي في المدى القصير، عبر طريقتين:

إما مباشرة من خلال تأثيرها على عملية التكيف مع الصدمات، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة التأثير على محددات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، والتجارة وتطور القطاع المالي.

الفرع الأول: الآثار المباشرة لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن نظام الصرف يجب أن لا يؤثر على القيم التوازنية على المدى الطويل للمتغيرات الحقيقية، بل يجب أن يؤثر على عملية التكيف مع الصدمات، وبالتالي إن الأثر الإيجابي لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، نكتشفه من خلال درجة سرعة التكيف مع الاضطرابات العشوائية التي تؤثر في الاقتصاد.

¹- مرجع نفسه، ص ص: 156، 157.

ووفقا ل (Aizenman 1994) ينبغي أن الاقتصاد القادر على التكيف مع الصدمات بسهولة، أن يتمتع بمعدلات نمو جد مرتفعة تدور في مجملها في المتوسط إلا أنها أقرب إلى طاقته القصوى.

وفي هذا السياق، إن عمل (Mundell 1960 et 1963) Friedman (1953) الذي شدد على مكانه نظام الصرف في صياغة السياسة الاقتصادية، وفي هذا السياق نجد Friedman يفضل نظام الصرف المرن الذي يمكن الاقتصاد من مواجهة الصدمات الخارجية، لكن يعتبر هذا العمل الذي قام به Friedman كان في ظروف تسودها ضعف حركة رؤوس الأموال، وتماشيا مع هذه الدراسة، قام من جهة أخرى (Boyer 1978) أن التباين والتباين المشترك لمختلف الصدمات الخارجية، أمرا حاسما في تحديد واختيار نظام الصرف، وركزت هذه الدراسة على اقتصاد صغير مفتوح من خلال نوعيين من الصدمات: نقدية، وحقيقية. فاستنتجت هذه الدراسة، أن الاقتصاد إذا كان يعيش صدمات نقدية بحتة، فإن نظام الصرف الثابت هو الأمثل، وإذا كانت صدمات حقيقية فمن المستحسن تبني نظام الصرف المرن، وفي حالة وجود نوعيين من الصدمات فإن التعويم المدار هو الأفضل.

وكخلاصة قدمها الاقتصاديون في هذا الشأن أنه إذا كان الاقتصاد يواجه صدمات حقيقية فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل، من وجهة نظر المستهلكين، وكلما تنوعت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف، وتزداد الرغبة في مرونة سعر صرف العملة إذا كان الاقتصاد يعيش تنوع في الصدمات التي تصيب الطلب على النقود، عرض النقود، الأسعار الأجنبية، وأخيرا على القدرة الشرائية¹.

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

بالإضافة إلى التأثير المباشر لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي من خلال عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية يمكن أيضا لأنظمة الصرف أن تؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، بحيث يتم ذلك عن طريق تأثيرها على المحددات الأساسية للنمو مثل: الاستثمار والتجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال من الخارج وتطور القطاع المالي، وفيما يلي سوف يتم شرح هذه العلاقة نظريا وتجريبيا من خلال عرض مختلف الدراسات التي اهتمت بهذا المجال:²

¹ - محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011، ص ص: 192،

² - شهيناز بدرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85-87.

أولاً: علاقة أنظمة أسعار الصرف بالاستثمار

وفقاً لرأي (Ghosh (1997) and Aizenman (1944) فإن أنظمة سعر الصرف يمكن أن تؤثر في الاستثمار من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، بحيث أثبتت معظم الدراسات التجريبية بأن أنظمة الصرف الثابتة أفضل من الأنظمة العائمة في زيادة الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية وذلك راجع إلى انخفاض حالة عدم التأكد في نتائج السياسات الاقتصادية وأسعار الفائدة الحقيقية وتقلبات سعر الصرف الأجنبي، وهذا بحكم أن أنظمة الصرف الثابتة تتميز بالمصدقية وانخفاض معدل التضخم والحد من تقلب سعر الصرف وتقلب معدل الفائدة وبالتالي العمل على خفض التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي.

كما يرى (Campa and Goldberg(1999) بأن نظام الصرف الثابت يتطلب تعديل دائم في توجيه سعر الصرف في الاتجاه المرغوب والصحيح عن طريق استغلال احتياطي الصرف، الأمر الذي يؤثر بدوره على توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات.

في حين يقترح (Dornbush(2001) بأن التضخم الأقل وانخفاض حالة عدم التأكد التي ترتبط بأنظمة الصرف الثابتة، ستؤدي إلى التقليل من خطر أزمات العملة وبالتالي زيادة معدل الاستثمار.

ثانياً: علاقة أنظمة أسعار الصرف بالتجارة الخارجية

فيما يخص العلاقة التي تربط بين أنظمة الصرف والتجارة الخارجية أو درجة الانفتاح الاقتصادي فقد أكدت أدبيات النمو على العلاقة الإيجابية التي تربط بينهما، بحيث يرى (Edwards(1998) بأن الانفتاح يؤدي إلى زيادة معدل نمو الاقتصاديات خاصة في الدول النامية لأن درجة الانفتاح من شأنها أن تزيد من قدرة الاقتصاد على جلب التقدم التكنولوجي والتوسع في الأسواق، فمن جهة اعتبر البعض بأن أنظمة الصرف الثابتة تعمل على زيادة معدلات التجارة الدولية، وذلك لما ينتج عنها من انخفاض في تقلبات أسعار الصرف الاسمية وانخفاض درجة عدم التأكد وتقليص تكلفة التحوط ضد مخاطر العملة مما يؤدي إلى زيادة درجة الانفتاح التجاري، ومن جهة أخرى فإن البعض الآخر ومن بينهم دراسة (Nilsson and Nilsson(2000) يؤيدون فكرة بأن أسعار الصرف المعومة هي التي تعمل على زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي، بحيث تعمل على زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الإنتاج لأنها تقضي على مشكلة عدم توافق أسعار الصرف والتي تعني أن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنه مهما كان نوع نظام سعر الصرف، فإن تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي من خلال حجم التجارة الخارجية يعتبر أكثر احتمالاً وحدثاً في حالة الدول التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي.

ثالثاً: علاقة أنظمة أسعار الصرف بتدفقات رؤوس الأموال

يعتبر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تدفقات رؤوس الأموال تأثيراً غير مباشر، وذلك من خلال التأثير على حجم ونوعية رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج وهذا ما يؤكد Bailliu and AL (2000)، بحيث يشيرون بأن تدفقات رؤوس الأموال تحفز على نمو أكبر في ظل النظام العائم مقارنة بالنظام الثابت المحكم والجامد والذي يكون محفزاً لتدفقات رؤوس الأموال المضاربية.

رابعاً: علاقة أنظمة أسعار الصرف بتطور الأسواق العالمية:

بالنسبة للأدبيات التي تناولت تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تطوير القطاع المالي فمن المعروف بأن تواجد أسواق مالية متطورة يعتبر أحد مميزات الأنظمة المرنة، فقد أشار (2001) Bordo and Flandreau بأن الدول التي تملك قطاع مالي متطور تميل إلى تبني نظام الصرف المرن، بحيث أن هذا الأخير يساعد على امتصاص صدمات سعر الصرف وذلك عن طريق التزويد بالأدوات الوقائية وتغطية مخاطر العملة مما يساهم في تنمية القطاع المالي للدولة، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. في حين يرى كل من (2000) Aizenman and Hausmann بأن الأرباح تكون أكبر بالنسبة للدول النامية ذات الأسواق المالية الضعيفة والتي تبني أنظمة الصرف الثابتة مقارنة بالدول الصناعية التي تتبنى أنظمة الصرف المرنة، إلا أن (2000) Chang and Velasco عارضوا فكرة تلاؤم القطاع المالي الضعيف والمتخلف مع نظام الصرف الثابت لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية، ويعني هذا أفضلية تبني نظام الصرف المرن على نظام الصرف الثابت في تطوير القطاع المالي وبالتالي النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أنظمة أسعار الصرف ومردودية النمو الاقتصادي

يمكن القول أن بعض الدراسات النظرية والتجريبية التي بحثت العلاقة بين نظام سعر الصرف وأداء الاقتصاد الكلي لاسيما من حيث النمو الاقتصادي، فشلت في تمييز صلة واضحة بين النمو الاقتصادي ونظام سعر الصرف وكانت النتائج المترتبة عنها غامضة في بعض الأحيان. وقد يعود سبب في ذلك إلى اعتماد أغلب هذه البحوث على التصنيف الرسمي المعلن من قبل البلدان والذي يختلف عن التصنيف الفعلي المطبق نتيجة للضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد أو التخوف من التعويم أو التخوف من الإعلان عن تسيير سعر الصرف.

المطلب الأول: المردودية الاقتصادية لأنظمة أسعار الصرف فيما يخص النمو الاقتصادي

الجدول التالي يوضح ملخصا للتقديرات الرئيسية التي توضحها النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بمردودية الاقتصاد الكلي لمختلف أنظمة أسعار الصرف.

الجدول رقم (02-01): أنظمة سعر الصرف والمردودية الاقتصادية الكلية.

الثابتة	الوسيط	المرنة
<p>التضخم</p> <ul style="list-style-type: none"> - قد تزيد من مصداقية السلطات ويمكن اعتمادها كخطة لتخفيض التضخم. - التقليل أو القضاء على الاتجاهات التضخمية عن طريق زيادة الشفافية في السياسة النقدية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إذا تميزت بالمصداقية فإنها قد تؤدي دور الربط الاسمي واستقرار توقعات التضخم. - قد يدخل الاقتصاد في دوامة من التخفيضات التنافسية. 	<ul style="list-style-type: none"> - غياب المرساة الاسمية الخارجية يمكن أن يحفز من جديد الضغوط التضخمية. - يمكن أن تقود الدرجة العالية في حرية التصرف في السياسة النقدية إلى زيادة التضخم.
<p>النمو</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة التجارة والنمو من خلال خفض تكاليف المعاملات. - تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض واستقرار معدلات الفائدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على تحسين واستقرار النمو والقدرة التنافسية للاقتصاد إذا كان النظام يتمتع بالمصداقية. - قد يعمل على امتصاص الصدمات والاستقرار في الدورة الاقتصادية 	<ul style="list-style-type: none"> - يساعد الاقتصاد على استيعاب الصدمات الخارجية ولكن أيضا يمكن أن يقلل من التجارة.
<p>التطير</p> <ul style="list-style-type: none"> -زيادة التقلبات في ظل وجود صدمات حقيقية والجمود في الأسعار والأجور. - الحد من تقلبات أسعار الصرف 	<ul style="list-style-type: none"> -لا ي وجد خطر مرتفع في تقلبات سعر الصرف على المدى القصير ولكن يبقى خطر اختلال سعر الصرف قائما. 	<ul style="list-style-type: none"> - قد يمتد تقلب سعر الصرف الحقيقي إلى النشاط الحقيقي. - الارتفاع القوي في الأجل القصير للتقلب في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية والاختلال في المدى المتوسط لا تتعلق بالضرورة بالعوامل

الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد.			
الأزمات	- ارتفاع خطر هجمات المضاربة ض - التعرض لضائقة القطاع المصرفي وارتفاع مخاطر الأزمات المصرفية بسبب فقدان دور المقرض الأخير. - غياب استراتيجيات الخروج من الأزمات.	- مخاطر الأزمة تتوقف على مصداقية النظام. - مضاعفة تكاليف الأزمات المصرفية عن طريق زيادة مخاطر الاختيار السيئ والمخاطر المعنوية.	- انخفاض مخاطر العملة والأزمات المصرفية.

المصدر: شهيناز بدرابي، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بالكايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص: 175، 176.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في أنظمة الربط الجامد (حالة الدولار ومجالس العملة)

يستعرض هذا الجزء من الدراسة مردودية النمو الاقتصادي في البلدان المدولة ومجالس العملة كنموذجين أساسيين في أنظمة الربط الجامد.

الفرع الأول: مردودية النمو الاقتصادي في البلدان المدولة: الأدلة التجريبية

العدد القليل من البلدان ذات الحجم الهام التي تتبني الدولار، جعل من الدراسات التجريبية فيما يخص المردودية الاقتصادية لهذا النظام لا تزال غير كافية، وسنتناول بالدراسة الآثار فيما يخص النمو من جهة والآثار فيما يخص تطاير الاقتصاد الكلي وتصحيح الصدمات الخارجية من جهة أخرى.

قدم (2002) Edwards et Magendzo دراسة حول مردودية الدول المدولة على الفترة 1970-1998، هذه الدراسة خصت 12 بلدا وثلاثة أقاليم. الجدول التالي يقدم معدلات النمو في البلدان المدولة وغير المدولة وكذا بالنسبة لمعدلات التضخم.

جدول رقم (02-02): النمو والتضخم في البلدان المدولرة وغير المدولرة ب(%) .

البلدان المدولرة(أ)	البلدان المدولرة (ب)	الفروق بين (أ) و(ب)
4.30	59.42	-55.11
3.80	9.00	-5.20
0.58	59.42	-0.65
0.44	9.00	-1.41

المصدر: محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بالكايد تلمسان، 2013/2012، ص:311.

يتضح من الجدول أن معدل النمو الفردي للناتج الداخلي الخام كان منخفضا في الدول المدولرة ولا يمكن استخلاص في هذا الإطار أن هذه البلدان التي تبنت هذا النظام كان لها سلوك مختلف عن البلدان الأخرى. أنصار هذا النظام يسلطون الضوء على آثار الإيجابية للدولرة على النمو من خلال تزايد ونمو التجارة الخارجية الدولية ومن خلال انخفاض معدلات الفائدة المحلية التي من المفروض أن تعمل على زيادة الاستثمار، غير أنه من جانب آخر فإن الدراسات التجريبية لم تؤكد المكاسب المنتظرة فيما يتعلق بالنمو، حيث يظهر من الجدول أعلاه أن معدل النمو في الناتج الداخلي الخام الفردي المسجل في الدول المدولرة كان أقل بنسبة قدرها (0.58 %) مقارنة بمعدل النمو الفردي في الدول الأخرى التي لا تتبنى الدولرة (1.2 %) ، وبالتالي يتضح ارتباط هذا النظام بنمو اقتصادي أقل ولم يتم تحديد سببية طرف على الطرف الآخر.

كما تتميز البلدان المدولرة بتطايير في المتغيرات الحقيقية أعلى من الدول الأخرى حيث توصل Edwards و Magendzo إلى أن تطايير معدل النمو قدر بنسبة (6.45 %) في البلدان المدولرة توصل مقابل معدل قدره (5.58 %) بالنسبة للبلدان غير المدولرة، ويتضح كذلك أن تصحيح الصدمات الخارجية هي جد مكلفة في البلدان المدولرة.

قام Edwards (2003) خلال الفترة 1970-1998 بدراسة تقلب شروط ومعدلات التبادل التجاري ومراحل تصحيح الحساب الجاري في بنما والأسواق الناشئة. النتائج الرئيسية التي توصل إليها كانت كالتالي: من جهة، إذا كان التقلب في معدلات التبادل التجاري ضعيفا ومنخفضا في بنما، فإن تواتر فترات التكيف الحساب الجاري كانت كانت صدمات معدلات التبادل التجاري وتدهور الحساب الجاري أكثر تكلفة من حيث

النمو الاقتصادي فبينما بالمقارنة مع غيرها من الأسواق الناشئة. هذا يشير إلى الصعوبات التي تعرفها بلدان الربط الجامد في مواجهة والتكيف مع الصدمات الخارجية.¹

الفرع الثاني: مردودية النمو الاقتصادي في مجالس العملة (الأدلة التجريبية)

حققت مجالس العملة نجاحا بكفاءة واضحة في مكافحة التضخم وذلك من خلال تجارب الدول التي تبنت هذا النظام في أعقاب أزمات التضخم المفرط التي شملت بلدان أمريكا اللاتينية، حيث أخذت الأرجنتين هذا النظام سنة 1991 ، كما سبق ذكره، وقد حققت نتائج هامة قبل الخروج عن النظام. ويضاف إلى مزايا مجالس العملة، الجهود الناجحة التي قامت بها الاقتصاديات التي مرت بمراحل انتقالية ومن بينها استونيا وليتوانيا من خلال تحقيق فعالية سريعة وأما بلغاريا فلجأت إلى هذا النظام في سنة 1997 على إثر الفوضى الاقتصادية التي عرفتها، حيث أثبتت نجاحا هي الأخرى .

فيما يخص مردودية مجالس العملة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي حسب ما أشار إليه كل Ghosh و Gulde و Wolf (2001) ، لا تظهر أنها تعاني من نمو بطيء من غيرها في الأنظمة الأخرى، بل على العكس من ذلك، حيث على الفترة 1975-1996 كان نمو الناتج الداخلي الخام 4% في بلدان مجالس العملة مقابل 3.3% في البلدان التي تبني أنظمة الربط الأخرى وكان بمعدل 3.1% في البلدان ذات النظام العائم، يتم اعتماد مجلس العملة في كثير من الأحيان في حالات الاختلال العميق في الاقتصاد الكلي مع نمو اقتصادي ضعيف، فمن جانب أن هذا النظام يقود إلى استقرار الاقتصاد الكلي، فإن تبنيه يتبع غالبا بفترة نوعية في النشاط الاقتصادي كما حدث في دول البلطيق، بلغاريا والأرجنتين.

ومن جانب آخر فإن تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأرجنتين وهونغ كونغ من خلال تجربة الدولتين، تبين أن مردودية الاقتصاد الكلي قد تراجعت بشكل معتبر خلال سنوات التسعينيات بعد الأزمات المالية المتتالية التي قد مست الأسواق الناشئة، حيث صمد نظام مجلس العملة في هونغ كونغ أمام الهجمات المضاربة لسنة 1997 ، وكان تكلفة ذلك، ارتفاع معدلات الفائدة والذي أدى إلى ركود مستمر في النشاط، فمنذ ذلك التاريخ تراجع نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في هونغ كونغ مقارنة بالنمو في كوريا الجنوبية وماليزيا في تلك الفترة.

بطريقة مماثلة تراجعت المردودية في الأرجنتين بقوة انطلاقا من سنة 1997، هذه المعطيات تؤكد أن هذا النظام لا يسمح للسلطات للاستجابة للصدمات السلبية بسهولة وكنتيجة لذلك تصحيح الاقتصاد يكون طويلا ومكلفا فيما يخص النشاط والعمالة.

¹ - محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

هذه النتائج تم تأكيدها من طرف Levy-yeyati و Edwards سنة 2003، انطلاقاً من عينة 100 بلد على الفترة 1974-2000 حيث يتكرر حدوث صدمات شروط التبادل في نظام سعر الصرف الثابت ويتضح بصورة خاصة أن الاستجابة تكون غير متناظرة في الأنظمة الثابتة، أين يتجاوب الإنتاج في هذا النظام بشكل أقوى بالنسبة للصدمات السلبية منه بالنسبة للصدمات الإيجابية، حيث شهد بلدي الربط الجامد: الأرجنتين وهونغ كونغ تراجعاً حاداً خلال الفترة ما بعد الأزمة، بينما تعرضت البلدان ذات النظام العائم إما إلى ركود طفيف (الشيلي) أو إلى بطئ ضعيف في معدلات النمو (المكسيك) وهي نفس الوضعية التي عرفتتها أستراليا ونيوزلندا الجديدة في سنة 1998.

أما فيما يخص تغيرات شروط التبادل كانت النتائج أكثر وضوحاً حيث كانت الشيلي الأكثر تأثراً (انخفاض أكثر من 14 %) متبوعة بالأرجنتين، أستراليا، المكسيك ونيوزلندا. هونغ كونغ قد عرفت في سنة 1997 و 1998 تحسن في شروط التبادل، أما الركود في هذا الاقتصاد كانت نتيجة للصعوبة في التصحيح بسبب تبني مجلس العملة ويظهر هذا أكثر وضوحاً في سنغافورة أين يكمن الاختلاف الرئيسي مقارنة بهونغ كونغ في نظام سعر صرفها الذي عرف مردودية أفضل من حيث النمو. تسمح هذه النتائج بالتعرف على مزايا وعيوب مجالس العملة، الدولار كنموذجين في أنظمة ربط جامد من ناحية الأداء والمردودية المحققة في النمو الاقتصادي. ويبدو أن التجارب تظهر محدودية مثل هذه الأنظمة، على وجه التحديد، تواجه مجالس العملة والدولة صعوبات التكيف مع الصدمات، والتي تميل إلى أن تكون متنامية مع زيادة مدة تبني النظام. التحليل بالاستناد إلى نظرية مناطق المثلى للعملة يوحى بدوره بأن عملية الدولار ومن المرجح أن تظل محدودة في نطاقها نظراً لعدم التزامن في دورات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى¹.

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف والأزمات النقدية

إن النظريات الاقتصادية تفصل أزمات العملة إلى ثلاث أجيال: الجيل الأول يرجعها إلى عدم وجود تنسيق بين السياسات الاقتصادية وأنظمة الصرف الأجنبي، أما الجيل الثاني يرجع أزمات العملة إلى التوقعات الذاتية للمضاربين، أما الجيل الثالث يرجع الأزمات إلى وجود تفاعل بين الأزمات المصرفية وأزمات العملة (Krugman 1999)، إن مختلف أزمات العملة لا تحدث نفس النتائج والتكاليف بل تختلف درجة التأثير من أزمة إلى أخرى.

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 311-316.

وقصد تأكيد الإطار النظري تم الاستعانة بالتجارب الميدانية التي أظهرت أن أزمات العملة انتشرت بشكل كبير في ظل أنظمة الصرف المرنة مقارنة بالثابتة الجامدة (Schuler 1999) وأن الأزمات المصرفية هي الأكثر انتشارا في ظل أنظمة الصرف المرنة (Ghosh et al 2003)، وأثبتت غالبية الدراسات الاقتصادية التي قامت باختبار العلاقة بين اختيار نظم الصرف ووقوع الأزمات النقدية أنها تقع هذه الأخيرة بشكل كبير في ظل نظم الصرف الثابتة.

إن الدراسة التي قام بها كل من Bubula et Otker-Robe مستغلا ترتيبات أنظمة الصرف ل Facto خلال الفترة 1990-2001 قصد توضيح علاقة أنظمة الصرف وأزمات العملة، أكدت هذه الدراسة أن سبب الأزمات لا ترجع فقط إلى تبني نظم الصرف الثابتة بل وقعت العديد من الأزمات في ظل نظم الصرف الجامدة والمرنة، وهذا بفضل الضغوط التي تقع على أسواق الصرف الأجنبي. كما استنتج الاقتصاديين أن 75% من الأزمات وقعت في ظل نظم الصرف الثابتة خلال الفترة المدروسة، في حين تم الإشارة إلى أن انعكاسات الأزمات المزدوجة (الأزمات المصرفية وأزمات العملة) على الاقتصاديات الناشئة وتكاليف الاقتصاد الكلي تكون جد قوية (حسب دراسة Kaminsky et Reinhart 1996)، وفي دراسات أخرى ل (Rogoff et Al 2004) قام باختبار الانعكاسات المتأتية من الأزمات المصرفية وأزمات العملة وازدواجية الأزمات في مختلف أنظمة الصرف، فتوصل إلى أن التنبؤ بوقوع أزمات العملة غير واضح، أما فيما يخص وقوع الأزمات المصرفية والأزمات المزدوجة لوحظ أنها تقع بشكل كبير في ظل نظم الصرف الثابتة، وخاصة في اقتصاديات الدول الناشئة خلال الفترة 1990-1999.¹

¹ - محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 161-163.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكننا القول أن العلاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي تبقى في قلب النقاشات بين المنظرين من حيث وجودها وطبيعتها وكثافتها ومعناها، لكن في الحقيقة لا توجد علاقة محددة تربط بينهما فالبعض من هذه الدراسات أثبت وجود علاقة بينهما، أما البعض الآخر فتوصل إلى عدم وجود علاقة أو وجود ارتباط ضعيف ويمكن إرجاع ذلك إلى الاختلاف في عينة الدراسة المختارة لأن بعض الاقتصاديين قاموا بإنجاز دراستهم التجريبية حول الدول المتقدمة، والبعض الآخر حول الدول النامية والناشئة، في حين أن الأغلبية منهم استخدموا عينة متجانسة تحتوي على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، بما في ذلك أيضا النطاق الزمني لكل دراسة، بالإضافة إلى الاختلاف في طريقة وتقنيات التقدير القياسي من دراسة إلى أخرى، وكذلك الاختلاف في المتغيرات التي سيتم اختبارها بالإضافة إلى مصادر البيانات والذي قد يكون له دور في هذا الاختلاف، وكذا المنهجيات التي تقوم عليها التصنيفات المتبعة من قبل الباحثين، لأن التصنيف الرسمي المعلن يختلف عن التصنيف الواقعي المطبق نتيجة ضغوط معينة يتعرض لها الاقتصاد.

وما يهمنا هو أن العلاقة موجودة في الجزائر أو لا.

**الفصل الثالث: أثر تغييرات
سعر صرف الدينار الجزائري
على النمو الاقتصادي خلال
الفترة (1990-2015)**

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة أنظمة لسعر الصرف منذ أن أصبح الدينار الجزائري العملة الرسمية للبلاد بعد الاستقلال، حيث انتقلت من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن، كما عملت الجزائر على تطبيق نظام الرقابة على الصرف منذ خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي في ظل ثبات سعر الصرف وإلى غاية 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، و قد كانت قابلية التحويل محدودة آنذاك ولم تفكر السلطات النقدية في تخفيض الدينار الجزائري، وجراء أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 والأزمة السياسية بالجزائر وتفاقم الدين الخارجي ونقص الاحتياطات كان على الجزائر الشروع في إصلاحات عميقة مست مختلف الأنظمة خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وبرنامج التعديل الهيكلي، وقد ساعدت برامج الصندوق وتحسن الإيرادات البترولية وتغيير الأنظمة على تحسن المؤشرات الكلية.

ومن أجل معرفة أداء الاقتصاد الكلي الجزائري والعلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف والنمو

الاقتصادي في الجزائر قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر؛
- المبحث الثاني: معايير اختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر؛
- المبحث الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر

تعتبر الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل كان من تراث السياسة الاستعمارية، لذلك مرت الجزائر بعدة مراحل لإصلاح نظام صرفها، حيث سوف نقوم بعرض المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار

عرف الدينار الجزائري عدة أنظمة تسعيرية وتقييمية مقابل العملات الأجنبية، يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: نظام الربط بالفرنك الفرنسي منذ الاستقلال حتى 1973

في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك، ولقد كان النظام النقدي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقية بريتن وودز¹، وفي ظلّه كان يربط الدينار الجزائري عند إصداره بالفرنك الفرنسي²، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا، عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف. ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

- دينار جزائري واحد يساوي 1.25 ف ف أو ف ف=0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973؛

¹ - شعيب بونورة ورحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 5-2011، ص:122.

² - عبد الحق بوعتروس وملاك قارة، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 27، جوان 2007، ص ص:205-212.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعمومة)، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبئواتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تتازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري¹.

الفرع الثاني: نظام الربط إلى سلة من العملات 1974-1987

عقب انهيار نظام بريتن وودز وتعميم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف المربوط إلى سلة من العملات مع منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحضى بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين، وفي نفس الوقت تزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني من 1974-1977 الذي اعتبر نقلة نوعية حيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية من خلال العمل على ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية والسماح باستيراد السيارات من الخارج سنة 1983².

وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية:

¹ - هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012، ص: 69، 70.

² - مراد باريك، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013/2014، ص: 89.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة من عملات السلة بالنسبة للدولار الأمريكي مع أخذ القيمة الأكبر بين قيم المتغيرين $\$/jio$ أو $\$/jin$ كمخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس، بدلا منه كمقام لحساب التغير النسبي، كما تبينه العلاقة التالية:

$$\frac{\$/jio - \$/jin}{\$/jin} = \frac{\$/jio - \$/jin}{\$/jio}$$

وبالنسبة للخطوات المتبعة فهي كالتالي:

- تحسب التغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي، مع اخذ القيمة الأكبر من قيم المتغيرين ($\$/jio$) أو ($\$/jin$) كمقام لحساب التغير النسبي؛
 - حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها السلة بالنسبة للدولار، أي مجموع التغيرات النسبية $\$/ji$ مرجحة بالمعامل ai ، حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.
 - حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري كما يلي:
 $(\$/DA)_0 = (\$/DA)_n (1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } \$/ji \text{ مرجحة بالمعامل } ai)$.
- حيث:

$(\$/DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛

$(\$/DA)_0$: سعر الصرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس 1974 ؛

- حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة¹.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات، فإن سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة².

¹ - مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

² - سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الفرع الثالث: نظام الصرف بين 1987 و 1994 والتسيير الآلي لسعر الصرف في مارس 1987

مع انخفاض أسعار البترول في 1986، عرفت الجزائر أزمة حادة ونقص في الإيرادات البترولية، فكان لابد من إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد عن طريق الإصلاحات النقدية والمالية على الصعيدين الداخلي والخارجي خاصة مع العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات والتي استهدفت تحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي وتعديل معدل صرف الدينار الجزائري، ومع تدهور قيمة الدينار الجزائري لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار ولتليها إتباع سياسة الانزلاق التدريجي للدينار بهدف تخفيف حدة الصدمات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من سنة 1986 ووصولاً إلى قابلية التحويل الجزئي للدينار قبل الوصول إلى قابلية التحويل بالنسبة للعمليات الجارية¹.

أولاً: الانزلاق التدريجي (الربط الزاحف) Crawling peg

سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بنحو 210% وبقي بعد ذلك سعر الصرف (دينار مقابل الدولار) مستقراً خلال بعض الشهور، ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار اتفاق (Stand-Bay) الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، والأجدر بالذكر هو أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، والتي تعتبر مفيدة في حالة تواجد صدمات خارجية، ويمكن أن تشير هنا إلى أنه كان هناك من تحدثوا عن فعالية حل وسطي ومؤقت (نظراً لسليبيات نظام الربط الزاحف وعدم توافق الاقتصاد الجزائري مع شروط تخفيض قيمة العملة) يتلخص في تأسيس سعر صرف مزدوج، وكان ذلك ما بين 1991 و 1993، وتتمثل فائدة هذا النظام المدار (الذي كانت الجزائر ترغب في تطبيقه في جويلية 1991) في أنه لا يحدث إضطرابات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، لكن قد تم إقصاء هذا النظام والالتزام بما حدده صندوق النقد الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها وجود السوق الموازي الذي يعيق تواجد سعرين للصرف، وفعلاً تم الفصل في ذلك قيمة الدينار إلى غاية مارس 1991 ثم حصل استمرار في تخفيض في 30 سبتمبر 1991.²

¹ - فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع:

نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص: 250، 251.

² - سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 127، 128.

ثانيا: التخفيض الصريح 1991-1994

لقد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5 دينار للدولار وإلى غاية مارس 1994 ، ولقد استمر سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الدولار ومستقرا لغاية شهر مارس 1994 ، وسرعان ما أُجري تعديل آخر تعدى 10% وهذا قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعرفت سنة 1994 تخفيض سعر الدينار ب 40.17% ومنذ 1995 اتبعت نظام الصرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم المسير، ومنذ 1996 عرف سعر صرف الدينار استقرارا مقابل الدولار وهذا إلى غاية 2002، إذ بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي 5.1%¹.

ومن جانب آخر، فمن بين ما أوصت به الإصلاحات نجد إمكانية وصول أو دخول المؤسسات الخاصة في أسواق الصرف الرسمية عن طريق وساطة غرفة التجارة ، والسماح بقابلية التحويل الجزئي للدينار انطلاقا من 1991 ثم تحقيق التحويل الكلي في سنة 1993.

وقد بدأ البنك المركزي في سنة 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير اليومية بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك (أي عن طريق التقريب فيما بين البنوك حول عمليات سوق الصرف)، ويترجم هذا بالتحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم².

الفرع الرابع: واقع نظام الصرف المرن بداية من سنة 1994

بعد التخفيض الصريح لقيمة الدينار الجزائري سنة 1994، تم اعتماد نظام التعويم المدار لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك بداية بنظام التثبيت إلى غاية 1995 ثم سوق الصرف ما بين البنوك ابتداء من سنة 1996 إلى يومنا هذا.

أولا : نظام التثبيت سبتمبر 1994 ديسمبر 1995

طبقا للتعليمية رقم 61-94 والمؤرخة في 28 سبتمبر 1994 والتي أدرجت نظام التثبيت، أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يحدد وفق جلسات بين البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وذلك بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة مع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير بالتثبيت (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين سبتمبر 1994 وديسمبر 1995 ، وقد كانت هذه الجلسات تنظم أسبوعيا ولكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها

¹ - فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

² - سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عند أقل عرض، وفي بداية كل جلسة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، وقد استمر هذا النظام إلى 1995/12/31، أي دام هذا النظام خمسة عشرة شهرا، وفي نفس الوقت تعتبر هذه بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق مابين البنوك أو السوق البيئية، ولقد ساعد تحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار. في إطار سعر رسمي وتقليص حجم السوق الموازية.¹

ثانيا: سوق ما بين البنوك من 1996 إلى يومنا هذا:

كما أصدر بنك الجزائر في: 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصراف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصراف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية، الذي انطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02، وتحدد أسعار الصراف فيه وفق قواعد العرض والطلب مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور، كما اتخذت السلطات في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصراف بعد إنشاء مكاتب الصيرفة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، كما فوض للبنوك التجارية بصراف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وفي حدود سقف معين، ومن تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في سنة 1997.²

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصراف في الجزائر

يحظى نظام الرقابة على الصراف في الجزائر باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية، وكذا أصحاب القرار، وذلك عبر مختلف المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ووقفا عند بعض الفترات المهمة

¹ - عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصراف وانعكاساتها على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص: 125.

² - مراد باريك، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

في الاقتصاد الجزائري، كمرحلة الانفتاح التي تميزت بصدور عدة قوانين تشريعية كقانون النقد والقرض سنة 1990، إلى مختلف القوانين كالأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض وغيرها. يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية.¹

الفرع الأول: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض (10-90)

يمكن تقسيم هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض إلى جملة المراحل التالية:

أولاً: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

على إثر الوضع الاقتصادي المتدهور الموروث عن الحقبة الاستعمارية، اتخذت السلطات خلال هذه الفترة عدة إجراءات من أبرزها الرقابة على الصرف قصد حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتحكم في العلاقات المالية والتجارية مع الخارج. حيث أن بقاء الجزائر بعد الاستقلال منتمية إلى منطقة الفرنك لم يسهل الأمر بل زاد الوضع تدهوراً بهروب رؤوس الأموال الخاصة لذا فقد ميزت هذه المرحلة سلسلة من الإجراءات لتخليص البلاد من الوصاية المفروضة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية حيث تمثلت الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف في تلك المرحلة، في الحرية من جهة وعلى نظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات² تخضع لسلسلة من الإجراءات الرقابية والمتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة، وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص في ما يلي:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛

- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الصعبة؛

- حماية الإنتاج الوطني؛

- تحسين وضع الميزان التجاري.

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص: 344.

² - سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (خلال الفترة 1963-2006)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص: 98.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

وبدافع الرغبة في تحقيق المزيد من الاستقلالية، قامت الجزائر بتوسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية وإبرام العديد من الاتفاقات الثنائية مع مختلف البلدان¹.

ثانيا: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول والثاني، أي جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا فيما يلي:²

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛
- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

ثالثا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة والتي شملت كل من:³

- صدور القانون 78-02 بتاريخ 11 فيفري 1978، الذي تضمن تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ونص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، (حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم الخارجي)، لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضيف القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابعا استقلاليا لتوحيد نصوص الصرف، ودعمت كذلك بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية، وسمح هذا للأشخاص المقيمين بالخارج في فتح حساب بالعملة الصعبة في الجزائر بالإضافة إلى استفادتها من المكافأة، بالإضافة إلى التنازل لفائدة

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 98، 99.

² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2000، ص: 175.

³ - عائشة بالحرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص ص: 360، 361.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع الساحة بنسبة 20% من إيرادات العملة الصعبة، في حين أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد ألغيت من إجراءات التجارة الخارجية؛ - تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين المركزي كملجأ أخير للاقتراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.

وفي هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي الجزائري.

رابعا: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري، تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار. ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14/04/1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي أصبح يعرف بموجب هذا القانون " بنك الجزائر " كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، بالإضافة إلى تغيير نمط الصرف حيث أن إصلاح نظام الصرف كان يهدف إلى إعطاء نوع من الليونة لسعر الصرف الدينار¹.

الفرع الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10:

عرفت مرحلة التسعينيات منعرجا كبيرا من حيث التوجه الاقتصادي، إذ كرس قانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ميكانيزمات اقتصاد السوق، الذي أعطى ثورة في مجال تنظيم المؤسسات النقدية والمالية، ونظرة مختلفة تماما عن النظام الذي ساد قبل صدور هذا القانون، باعتبار أنه منح

¹ - سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

صلاحيات مطلقة لبنك الجزائر، فإلى جانب إصداره للنقود، أصبحت من مهامه توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، كما رخص له بتمويل نشاطات اقتصادية عن طريق تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى الجزائر، وبالتالي تجسيد مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وأيضا السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد من خلال تنظيم توجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.

وأعقب صدور هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من بينها النظام رقم 92-04 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بشروط وقواعد تنفيذ مراقبة الصرف، والتي يمكن حصر أهم هذه القواعد والشروط في:

- يجب تحويل الأموال من وإلى الجزائر عن طريق الوسائط المتعددة؛
- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح للمقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المعتمدة؛
- تمر عملية تمويل الواردات والصادرات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توظيف لدى إحدى البنوك المعتمدة، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوظيف متى تضمنت العقود الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة، كما يقوم الوسيط بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ضمن شروط محددة من طرف بنك الجزائر؛
- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويلها إلى رصيده بالعملة الصعبة، ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.

سنة 1994، تزامنت مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي أقدمت الجزائر على تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أبريل 1994 بشكل تدريجي، كما وصلت نسبة تحرير الأسعار إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، هذا بالتزامن مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة سعر صرف مرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات. وبحلول منتصف عام 1995، أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل. وتم تعزيز ذلك بالقانون المتعلق بمراقبة الصرف التي أوكلت عملية المراقبة بشكل كلي إلى بنك الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات، غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

بين الحائزين على النقد الأجنبي واجتذاب التحويلات من الخارج، ثم تم إنشاء سوق الصرف البيئية في أواخر سنة 1995. معلنا بذلك عن تبني نظام التعويم المدار الذي كان انطلق عمله بداية سنة 1996 . وفي إطار تحرير نظام سعر الصرف، ومع وضع سوق للصرف بين البنوك من طرف بنك الجزائر بداية 1996، أصبح في الإمكان تفويض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين، وما تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وبالتوازي مع ذلك، استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الخارجية سنة 1997، وأصبح التحويل الجاري للدينار فعليا على مستوى جميع البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين الذين يخول لهم مراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال. كما ألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في نفس العام.

ارتكز نظام الرقابة بعد ذلك على تصريحات المصارف والمؤسسات المالية (التقارير) على أساس المستندات، والقيام بمهام تفتيشية منتظمة لدى هذه الهيئات بالنسبة للرقابة بعين المكان إلى غاية بداية 1999 حيث أصبح نشاط الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات أكثر فعالية، كما أن هناك خمسة وظائف رئيسية للإشراف والرقابة المصرفية هي: الرقابة الاحترازية الجزئية، الإشراف العام على النظام المصرفي، تفتيش المؤسسات المصرفية في عين المكان، الرقابة على عمليات التجارة الخارجية والتحويلات، والرقابة على جهاز مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. من جهة أخرى، تم تأسيس جهاز الرقابة الداخلية في سنة 2002 بواسطة نظام أصدره مجلس النقد والقرض، حيث أصبح لزاما على المصارف والمؤسسات المالية أن تقوم بتحضير دفاتر الإجراءات المتعلقة بمختلف أنشطتها، وخلال السنوات (2002-2006) خضعت كل الهيئات المصرفية للرقابة بعين المكان.

بالارتباط مع تطبيق الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، تدعم الإطار القانوني والتنظيمي للإشراف بإصدار القانون المتعلق بمكافحة تبييض الأموال، حيث كلف بالإشراف المصرفي المفتشية العامة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية¹.

المطلب الثالث: تحويلية الدينار الجزائري

انتقلت الجزائر إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار" لجميع المعاملات الجارية وكذا خلق سوق بيني (ما بين البنوك) للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية بالتصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها وكان ذلك في جانفي 1996 واعتبر كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم. ولقد

¹ - خليفة عزوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 142-144.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

بدأت الجزائر تطبيق، منذ سنوات 1990 ، سياسات للتصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الاتجاه صوب "القابلية الجارية للتحويل" وهي تختلف عن "القابلية الكاملة للتحويل" التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية الجارية وانتقال رؤوس الأموال¹.

الفرع الأول: الإطار التنظيمي لتحويلية الدينار

تتطلب تحويلية أي عملة بشكل عام توفر بعض الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية ومن بين هذه الشروط ما يلي :

- توفير الاحتياطات: ذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي لا بد من الاستعداد لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة وذلك لحماية العملة الوطنية؛
- مرونة سياسة الصرف: يجب أن تتوفر سياسة الصرف المعتمدة على قدر من المرونة لكي يقوم سعر الصرف بلعب دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما أن مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية؛
- اختيار معدل صرف يعكس الواقع الاقتصادي والتطورات المستقبلية للمؤشرات الكلية والاحتفاظ باستقرار نسبي لمعدل الصرف وتحكما في التضخم.

أولاً: الإجراءات السابقة لتحويلية الدينار

قامت السلطات النقدية في الجزائر بداية من 1991 بوضع مجموعة من الإجراءات وذلك بغرض الوصول إلى وضع يمكنها من جعل الدينار قابلاً للتحويل، وقد جاءت هذه الإجراءات في شكل صيغتين كالتالي:

- 1- الصيغة الأولى:** تمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات الناتجة من الصادرات غير النفطية والموارد المعدنية وذلك بغرض تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وتتراوح النسب التي يتم الاحتفاظ بها بين 10% و 100% وذلك حسب القيمة المضافة المحلية التي تحتويها السلعة أو الخدمة بالإضافة إلى الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية، ويجب أن تتخذ الموارد المحصل عليها من العملات الصعبة في مجال نشاط العون المعني تقادياً لهدر هذا المورد النادر، كما أنه يتم احتساب هذه الموارد عندما يتقدم الزبائن إلى المصارف للحصول على تمويل بالدينار وذلك بغرض ترشيد منح القروض الداخلية.

¹ - سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة الجزائر، 2011، ص: 66.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

2- الصيغة الثانية: تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدخار، وقد بدأ العمل بهذه الصيغة في نهاية 1990 حيث أجريت العملية الأولى خلال الفصل الأول من 1991، وتمثلت في إصدار سندات ذات قسائم قابلة للتحويل يمكن الاكتتاب فيها من طرف الأشخاص الطبيعية والمعنوية وذلك على شكل سندات قيمة السند الواحد عشرة آلاف دينار وذلك بمعدل تحويل أدنى قدره 20% سنويا، ونظرا لنجاح هذا الإصدار أطلقت عملية إصدار ثانية في نيسان 1991.

ثانيا: الانطلاق الفعلي لتحويلية الدينار:

تمت التحويلية الجارية للدينار منذ 1991 لكن التجسيد الفعلي لها كان سنة 1994 لأن تحرير المدفوعات لصالح الواردات تجسد في هذه السنة، وهذه التحويلية الجارية تم التأكد عليها ودعمها بوضع ميكانيزم Le Fixing في أكتوبر 1994 علما أن هذا الميكانيزم تبنى على أساس هدف تحديد سعر الصرف بدلالة العرض والطلب في سوق الصرف.

وفي جوان 1995 أدخل حق تحويل الدينار لمن يريد إكمال دراسته في الخارج، والمرضى الذين يرغبون في تلقي العلاج بالخارج وتعرف هذه العمليات باسم المعاملات الجارية غير المنظورة ويشترط تقديم الإثبات على ذلك كما يجب أن تكون المبالغ المحولة في الحدود المسموح بها سنويا. وفي أوت 1997 أصدر بنك الجزائر تعليمة تقضي بتحويل الدينار لمن يريد أن يسافر إلى الخارج في إطار الرحلات السياحية.

وقد حددت التعليمة 02-98 شروط تحويل العمال الأجانب والمسجلين حسب التنظيم الخاص بالعمال الأجانب شروط تحويل رواتبهم إلى بلدهم الأصلي، وفي إطار ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أصدر بنك الجزائر التعليمة 03-2000 القاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي، أما فيما يخص الأموال المستثمرة في المحافظ المالية فقد سمحت التعليمة 04-2000 لغير المقيمين من الاستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج، كما يمكن للمتعاملين الجزائريين القيام باستثمارات في الخارج وتحويل الأموال، لكن يجب على المستثمر أن يعيد هذه الأموال إلى الوطن وفق آجال محددة وحسب التعليمة 01-2002 يمكن أيضا للمتعاملين الاقتصاديين أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم الإنتاجي في الجزائر وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس إدارة بنك الجزائر والممثل في مجلس النقد والقرض¹.

¹ - عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

المبحث الثاني: معايير اختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر

يتم اختيار نظام الصرف الملائم لأي اقتصاد على أساس مجموعة من المعايير وهذا بناء على الخصائص الهيكلية التي يتميز بها هذا الاقتصاد، إلا أن عملية الاختيار تزداد صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب الخصائص التي ترجح سياسة التعويم كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية، لكن هذه الأخيرة تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الأكثر تأثيراً على ملائمة نظام الصرف وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى دراسة خصائص كل دولة على حدى وهو ما سنحاول تطبيقه على حالة الجزائر.

المطلب الأول: شروط الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن

تتمثل شروط الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن فيما يلي:

الفرع الأول: مستوى الاحتياطات وقواعد التدخل

تم التوصل من حيث المبدأ، أن الخروج من ربط العملة القابلة للتعديل يجب أن تتم قبل فترة طويلة من وصول الاحتياطات إلى الحد الأدنى، لأن ذلك من شأنه أن يحدث أزمات العملة. فبمجرد توقع أن الاحتياطات تقترب من الحد الأدنى سوف يؤدي ذلك إلى هجوم المضاربة بشكل واسع، مما يؤدي إلى جذب النظام (البنك المركزي) للتدخل باستمرار، وبطريقة غير منضبطة، أما في الممارسة العملية في طبيعة الحال لا يمكن تحديد الحد الأدنى من الاحتياطات التي يجب أن تحتفظ بها البنوك المركزية. إلا أن محاولة التمسك بالربط لفترة طويلة جداً سوف يكبد البنوك المركزية خسارة في الاحتياطات بشكل متسارع، مما يجعلها تميل غالباً إلى الدخول في المعاملات بشكل غير منضبط.¹

الفرع الثاني: هيكل سوق الصرف

يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادر على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية أن لها أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن أجل النهوض بهذه الأسواق إلى المستوى المطلوب لا بد من:²

- الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة؛

¹ - خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

² - محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 30، 31.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

- تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومصب العملات الأجنبية، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الاقتصادية من أجل المساعدة في التنبؤ؛
- الإلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الأجنبية؛
- تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم من أجل تفادي إدخال تعديل في كل مرة قصد تعزيز الثقة والمصداقية في السوق؛
- إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

الفرع الثالث: تطور نظام الضبط والسياسة النقدية

إن الدولة مطالبة برسم نظام جيد للضبط الاقتصادي وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقديم النتائج التقديرية مسبقاً، إن هذين النقطتين أساسيتين في منهج الانتقال لنظام الصرف، ومن أجل إيجاد طريقة مثلى للضبط الاسمي (أي الحد من التضخم)، قامت الكثير من الدول بترك هذه المهمة لسعر الصرف، بحيث هو الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور، ومن هذا المنطلق كانت البداية بتوسيع مجال تقلب العملة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى التعويم. إن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكله المؤسسات والاقتصاد الوطني، والسهر على تقوية وتفعيل السياسة النقدية التي يعتبر هدفها الأساسي هو استقرار الأسعار¹.

الفرع الرابع: تسيير مخاطر الصرف

إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها، ومن هذا المنطلق يجب أن يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين، ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة للكثير من المخاطر، فلا بد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومة المتاحة، وتبني طرق حسابية وتقنية تمكنهم من التحكم والتنبؤ بهذه الأخطار، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية².

¹- مرجع نفسه، ص: 31.

²- مرجع نفسه، ص: 31، 32.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الفرع الخامس: توقيت تحرير حساب رأس المال

يبقى المشكل المطروح هو هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل أو بعد تبني نظام الصرف المرن تسهم تجارب اقتصاديات الأسواق الصاعدة على مدار العقدين الماضيين في تسليط الضوء على مخاطر فتح الحساب الرأسمالي قبل اعتماد المرونة في سعر الصرف، حيث اضطرت بلدان عديدة إلى التخلي عن نظم الربط إثر حدوث تحول مفاجئ في التدفقات الرأسمالية في ظل الحسابات الرأسمالية المفتوحة، كما واجهت بلدان أخرى زيادة هائلة في التدفقات الوافدة وضغوطا صعودية على الأسعار المربوطة واضطرت إلى إفساح المجال أمام مرونة سعر الصرف لتلافي حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، بالتالي فإن فتح الحساب الرأسمالي قبل السماح بمرونة سعر الصرف حتى في الظروف الاقتصادية المواتية قد يعرض السيولة المحلية للخطر، ويخلق اختلالات في الاقتصاد الكلي، ويؤدي إلى حدوث موجات مفاجئة من المضاربة¹.

الفرع السادس: سرعة التحول نحو سعر الصرف المرن

تواجه البلدان مواقف معينة تقتضي المفاضلة عند الاختيار بين التحول السريع من نظام الربط وبين الانتقال على نحو أكثر تدرجا إلى نظام الصرف المرن، فالمنهج السريع ينطوي على إجراءات أقل في المرحلة المتوسطة بين نظامي الصرف الثابت والمرن، ففي البلدان ذات الاقتصاد الكلي القوي والسياسات النقدية الاحترازية يمكن لمنهج التحول السريع أن يكون دلالة ذات مصداقية كبيرة على الالتزام بمرونة سعر الصرف مقارنة بالتحول التدريجي، فمنهج التحول السريع يسمح للبلد بالحد من عمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم الحفاظ على احتياطياته من الصرف الأجنبي. وقد يكون التحول السريع في مصلحة البلدان الساعية إلى تحقيق قدر أكبر من استقلالية السياسة النقدية، وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة حيث يزداد احتمال تعذر انتهاجها إستراتيجية التحول التدريجي في ظل التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة².

¹ - خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

² - مرجع نفسه، ص: 127.

المطلب الثاني: اختيار نظام الصرف الأمثل لحالة الجزائر

يمكن اختيار نظام الصرف الملائم لحالة الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات والتي من بينها:

الفرع الأول: معيار الصدمات الاقتصادية

تعتبر الصدمات الاقتصادية معيارا مهما ومتغيرا أساسيا في معادلة اختيار نظام الصرف الملائم، وتنقسم كما أشرنا سابقا إلى صدمات حقيقية وأخرى نقدية والتي يمكن أن تتعرض لها الدول كل حسب الخصائص الهيكلية لهذه الأخيرة.

بعد الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 والناجمة عن الانخفاض المتزامن لأسعار البترول وكذا سعر صرف الدولار، ها هي الجزائر في أكتوبر 2008 تتعرض كباقي دول العالم للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى دخول العالم الغربي في حالة ركود.

إن بالنظر لمعيار الصدمات فإننا نقترح أنه على الجزائر العمل بنظام التعويم المدار والذي لا يسمح للبنك المركزي بالتدخل إلا في حدود معينة، لأن الاقتصاد الوطني إذا كان يتبع نظاما عائما لسعر الصرف فإنه يحمي نفسه تلقائيا من الصدمات الخارجية الحقيقية من خلال انخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية¹.

الفرع الثاني: معيار درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات

تلعب درجة تنوع الإنتاج والتصدير دورا كبيرا في تحديد النظام الأمثل لسعر الصرف وهذا بالنظر إلى تركيبة الإنتاج والصادرات فكلما زاد تنوع هذه التركيبة من الإنتاج والصادرات قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات في ميزان المدفوعات وبالتالي يقل اللجوء إلى إجراء تعديل في سعر الصرف ويفضل في هذه الحالة إتباع نظام صرف ثابت، أما في حالة ارتفاع درجة التركيز على عدد قليل من السلع فهي عرضة للتقلبات باستمرار لذلك يفضل في هذه الحالة إتباع نظام التعويم².

الفرع الثالث: معيار التضخم

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل هي مؤسسية وهيكلية وقياسا لهذا المعيار فإنه يكون من الملائم للدول التي تعاني معدل تضخم مرتفع بالنسبة لباقي شركائها في التجارة الدولية إتباع سياسة التعويم التي تعمل على تعويض الفرق بين معدلات التضخم حتى

¹ - عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص: 130 - 133.

² - مرجع نفسه، ص: 133.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

تحافظ على قدرتها التنافسية، في حين فإنه من الأنسب انتهاج سياسة التثبيت بالنسبة للدول التي تحقق معدلات منخفضة من التضخم المحلي. إذن حسب هذا المعيار وفي ظل هذه الظروف التي تعيشها الجزائر والخصائص التي تتمتع بها من الأفضل للجزائر إتباع سياسة التعويم لأن هذه السياسة تلائم سياسة التعديل التي فرضها صندوق النقد الدولي على السلطات العمومية والتي كان من نتائجها تحقيق معدلات تضخم منخفضة بداية من سنة 1996 وهي بداية تبني نظام التعويم المدار¹.

المطلب الثالث: ظاهرة الخوف من التعويم

يمكن مناقشة مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا أجدها مهمة:²

الفرع الأول: من زاوية ميزان المدفوعات

في سنة 1999-2000 شهد رصيد ميزان المدفوعات ارتفاع ب 418% مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة ب 08.13% كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97% من صادرات الجزائر، والمتأثرة هي الأخرى بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبتترول التي انتقلت من 24.25 دولار/برميل سنة 2002 إلى 97.99 دولار/برميل سنة 2008 أي بارتفاع يقدر بأربعة أضعاف. أدى ذلك إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات سنة 2008 بأزيد من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002. ورغم هذا التزايد الغير مسبوق في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهدت ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة 2002-2004 منتقلا من 68.79 دينار لوحد دولار إلى 61.72 دينار لوحد دولار ثم بقي هذا السعر ثابتا إلى غاية 2006 ثم عرف ارتفاعا آخر ب 9.6% سنة 2008، وهذا راجع للانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي بدأت حداثها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008 أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 34.75 دينار لوحد يورو سنة 2002 إلى 27.100 دينار لوحد يورو سنة 2008 ثم إلى 78.104 دينار لوحد يورو سنة 2009 أي بانخفاض قدر ب 39% مقارنة بسنة 2002 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة. وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة. فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 134 - 136.

² - سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68، 69.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدنيا للدينار الجزائري وتتحجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وهذه الحجة باطلة ولا توافق مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري لكن ليس من أجل العمل على تخفيض قيمة العملة بشكل مستمر وطويل المدى.

الفرع الثاني: من زاوية تسيير الاحتياطات

من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 9.11 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة ومنتزيدة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 91.148 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 34 ضعف قيمته مقارنة بسنة 1999، وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي، وأصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36 شهر. هذه الزيادة كانت نتيجة التحسن المستمر في فائض الرصيد 20 مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004 الإجمالي لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، غير أن هذا السلوك لاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) وليس العائم، ذلك أن النظريات الاقتصادية وفي ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغير في احتياطات الصرف تكون معدومة (أو تغيرات طفيفة جدا). بالتعريف، فإن السلطات النقدية لا تتدخل في الأسواق لاستقرار سعر الصرف إلا وقت الضرورة، ونتيجة لذلك، لا يتغير المخزون الرسمي لاحتياطات الصرف، أي أن سعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وبالعكس، في ظل نظام الصرف الثابت، فإن احتياطي الصرف يتغير بسبب تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف للحفاظ على ثبات سعر الصرف أو تغيره بشكل طفيف وعليه يكون التغير في احتياطي الصرف هو المتغير الداخلي، وهي الحالة التي تنطبق على حالة الاحتياطات في الجزائر متمثلة في الارتفاع المستمر لهذه الاحتياطات ويكون ذلك على حساب ارتفاع قيمة الدينار الجزائري، حيث نلاحظ أن الفائض الموجود في ميزان المدفوعات خلال سنة معينة يتم إضافته إلى احتياطات الصرف الرسمية من جهة والتدخلات في سوق الصرف من جهة أخرى، وهذا بعد إعادة تقييم هذه الاحتياطات بسعر الصرف الجديد، وهو ما حدث للجزائر 2011.

الفرع الثالث: من زاوية مقاومة الصدمات

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لآثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم الغربي حالة ركود)، وهي صدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر سنة 2009 من خلال الانخفاض الشديد للصادرات الجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب عليه نتيجة الركود العالمي، فبعد القمة التاريخية التي وصل إليها بأكثر من 145 دولار/برميل خلال الأسبوع الثاني من جويلية 2008 سقط سعر البرنت إلى أن بلغ نقطة أدنى من 35 دولار/برميل ديسمبر 2008 أمام الاختلالات المتواصلة للوضع الاقتصادية العالمية، فنتج عن ذلك أن انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 99.36 مليار دولار سنة 2008 إلى 86.03 مليار دولار فقط سنة 2009، وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود هو الأزمة المالية العالمية)، غير أن هذا التصريح يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهو ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008 و2009، وليس بالتدخل بشكل معتبر في سوق الصرف من أجل حماية قيمة العملة المحلية مثلما حدث للجزائر، وعليه فإن تقارير السلطات النقدية الجزائرية تمتاز بتناقضات عميقة وكبيرة تضعف من مصداقية نظام الصرف المتبع.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

المبحث الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي

أدت أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى ضائقة مالية خطيرة حيث أصبحت الجزائر غير قادرة على سداد ديونها وغير قادرة على توفير حاجات المواطنين في الداخل هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى اعتماد سياسات إصلاحية وهذا في ظل تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار وبغية معرفة العلاقة الرابطة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول يعرض تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي والتي تعتبر محددات للنمو الاقتصادي مقارنة بسعر صرف الدينار مقابل الدولار أما المطلب الثاني خصص لعرض التقدير القياسي لمعرفة طبيعة العلاقة لتأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل أداء الاقتصاد الكلي وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015)

إن سعر الصرف، بقي إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة (1990-2015) فيما يلي:

الفرع الأول: تحليل أداء الاقتصاد الكلي وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار الجزائري (1990-1999):

لمعرفة أداء الاقتصاد الكلي وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة التسعينيات قمنا بدراسة

تطور سعر صرف الدينار الجزائري مع المتغيرات التالية:

أولاً: تطور الصادرات وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري:

يوضح الجدول رقم (03-01) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات

الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EX % PIB).

الجدول رقم (03-01): تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة (دج/دولار، %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/دولار	9	18,5	21,8	33,4	35,1	47,7	54,8	57,7	58,8	66,6
الصادرات	23,4	29,1	25,3	21,8	22,5	26,2	29,8	30,9	22,6	28,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار في ارتفاع مستمر طوال فترة التسعينيات، هذا ما يدل على انخفاض قيمة الدينار بشكل كبير خاصة في السنوات الأربعة الأولى أي من سنة 1990 إلى

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

غاية 1994 التي ساد فيها نظام الربط إلى سلة من العملات حيث 1 دولار يساوي 9 دينار سنة 1990 إلى 1 دولار يساوي 18.7 دينار سنة 1992 إلى 35.06 دينار مقابل 1 دولار سنة 1994، في هذه السنوات قامت السلطة النقدية بمحاولة إدخال إصلاحات على سياسة سعر صرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من القيمة الحقيقية، ومن بينها تخفيض قيمة الدينار سنتي 1991 و 1994، أما فيما يخص تطور الصادرات كنسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة نلاحظ أنها في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث انتقلت من 23.4% سنة 1990 إلى غاية 22.5% سنة 1994 وهذا متناقص مع مضمون سياسة تخفيض العملة والتي تهدف لزيارة الصادرات ، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة بسبب أزمة 1986، كون الصادرات الوطنية يهين عليها قطاع واحد وهي المنتجات الطاقوية (المحروقات بحوالي 97% من إجمالي الصادرات) أي لوجود لأثر واضح لسعر صرف الدينار على الصادرات خلال هذه الفترة، أما الفترة من 1995 إلى غاية 1999 نلاحظ استمرار انخفاض قيمة العملة من 47.65 دينار للدولار سنة 1995 إلى غاية 66.55 دينار مقابل 1 دولار وهو انخفاض ليس بالكبير مقارنة بالانخفاض الحاصل في السنوات الأربعة الأولى، مقابل هذا الانخفاض نلاحظ ارتفاع الصادرات كنسبة من الناتج من 26.2% سنة 1995 إلى غاية 28.2% سنة 1999 ومنه يمكن القول أن الهدف من التخفيض الثاني للدينار والذي حصل في سنة 1994 تحقق أو كان ايجابيا خلال هذه السنوات وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط والذي أدى إلى زيادة الإنتاج الداخلي والذي شكل فائضا قابلا للتصدير ماعدا سنة 1998 التي تراجعت فيها الصادرات إلى 22.6% من الناتج بسبب انخفاض أسعار النفط.

ثانيا: تطور الواردات وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يوضح الجدول رقم (02-03) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(02-03): تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة(دج/دولار، %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/دولار	9	18,5	21,8	33,4	35,1	47,7	54,8	57,7	58,8	66,6
الواردات	24,4	23,6	23,9	23,1	26,1	29	23,9	21,3	22,5	22,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن النتائج كانت غير واضحة فانخفاض قيمة الدينار خلال هذه الفترة يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض في الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فمن 24.4% سنة 1990

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

لتنخفض سنوات 1991، 1992، 1993، وتستقر عند النسبة 23% تقريبا لترتفع سنتي 1994 و 1995 وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول مرحلة التحرير الكلي، لتنخفض من جديد سنتي 1996 و 1997 لتبلغ 23.9% و 21.3% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، أما الفترة من 1997 إلى غاية 1999 ارتفعت نسبة الواردات من الناتج من جديد وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ومنه يمكن القول أن الهدف من وراء تخفيض قيمة الدينار تحقق خلال سنوات 1991، 1993 وكذلك سنوات 1996، 1997، 1999 وهذا راجع إلى تقليص حجم الواردات الغذائية من الحبوب والحليب ومشتقاته واستقرار الطلب وتراجع التهريب بالحدود.

ثالثا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

رغم الأهمية التي يتمتع بها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعديل الميزان الكلي إلا أن الملاحظ لتطور رصيد هذا البند لا يلتصق روح الاهتمام بهذا الجانب، والذي تزامن مع تدهور الوضع الأمني خلال فترة التسعينيات وضعف المناخ الاستثماري وتمركزه بشكل كبير على قطاع المحروقات، ومن أجل تشجيع الاستثمار قامت الجزائر بوضع قانون جديد سنة 1993 بهدف تحفيزه والجدول رقم (03-03) يوضح تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (03-03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة

(1990-1999)

الوحدة (دج/دولار، %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/دولار	9	18,5	21,8	33,4	35,1	47,7	54,8	57,7	58,8	66,6
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,0005	0,02	0,06	0	0	0	0,57	0,53	1,25	0,59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

الملاحظ أن هذه النتائج لم تكن متناسبة مع الآمال المنتظرة فمع انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار سجلت الاستثمارات الأجنبية المتحققة كنسبة من الناتج نسبا متدنية ومنعدمة محصورة بين 0% و 0.06% وهذا خلال الفترة 1990 إلى غاية 1995 وهذا لا يتناسب مع الهدف من تخفيض قيمة العملة وهو

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

راجع إلى عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي كما ذكرت سابقا، إضافة إلى عدم توفر الاستقرار الاقتصادي أو تباطؤ النمو الاقتصادي الذي سجل معدلات ضعيفة بالإضافة إلى تقادم حجم المديونية وعدم واقعية أسعار الصرف، كذلك عدم توفر مناخ استثمار ملائم، نتيجة عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة، إضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات الأرباح إلى الخارج، وإذا نظرنا إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، وتفشي الرشوة والفساد الإداري وغياب منشأة النقل والاتصالات خاصة في هذه الفترة يتبين أنه بهذه الأسباب المتركمة في الجزائر كان المناخ آنذاك غير كفؤ لجذب الاستثمارات الأجنبية أما الفترة من 1996 إلى غاية 1999 ومع تواصل انخفاض قيمة الدينار من 54.8 دينار للدولار إلى 66.6 دينار للدولار على التوالي، سجل الاستثمار الأجنبي انتعاشا ضئيلا نوعا ما وتراوحت نسبه ما بين 0.57% من الناتج سنة 1995 ليبلغ ذروته سنة 1998 والمقدرة بـ 1.25% لينخفض سنة 1999 ليبلغ 0.59% من الناتج المحلي مما يبين عدم وجود أثر واضح لسعر صرف الدينار على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة.

رابعا: تطور الديون الخارجية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يوضح الجدول رقم (03-04) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (03-04): تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة (دج/دولار، %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/دولار	9	18,5	21,8	33,4	35,1	47,7	54,8	57,7	58,8	66,6
الديون الخارجية	45,5	62,4	57,1	52,7	71,1	79,2	71,7	64,1	63,7	58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنه مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة من 1990 إلى غاية 1999 نلاحظ أن الديون الخارجية كنسبة من الناتج ما بعد سنة 1990 والتي بلغت نسبة 45.5% ارتفعت وفاقته 50% حيث بلغت ذروتها المقدرة بـ 79.2%، ومنه يمكن القول أن الدولة أصبحت مثقلة بالديون ومعنى هذا الارتفاع أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وفي علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وبالتالي ازدادت حقوق الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما الفترة من 1996 إلى غاية 1999 نلاحظ انخفاض طفيف وتدرجي للديون الخارجية من 71.65% إلى غاية 58.02% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى تراجع إجمالي الدين خلال هذه

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الفترة والتطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي أي أن الجزائر تحررت جزئيا من اعتمادها على العالم الخارجي وانخفض نصيب الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي وهذا طيلة سنوات الانخفاض، ويفسر هذا الانخفاض خلال هذه الفترة بتحسّن الوضعية المالية وتسديد خدمة الديون وتحسن حصيللة الصادرات وإعادة الجدولة الأولى التي قامت بها الجزائر خلال الفترة 1994-1995 .

خامسا: تطور التضخم وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يؤثر سعر الصرف على التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتبادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار، هذا من الناحية النظرية والجدول رقم (03-05) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين.

الجدول رقم(03-05): تطور التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة(دج/دولار، %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/دولار	9	18,5	21,8	33,4	35,1	47,7	54,8	57,7	58,8	66,6
التضخم	16,6	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	4,9	2,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة من 1990 إلى غاية 1999 من 9 دينار للدولار سنة 1990 إلى 47.7 دينار للدولار عرفت نسبة التضخم ارتفاع كبير حتى سنة 1995 والتي انتقلت من 16.6% سنة 1990 إلى غاية 29.8% سنة 1995 والتي تمثل أعلى نسبة خلال هذه الفترة ما عدا سنة 1993 التي انخفضت إلى 20.5% وهو ما يبين وجود أثر لانخفاض الدينار على التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين أما الفترة من 1996-1999 والتي تواصل فيها انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى 66.6 دينار للدولار، سجلت كذلك انخفاض تدريجي في نسبة التضخم من 18.7% سنة 1996 إلى 4.9% سنة 1998 إلى 2.6% سنة 1999 والذي يبين كذلك اثر سعر الصرف على التضخم وهو مؤشر ايجابي على تحسن وضعية الاختصار الجزائري وهذا راجع إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث قامت الجزائر بجدولة ديونها والشروط الأخرى المعروفة من الهيئات الدولية، كرفع الدعم عن الأسعار وتخفيض النفقات العمومية وتسريح العمال وغلق المؤسسات.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

سادسا: تطور القروض الداخلية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

تتمثل القروض الداخلية في قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري إلا الادخار الإجباري في ادونات الخزينة أو سندات التنمية ينبغي استعمال هذه القروض تمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده. والجدول رقم (03-06) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات القروض الداخلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(03-06): تطور القروض الداخلية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة(دج/دولار، %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دج/دولار	9	18,5	21,8	33,4	35,1	47,7	54,8	57,7	58,8	66,6
القروض الداخلية	78,4	59,6	55,4	59	47,2	45	38,3	38,6	41,4	45,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي وبنك الجزائر.

خلال فترة انخفاض قيمة الدينار انخفضت القروض الداخلية كنسبة من الناتج من 78.4% سنة 1990 إلى غاية 45.0% سنة 1995 ما عدا سنتي 1991 و 1993 والتي ارتفعت فيها هذه النسبة إلى 59.6% و 59.0% على التوالي أما الفترة من 1995 إلى غاية 1999 أي بعد الإصلاحات واستمرت هذه النسبة في الانخفاض سنة 1996 إلى 38.3% لترتفع تدريجيا إلى 45.8% سنة 1999.

الفرع الثاني: تحليل أداء الاقتصاد الكلي وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار الجزائري (2000-2015):

لمعرفة أداء الاقتصاد الكلي وعلاقته بسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015) قمنا

بدراسة تطور سعر صرف الدينار الجزائري مع المتغيرات التالية:

أولا: تطور الصادرات وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 2000 انتعاش في وضعية ميزان المدفوعات والذي يعتبر بمثابة قاعدة مبنية في مجال التوازن المالي الكلي بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجدول رقم (03-07) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الجدول رقم (03-07): تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة (دج/دولار، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج/دولار	75,3	77,3	79,7	77,4	72,1	73,4	72,6	69,4
الصادرات	42,1	36,7	35,5	38,2	40,1	47,2	48,8	47,1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج/دولار	64,6	72,6	74,4	72,6	77,6	79,4	80,6	93,2
الصادرات	48	35,4	38,4	38,8	36,9	33,2	30,5	23,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي وبنك الجزائر

نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة بفترة التسعينيات حيث أن قيمه متذبذبة تميل للاستقرار ما بين 65 إلى 80 دينار مقابل 1 دولار، حيث بلغ سعر صرف الدينار سنة 2000 ما قيمته 75.3 دينار للدولار أما سنة 2002 انخفضت قيمة الدينار إلى 79.7 مقابل 1 دولار، بالمقابل شهدت هذه الفترة انخفاض في الصادرات كنسبة من الناتج المحلي من 42.1% سنة 2000 إلى 35.5% سنة 2002 مما يبين وجود أثر سلبي لسعر الصرف على الصادرات خلال هذه الفترة، أما الفترة من 2003 إلى غاية 2008 نلاحظ ارتفاع قيمة الدينار الجزائري من 77.4 دينار مقابل 1 دولار إلى 64.6 دينار مقابل 1 دولار، بالمقابل نلاحظ أن الصادرات كنسبة من الناتج المحلي في تزايد مستمر من 38.2% سنة 2003 على 48% سنة 2008 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يؤدي إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات وكون معظم صادرات الجزائر من المحروقات فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة، بالإضافة إلى الإصلاحات الثانية التي قامت بها الجزائر .

أما الفترة من 2009 إلى غاية 2015 نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 72.6 دينار مقابل 1 دولار على 93.2 دينار مقابل 1 دولار وهذا سنة 2015 وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالمقابل نلاحظ انخفاض نسبة الصادرات مقارنة بسنة 2008 والتي شهدت انخفاض أسعار النفط لترتفع ابتداء من سنة 2010 لتبلغ ذروتها 38.8% سنة 2012 بسبب تحسن أو انتعاش أسعار النفط، لتتخفف من جديد إلى أن تبلغ 23.6% سنة 2015، وهذا راجع إلى تدهور أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ثانيا: تطور الواردات وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يوضح الجدول رقم (03-08) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات

الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الجدول رقم(03-08): تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة(دج/دولار، %)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
69,4	72,6	73,4	72,1	77,4	79,7	77,3	75,3	دج/دولار
24,9	21,9	24,1	25,6	23,9	25,6	22	20,8	الواردات
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
93,2	80,6	79,4	77,6	72,6	74,4	72,6	64,6	دج/دولار
36,8	31,9	30,4	28,5	28,7	31,4	35,9	28,7	الواردات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي وبنك الجزائر

نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 75.3 دينار للدولار سنة 2000 إلى 79.7 مقابل 1 دولار سنة 2002، بالمقابل شهدت هذه الفترة انخفاض الواردات الجزائرية كنسبة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بفترة التسعينيات لتبلغ 20.8% لترتفع تدريجيا إلى 25.6% سنة 2002 أما الفترة من 2003 إلى غاية 2008 نلاحظ ارتفاع قيمة الدينار الجزائري من 77.4 دينار مقابل 1 دولار إلى 64.6 دينار مقابل 1 دولار أما فيما يخص الواردات نلاحظ أنها تأخذ قيمة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض لترتفع إلى 35.9% سنة 2009 فالانخفاضات التي سجلتها كل من سنوات 2003، 2005، 2006، تدل على نجاح سياسة التقليل من حجم الواردات نوعا ما ولو بنسبة قليلة، أما الفترة من سنة 2009 إلى غاية 2015 نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 72.6 دينار مقابل 1 دولار على 93.2 دينار مقابل 1 دولار وهذا سنة 2015 وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية كما ذكرنا سابقا، لتراجع تدريجيا نسبة الواردات من الناتج المحلي لتبلغ 28.5% سنة 2012، لترتفع من جديد لتبلغ ذروتها 36.8% سنة 2015.

ثالثا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يوضح الجدول رقم (03-09) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الجدول رقم (03-09): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2015-2000)

الوحدة (دج/دولار، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج/دولار	75,3	77,3	79,7	77,4	72,1	73,4	72,6	69,4
الاستثمار الأجنبي المباشر	0,5	2	1,9	0,9	1	1,1	1,6	1,2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج/دولار	64,6	72,6	74,4	72,6	77,6	79,4	80,6	93,2
الاستثمار الأجنبي المباشر	1,5	2	1,4	1,3	0,7	0,8	0,7	-0,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 75.3 دينار للدولار سنة 2000 إلى 79.7 دينار مقابل 1 دولار سنة 2002 ، بالمقابل يتضح لنا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا بداية من سنة 2000 حيث بلغ أعلى مستوى له والمقدر ب 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2001، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الجهات الوصية من خلال الأمر 01/03 وكذلك حصول الشركة المصرية أوراسيكورم على أول ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، ولكن انخفاض هذا المستوى سنة 2003 ليصل إلى 0.9% من الناتج المحلي سنة 2003، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها: تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، أما الفترة من 2003 إلى غاية 2008 نلاحظ ارتفاع قيمة الدينار الجزائري من 77.4 دينار مقابل 1 دولار إلى 64.6 دينار مقابل 1 دولار، بالمقابل نلاحظ أن التدفقات الاستثمار الأجنبي تواصل في التحسن إلى أن تصل إلى أعلى قيمة لها والمقدرة ب 2.0% سنة 2009 بسبب التخفيضات الضريبية لينخفض تدريجيا إلى 1.3% سنة 2011 إلى أن تبلغ -0.2% سنة 2015 ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع أسعار النفط وآثار أزمة اليورو.

ومنه يمكن القول أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال كونه القطاع الأكبر ربحية في الجزائر مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات البترولية والذي يؤدي إلى رفع قيمة الدينار.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

رابعاً: تطور الديون الخارجية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يوضح الجدول رقم (03-10) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(03-10): تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة(دج/دولار، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج/دولار	75,3	77,3	79,7	77,4	72,1	73,4	72,6	69,4
الديون الخارجية	46,5	41,7	40,5	35,1	26,3	16,6	5,1	4,5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج/دولار	64,6	72,6	74,4	72,6	77,6	79,4	80,6	93,2
الديون الخارجية	3,7	5,4	4,5	3	2,6	2,5	2,6	2,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه انه مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 75.3 دينار للدولار سنة 2000 إلى 79.7 دينار للدولار سنة 2002، لترتفع قيمته إلى 64.6 دينار للدولار سنة 2008 ، بالمقابل نلاحظ انخفاض نسبة الديون الخارجية من الناتج لتبلغ 46.5% لتتخف هذه النسبة تدريجيا إلى أن تبلغ 16.6% من الناتج سنة 2005، و 5.1% سنة 2006 إلى أن تصل إلى 3.7% سنة 2008، أما الفترة من 2009 إلى غاية 2015 نلاحظ انخفاض قيمته تدريجيا من جديد إلى 93.2% سنة 2015 ماعدا سنة 2011، بالمقابل شهدت هذه الفترة انخفاض الديون الخارجية للجزائر كنسبة من الناتج المحلي بنسب متذبذبة والتي تبقى محصورة بين 5% و 3% ويمكن إرجاع ذلك إلى البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة والتي كان من نتائجها انخفاض كبير في ديون الجزائر، لكنها سرعان ما ارتفعت بشكل طفيف سنتي 2014 و 2015 لتبلغ 2.57% و 2.83% على التوالي ما لا يبين وجود اثر واضح لسعر صرف الدينار الجزائري على الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي.

خامساً: تطور التضخم وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يوضح الجدول رقم (03-11) تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الجدول رقم (03-11): تطور التضخم كنسبة من أسعار المستهلكين خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة(دج/دولار، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج/دولار	75,3	77,3	79,7	77,4	72,1	73,4	72,6	69,4
التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج/دولار	64,6	72,6	74,4	72,6	77,6	79,4	80,6	93,2
التضخم	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,9	2,9	4,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 75.3 دينار للدولار سنة 2000 إلى 79.7 دينار للدولار سنة 2002، لترتفع قيمته إلى 64.6 دينار للدولار سنة 2008، بالمقابل نلاحظ أن الجزائر استطاعت التحكم في معدل التضخم كنسبة من أسعار المستهلك والمقدرة ب 0.3% وهو أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، لترتفع هذه النسبة إلى 4.2% سنة 2001، وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة من جهة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق المالية من جهة أخرى، أما الفترة من 2002 إلى غاية 2007 نلاحظ وجود تذبذب في معدلات التضخم ما بين 1.4% و 3.7% من أسعار المستهلكين على التوالي، لترتفع إلى 5.7% سنة 2009 وهذا ناتج عن آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أما الفترة من 2009 إلى غاية 2015 نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري من 72.6 دينار مقابل 1 دولار على 93.2 دينار مقابل 1 دولار وهذا سنة 2015 وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية كما ذكرنا سابقا بالمقابل نلاحظ ارتفاع نسبة التضخم من الناتج تدريجيا ولكن بنسب طفيفة إلى أن تبلغ ذروتها 8.9% سنة 2012، وهذا راجع إلى قيام بنك الجزائر باسترجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة 1.50% بهدف امتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة المشفرة في المصارف و ضمان تسيير أحسن لها في السوق النقدية، واحتواء تسيير أحسن لها في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي، ثم نلاحظ انخفاضها إلى 2.9% سنة 2014 لترتفع من جديد إلى 4.8% سنة 2015 وهذا لا يبين وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف والتضخم.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

سادسا: تطور القروض الداخلية وعلاقتها بسعر صرف الدينار الجزائري

يمكن القول أنه بزيادة حجم القروض الممنوحة من طرف الدولة يؤدي ذلك الى حدوث تضخم والذي يؤثر على سعر الصرف بالانخفاض، والجدول رقم (03-12) يوضح تطورات كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وتطورات القروض الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(03-12): تطور القروض الداخلية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة(دج/دولار، %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج/ دولار	75,3	77,3	79,7	77,4	72,1	73,4	72,6	69,4
القروض الداخلية	28,3	36,3	37,8	31,2	21,7	7,3	3,6	-3,6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دج/دولار	64,6	72,6	74,4	72,6	77,6	79,4	80,6	93,2
القروض الداخلية	-1,7	-9	-6,2	-4,5	-2,1	3	18	40,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القروض الداخلية كنسبة من الناتج ارتفعت من 28.3% سنة 2000 إلى غاية 37.8% سنة 2002 وذلك مقابل انخفاض قيمة الدينار خلال هذه الفترة، لترتفع قيمته إلى 64.6 دينار للدولار سنة 2008 أما فيما يخص القروض الداخلية نلاحظ انخفاضها تدريجيا إلى أن تبلغ قيمة سالبة ومنتدبة لترتفع هذه النسبة من 3.0% سنة 2013 إلى غاية 40.2% سنة 2015 وذلك مع انخفاض قيمة الدينار تدريجيا إلى أن تبلغ 93.2 دينار مقابل 1 دولار.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي (1990-2015)

يقدم هذا الجزء عرضا مفصلا للنموذج المستخدم في التحليل القياسي بما فيه عينة الدراسة، ويقدم أيضا وصفا موجزا لجميع متغيرات النموذج كلا على حدا.

الفرع الأول: الدالة المستخدمة في التحليل

استندت العديد من الدراسات السابقة (Levy-Yeyati and Sturenzenger 2002) (Ghosh1997,2002) (Rogoff and Al 2003) (Bailliu and Al 2001) على استخدام دالة النمو لدراسة العلاقة محل البحث مع إضافة المتغيرات الصورية الخاصة بأنظمة الصرف، بنفس الطريقة يجري استخدام دالة النمو التالية لدراسة تأثير نظام الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا بأخذ النموذج المستخدم من قبل زيادي نوفل وعلي

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

عبد الله في دراسة حول سعر الصرف، الانفتاح والنمو الاقتصادي في المغرب أكتوبر/2007 والذي يركز على المتغيرات التالية:

$$Y = (INVPIB, GPIB, EPIB, SPEC, RICH, OUV, YETR, TE, IDE, CRINT, CRPIV, MPIB, VTCER, DESAJ, RC)$$

حيث أن :

Y : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، $INVPIB$: الاستثمار كنسبة من الناتج الإجمالي،
 $GPIB$: النفقات العمومية كنسبة من الناتج الإجمالي، $EPIB$: الادخار المحلي كنسبة من الناتج الإجمالي،
 $SPEC$: التخصص، $RICH$: الثروة، OUV : الانفتاح، $YETR$: الطلب الأجنبي، TE : شروط التبادل، IDE :
الاستثمار الأجنبي، $CRINT$: نسبة القروض الداخلية من الناتج الإجمالي، $CRPIV$: نسبة القروض الخاصة
من الناتج الإجمالي، $MPIB$: النقود وشبه النقود بالنسبة للناتج الإجمالي، $VTCER$: سعر الصرف الفعلي
الحقيقي، $DESAJ$: عدم مساعرة سعر الصرف، RC : نظام الصرف.

الفرع الثاني: طريقة التقدير

نقدر المتغير المستقل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال سلسلة من المتغيرات المفسرة (X_t) أين نضيف ثابت C الذي يستطيع اخذ العوامل الغير الملاحظة ومتغيرة الزمن T . يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عند التقدير انعكاس الصدمات العالمية مثل الصدمات البترولية وأزمات المديونية، لذلك سنحاول تقدير المعادلة التالية:

أين u_t هي حدود الخطأ.

$$Cr_t = C + \alpha T + \beta X_t + u_t$$

يمكن أن نقدم المتغيرات المفسرة في ثلاث مجموعات، من جهة هي ذات طبيعة مختلفة وتؤثر بشكل كلي على النمو بالتالي من الأهمية وضعها، من جهة أخرى هذا المنهج ضروري للقيام بتقدير جيد، لكن نظرا لمحدودية المعطيات وارتكاز المقاربة على السلاسل الزمنية هذا يحتم علينا استعمال عدد اقل من المتغيرات. منهجنا يشتمل على القيام بأربع انحذارات، كل مرة نزيد عدد المتغيرات المعالجة حتى نفحصها كلية، بالنسبة للانحدار الأول يشمل المرجع ومتعلق بمتغيرات المجموعة الأولى الأكثر استعمالا، أما في الانحدار الثاني والثالث ندمجها مع الاثنين الآخرين، أما في الرابعة ندخل متغيرة الزمن الساكن ما عدا المتغيرات الساكنة فكل المتغيرات في تغير الذي يجعلهم مستقرين Stationnaires.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

خلال الفترة 1990-2015 تجري العديد من التكرارات مقارنة بالعدد المرتفع للمتغيرات، نتبع انحدار بسيط MCO، بعدها أيضا اختبار Student معايير R^2 ، DW، الأول نستعلم عن القدرة التفسيرية، أما الثاني فعن الارتباط الذاتي للبواقي Auto corrélation، في كل انحدارات السابقة فإن التقدير المحصل عليه هو الذي سيعطينا R^2 أكثر ارتفاع و DW الجد قريب من 2.

أولاً: المجموعة الأولى

تضم المتغيرات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية الداخلية للبلد: الاستثمار (INVPB)، النفقات العمومية (GPB)، الادخار (EPPB)، التخصص (SPEC) والثروة (RICH)، وعلى علاقة الاقتصاد بالخارج الانفتاح (OUB)، الطلب الأجنبي (YETR)، وشروط التبادل (TE)، الاستثمار المباشر في الخارج (IDE).

حيث المتغيرات الثلاثة الأولى هي نسب من PIB، معدل الاستثمار يقاس بتراكم رأس المال المادي المحقق من طرف البلد، والذي من المفترض أن يحسن نمو PIB الحقيقي للفرد، فالدول التي عرفت نمو مستدام اعتمدت على معدل ادخار محلي كبير، أما حجم الاستثمار فلم يكن مؤثراً في بداية النمو على الأقل، كما نشير أن التحسين في الكفاءة كان العامل الأساسي لرفع مخزون رأس المال وليس حجم الاستثمار، ففي دراسة للبنك العالمي للعلاقة بين معدل النمو والادخار والاستثمار والتي شملت 85 بلد من الدول النامية خلال 1965-1987، أنه خلال العشر سنوات الماضية فإن 14 من 20 بلد عرفت نمو جد سريع، أين معدل الادخار فيها تعدى 25%، وفي نفس المرحلة 8 دول من 20 التي عرفت نمو منخفض كان معدل الادخار فيها أقل من 10%، و 14 منها أقل من 15%، وكانت نفس النتائج في دراسة أخرى توصل إليها صندوق النقد الدولي، لهذا يطرح مشكل السببية بين النمو ومعدل الادخار والاستثمار، فالיום نجد المشكل مزدوج فمن جهة لا يوجد إقلاع اقتصادي دائم بدون جهود من الادخار والاستثمار ومن جهة أخرى النمو المحرض ذا تأثير رجعي على المتغيرين من خلال وساطة الدخل، فالقناة الوحيدة التي يمكن من خلالها المتغيرات أن تؤثر على النمو، عندما يدمج الاستثمار كمتغير تفسيري تكميلي، ويبقى تأثيره فقط على كفاءة تخصيص الموارد.

أما معدل نمو الاستهلاك الحكومي فتأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي يختلف ما بين الدراسات حيث يرى Barro بأن الاستهلاك الحكومي الحقيقي يرتبط سلباً بالنمو الاقتصادي والاستثمار لأنه يؤثر بشكل غير مباشر من خلال الضرائب التي تفرضها الحكومات والتي بدورها قد تحرف قرارات القطاع الخاص، ويرى آخرون بأن تأثير الاستهلاك الحكومي يعتمد على معدل إنتاجية الموارد المتاحة للإنتاج، كما يرى البعض بأن الضرائب المستخدمة في تمويل المشتريات الحكومية تخفض حافز القطاع الخاص للاستثمار بسبب انخفاض عوائد الاستثمار وانخفاض الدافع للعمل.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

لكن آخرون يرون عكس ذلك أن العلاقة بينهما ايجابية فاستخدام الاستهلاك الحكومي في شراء السلع والخدمات المحلية سيحفز الطلب.

أما الدراسات فكانت متباينة أيضا فقد وجدت دراسات (Bailliu et Al (2001), Yeyati and Barro(1991) Sturzenegger (2001) أن العلاقة ايجابية أما دراسات (Garofalo (2005)، وقد تم حسابها كنسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج.

بالنسبة للتخصص والثروة نأخذ في الحسبان التحول الهيكلي للاقتصاد، فالتخصص يكون عبر إستراتيجيتين: سواء أن الدول تتخصص في المنتجات ذات الطلب العالمي المرتفع وبالتالي تحقق تخصص جيد ما بين الفروع الذي يجذب نموها، أما إذا لم تدرك الدول هذا النوع من التخصص، ستريح من خلال التطوير القوي للتجارة ما بين الفروع الذي يسمح لها بتتويج كبير للسلع الرأسمالية وهو ما يرفع الإنتاجية الشاملة لعوامل إنتاجه، ففي حالة الجزائر نستعمل نسبة الصادرات النفطية المكررة إلى الصادرات النفطية الخام.

فيما يتعلق بالثروة ندمجها كمعادل عن قياس التقارب في المقاربة العرضية transversale فمستوى مرتفع يعني انخفاض الفارق في التطور مع الدول الجد غنية، وسنقيسه من خلال علاقة الدخل الحقيقي للفرد بالدولار (ثابتة 1995) بالنسبة الدخل المعادل للدول الشركاء الأكثر غناء.

أما في المبادلات الخارجية فإن الآثار المنتظرة تكون ايجابية والانفتاح عليها يعد عاملا أيضا، فالانفتاح على الأسواق الدولية لرأس المال تقاس درجتها بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، بالإضافة إلى عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج، حيث أثرها المنتظر هو ايجابي لأنها تمثل مصدر تمويل للنمو، وحتى إذا كان إسهام رأس المال الأجنبي ليس شرطا كاف لانطلاق نمو قوي، فإنه يمكن أن يكون محدد مهم لبقائه.

شروط التبادل أيضا من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو، فتقلبها الشديد يعيق التجارة بسبب عدم اليقين التي تحرض المردودية، وحسب (Busson, Villa (1997 فتغيرية السعر يقود المصدرين إلى التحكيم بين الكميات المعروضة والخطر المرتبط بهذه المبيعات، فهي تقود إلى تثبيت عرضهم من الصادرات بشكل ينمي ربحيتهم المنتظرة ويقلص في تباين أو اختلاف أسعار التصدير.

وعليه نستعمل نسبة مجموع الواردات والصادرات بالنسبة PIB لقياس درجة الانفتاح، الاستثمارات المباشرة هي نسبة من PIB، والطلب الخارجي يعادل معدل النمو الحقيقي للفرد مقيمة بحصص تصدير أهم الشركاء التجاريين.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

ثانيا: المجموعة الثانية متعلقة بمتغيرات نقدية مرتبطة PIB القروض الداخلية (CRINT)، القروض الخاصة (CRPIV) الكتلة النقدية، النقود وشبه النقود (MPIV)، من المفروض أن تترجم العمق المالي للاقتصاد، ودرجة تطور القطاع المالي التي آثارها المتوقعة على النمو في الغالب ايجابية.

ثالثا: المجموعة الثالثة متعلقة بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي (TCER)، وسوء تعديله بالنسبة للتوازن (DESAJ) ونظام الصرف (RC).

هنا سوء تعديل سعر الصرف الفعلي الحقيقي يحسب كإحرف بالنسبة للمستوى التوازني حسب العلاقة التالية أين t مؤشرات الزمن و i البلد والتي لها قيم موجبة تترجم تهمين:

$$DESAJ_{it} = \left(\frac{TCER_{it}}{TCER_{it}} - 1 \right) \times 100$$

نعتبر هنا أن معدل الصرف الفعلي الحقيقي يرتكز على مؤشر أسعار الإنتاج التي ارتفاعها يترجم تهمين والذي يؤثر على التنافسية للشركاء والمنافسين، الإسهام النظري والتجريبي يبين أن التطور في معدلات الصرف التوازنية والتي تسمح بإيجاد التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد فقد وصل سوء التعديل في الجزائر سنة 1991 إلى 8%، بالنسبة لأول السلطات جعلت معدل الصرف عند مستوى من النشاط

الاقتصادي بدون مبرر، الذي هو مختل بفعل المناخ السياسي، أين النشاطات الاقتصادية عرفت تباطأ كبير نتيجة انخفاض أسعار البترول في نهاية الحرب العراقية الايرانية واستمرار رد الصدمة البترولية 1986 . أما الثانية هو سلوك رد الفعل القوي للسلطات السياسية والأعوان الاقتصادية لأحداث خلال المرحلة. بالنسبة لنظام الصرف نعتبر متغيرات ساكنة التي تشير إلى التغير في نظام الصرف، فالمعطيات محددة بالتصريحات الرسمية و إظهار مفهوم نظام De Facto، وسنعرضهما الاثنتين، الأول يشتمل على وضع معلما لسنوات التخفيضات الكبيرة الأجل ذلك المتغير الساكن سيأخذ القيم 1 و 0 أما الثاني يشمل على متابعة تطور معدل الصرف الفعلي الاسمي، للتخلص من الاتجاهات والتي تتوزع قيمها من 0 إلى 1 أو 2 حسب عدد المراحل.

نضع الثلاث مجموعات متغير ساكنة للزمن المشيرة إلى الأحداث الكبيرة التي لها أثر غير عادي على النمو مثل الصدمة البترولية ومشكل المديونية، متغيرة خارجية بالنسبة للأمتلية، نأخذ القيم -1 لأجل عدم التناسب و 1 للتناسب و 0 بينهما.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

الفرع الثالث: النتائج والتفسير

حيث تؤكد النتائج الممثلة في الجدول (03-13) ما يلي:

الجدول رقم (03-13): تقدير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2015)

	1	2	3	4
C	-17.58 (-3.13)	-14.07(-2.12)	1.83 (3.50)
INVPIB
GPIB	-0.45 (-3.3)	-0.4 (-2.1)	-0.4 (-1.7)	-0.42 (-2.46)
EPIB	-0.006 (-3.12)	-0.005 (-2.37)	-0.014 (-2.47)	-0.013 (-2.55)
SPEC
RICH	2.7 (3.2)	1.88 (2.7)
OUV
YETR
TE	-0.006 (-1.88)	-0.08 (-2.88)	-0.08 (-2.33)	-0.179 (1.12)
IDE	1.25 (2.1)	0.75 (2.35)	0.15 (1.9)
CRINT	(-3.34)	-0.14 (-2.8)
CRPIV	2.43 (3.3)	0.07 (2.6)
MPIV	0.12 (1.8)
VT CER	0.14 (2.3)
DESAJ	-0.69 (-3.68)	-0.3 (-2.22)
RC
T	7.5 (2.9)
R ²	56.3	62.7	64.8	86.8
DW	1.95	2.44	2.68	2.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير القياسي.

أولاً: بالنسبة لمتغيرات السياسة الاقتصادية الداخلية

فإنه وبالرغم من الجهود المبذولة خاصة خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وبعد سنة 2000 فإن الاستثمار لم يفسر نهائياً النمو وهذا يؤكد خلاصة عدم كفاءته، أين يضاف إليها الطبيعة الغير المنتجة للنفقات العمومية المدعمة هنا بمعامل سلبي، ونفس الشيء فإن لادخار أيضاً تأثير سلبي والتي نفسره انه لم يوجه نحو النشاطات الإنتاجية بل انه مضر في الغالب بالاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك فإن كل من التخصص والانفتاح والطلب الأجنبي لم تفسر نهائياً النمو وهذا يؤكد ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وعدم قدرتها على المنافسة الدولية، وما يزيد أكثر سلبية شروط التبادل والتي رغم تأثيرها على النمو فهي ذات تأثير سلبي.

أما الاستثمار الأجنبي فقد أنتج الأثر الإيجابي المتوقع، رغم أن تفسيره ضعيف نسبياً في الانحدار

الرابع.

في الواقع يمكن القول أن المحروقات والتي تكون 80% من الصادرات الجزائرية في سنوات التسعينات، هي اليوم تقارب اليوم 97%، فالجزائر أصبحت تقريبا أحادية المنتج Mono Producteur ومؤكدا هي بلد

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

Mono Exportateur أحادية التصدير لمنتوج التي منه بقيت تابعة بشكل واسع للشركاء التجاريين، وهو ما جعل الانفتاح أو النمو الخارجي لم يغير أبدا العلاقة التي تربط الجزائر بالشركاء التجاريين ولم تؤثر على النمو الوطني.

ثانيا: بالنسبة للمتغيرات النقدية

لقد كان تأثير الكتلة النقدية وشبه النقود من PIB إيجابيا على النمو التي تعتبر مصدر تمويل الاقتصاد الجزائري متأتية من مداخل التصدير، ارتفاع الكتلة النقدية يمكن أن يترجم أيضا أثر عودة الجهود الإنتاجية على السوق المحلي المتطلبة لسيولة أكثر وإمكانية أكثر للإنتاج.

ثالثا: بالنسبة لمتغيرات سعر الصرف

هنا كذلك فرضية تبعية الجزائر إلى النفط، وللسوق الدولي تبقى صحيحة بالنسبة لمتغيرات سعر الصرف، وبالتالي لا تغيرية معدل الصرف الحقيقي ولا طبيعة نظام الصرف له أثر على النمو. يظهر عكس الأطر النظرية أن إعادة التقييم بأعلى لمعدل الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مستواه التوازني يضعف تنافسية الاقتصاد وعلى نموها ليس ظاهرا ومعقولا في إطار الاقتصاد الجزائري الذي يندمج في الاقتصاد العالمي بشكل غير تنافسي.

فالعملة الجزائرية لا تظهر اتجاهات قوية لاختلال سعر الصرف والتي كانت بشكل واسع مقيمة بأقل من قيمتها حتى منتصف الثمانينات، فمرحلة التقويم بأعلى من القيمة الحقيقية الأكثر تجاوزا والأكثر مدة كانت ما بين صد الصدمة البترولية 1986 وبداية الأزمة المديونية 1990-1991 بلغت ذروتها 8% سنة 1988، هذه المرحلة الأكثر صعوبة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا بالنسبة للجزائر والتي امتدت عقد التسعينات.

الفصل الثالث: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي (1990-2015)

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن الاقتصاد الجزائري مر بمرحلتين خلال فترة الدراسة فالمرحلة الأولى كانت قبل سنة 2000 والتي شهد فيها الاقتصاد الجزائري ظروف صعبة كتدهور الوضع الأمني والاقتصادي وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي تمت تحت وصاية صندوق النقد الدولي إلا أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري شهدت تدهورا ملحوظا خلال هذه المرحلة، أما الرحلة الثانية كانت بعد سنة 2000 التي تميزت بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تحسين أداء الاقتصاد الكلي مستغلا بذلك تحسن الإيرادات النفطية حيث شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا. وفي المقابل كشف لنا التحليل القياسي عدم وجود أثر لنظام الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر لكن أثبتت الدراسة كذلك وجود عوامل أخرى تساهم في خلق النمو الاقتصادي والتي من بينها الاستثمار الأجنبي، والسياسة النقدية التوسعية.

خاتمة عامة

تعد مسألة اختيار أنظمة أسعار الصرف الملائمة لكل دولة من أعقد المسائل التي أثارت جدلا واسعا بين الاقتصاديين خصوصا بعد أزمات العملة التي مست العديد من الدول الناشئة خلال فترة التسعينات. والجزائر كغيرها من باقي دول العالم سعت إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال إتباعها لسياسة سعر صرف تؤثر تأثيرا إيجابيا على مؤشرات الاقتصاد الكلي. حيث سمحت دراستنا بإعطاء نظرة حول العلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي سواء من الجانب النظري بصفة عامة والجانب التطبيقي حالة الجزائر.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

في بداية الدراسة وضعنا مجموعة من الفرضيات على شكل إيجابيات أولية ونتائج مسبقة وعلى أساسها سيتم الإجابة على الإشكالية المطروحة، وبعد اختبارها توصلنا إلى ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن نظام الصرف هو الأداة التي تعمل على تقوية العلاقات بين الدول وعملية اختياره تتوقف على عوامل اقتصادية فقط من بينها الثلاثية المستحيلة، الصدمات الاقتصادية، التضخم، أثبتت صحتها حيث يعتبر نظام سعر الصرف مجموعة الإجراءات والسياسات التي تنظم عملية تبادل العملات المحلية مع الأجنبية أو العكس بالتالي يعمل على تقوية العلاقات بين الدول وتتم عملية اختياره بالاعتماد على مجموعة من العوامل والتي من بينها الثلاثية المستحيلة، طبيعة الصدمات، حجم الاقتصاد، درجة الانفتاح على العالم الخارجي.

أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على أن جميع أنظمة أسعار الصرف تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والتي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر، لم تثبت صحتها حيث توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

بعد دراستنا لهذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه توصلنا إلى النتائج التالية:

1- على الصعيد النظري:

- يعتبر سعر الصرف معدل تبادل العملات، أي هو سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أو العكس، وذلك عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية.

- يتأثر سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية بعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية والتي تجعله عرضة إلى تقلبات قد تؤدي به إلى حالة عدم الاستقرار.
- جاءت نظريات سعر الصرف من أجل تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وبسبب الجدل القائم بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالعوامل المحددة لسعر الصرف حتى الوقت الحالي، لم يتم التوصل إلى نموذج يقف عنده الباحث.
- تتم عملية اختيار أنظمة أسعار الصرف الملائمة للدولة على أساس العديد من المعايير والأسس والتي من بينها حجم الاقتصاد، طبيعة الصدمات، درجة الانفتاح الاقتصادي ومنه لا يوجد نظام صرف صالح لكل البلدان وبصفة مستمرة.
- تشير النظرية الاقتصادية إلا أنه توجد العديد من القنوات التي تؤثر من خلالها أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي ويكون ذلك إما بطريقة مباشرة من خلال الآليات التي تعمل على التخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثير أنظمة الصرف على المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.
- اختلفت نتائج الدراسات التجريبية التي قام بها العديد من الباحثين بالإضافة إلى النتائج الغامضة التي توصلوا إليها وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد الأغلبية على التصنيف الرسمي المعلن من قبل البلدان والذي يختلف على التصنيف الفعلي المطبق نتيجة للظروف التي يتعرض لها الاقتصاد بالإضافة إلى اختلاف عينة الدراسة.

2- على صعيد الاقتصاد الجزائري

- تبنت الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي والخروج من الأزمات في إطار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد، لكن هذه السياسة سرعان ما باءت بالفشل ولا يرجع ذلك إلى التعويم المدار بقدر ما يرجع إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية والحجم الكبير لاحتياطي الصرف الأجنبي.
- مداخيل صادرات الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على النفط ومنه فالإقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية.
- اعتماد الجزائر على الصادرات الأحادية التي لا تتحدد أسعارها وفقا لقوى العرض والطلب سيؤدي بها إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد.
- إن التحسن الذي شهدته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنوات الأخيرة وتقلص حجم المديونية الخارجية لم يكن بسبب الأداء الاقتصادي والرشادة الاقتصادية المالية، بل إلى التحسن الذي شهدته أسعار النفط.

- الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي من بينها تخفيض قيمة العملة لم تصل إلى الهدف المرغوب وهو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات طوال فترة الدراسة.
- تخفيض قيمة العملة ليس له اثر واضح على متغيرات الاقتصاد الكلي حيث كان الأثر إلا على المدى القصير وليس البعيد.
- ليس هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار الجزائري حيث أن تغيرات أسعار النفط كانت وسيط بينهما.
- عدم كفاءة الاستثمار في الجزائر كونه لم يفسر نهائيا النمو الاقتصادي.
- وجود أثر سلبي لأغلب متغيرات السياسة الاقتصادية الداخلية على النمو الاقتصادي والتي من بينها النفقات العمومية، الادخار، شروط التبادل.
- لا يوجد أثر لكل من التخصص، الانفتاح، الثروة، الطلب الأجنبي على النمو الاقتصادي.
- وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لكنه ضعيف نسبيا.
- لا توجد علاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي لكن هناك علاقة سلبية بين عدم مساعرة سعر الصرف مع النمو الاقتصادي.

ثالثا: التوصيات والمقترحات

- على ضوء ماتم تناوله في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقترح:
- العمل على تشجيع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وذلك بالتركيز على المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات الغير نفطية بغية خلق التوازن، بالإضافة إلى العمل على زيادة الصادرات البترولية من أجل زيادة الاحتياطي لمقابلة الواردات وإدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار أسعار الصرف.
- ضرورة الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف وفقا للظروف الملائمة والوقت الملائم وبالشكل الذي يساهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية.
- ضرورة توجيه الإنفاق العام إلى قطاعات منتجة.
- ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لدراسة والبحث عن الآليات التي تعمل على إدارة أسعار الصرف بالطريقة السليمة.
- يجب اتخاذ سياسة سعر الصرف التي تتناسب ظروف الدولة وتعمل على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية.
- يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بالشكل الذي يضمن استقرار أسعار الصرف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- الأقداحي هشام محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 2- انجهام بريرة، الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.
- 3- بوخاري لعلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- 4- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5- الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
- 6- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة 2000، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2000.
- 7- خلف حسن فليح، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2007 .
- 8- السيرتي السيد محمد أحمد ونجا علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 9- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1979.
- 10- شهاب مجدي محمود وعدلي ناشر سوزي، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- 11- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 12- صفوت محمد، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- 13- العامري سعود حايده، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- 14- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 16- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- 17- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 18- الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 19- الغالبي عبد الحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 20- فخري نعمة سمير، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011.
- 21- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 22- القضاة معن خالد، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2011.
- 23- كافي مصطفى يوسف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 24- كمال سي محمد، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، الجزائر، 2015.
- 25- كويل برايان، أسواق العملات الأجنبية، دار الفاروق، القاهرة.
- 26- لطرش طاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 27- مجيطة مسعود، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 28- مطر موسى سعيد وآخرون، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 29- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 30- مفلح هزاع، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2007.
- 31- النعيمي عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2012.

32- الوادي محمود حسين، العيساوي كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

33- يسري أحمد عبد الرحمان و زكي إيمان محب، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: المقالات والمجلات

1- آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة الجزائر، 2011، ص:66.

2- بوعتروس عبد الحق وقارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 27، جوان 2007.

3- بونورة شعيب وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 5-2011.

4- داغر محمود محمد محمود و معارج حسين عطوان مهوس، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2012-2004)، العراق،

5- راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف.

6- الزبيدي سليم رشيد عبود، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2005-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 12.

7- الساعدي صبحي حسون وعبد أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

8- شرقق سمير، تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مقالة منشورة في مجلة المؤسسة وقضايا التنمية، رقم 05، جامعة سكيكدة، ماي 2010.

9- نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني عشر، الكويت، يوليو، 2011.

10- هباش فارس، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف (دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001 و 2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.

ثالثا: المذكرات

- 1- آيت يحي سميّر، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.
- 2- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2014/2013.
- 3- بالحرش عائشة، (سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.
- 4- بدروي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.
- 5- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010.
- 6- بربري مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة، تخصص: المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 7- برنة عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
- 8- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012.

- 9- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 10- بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية (حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
- 11- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
- 12- بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.
- 13- بوردخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصصك نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009.
- 14- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصصك نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، 2013/2012.
- 15- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
- 16- جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

- 17- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.
- 18- حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 19- خضر زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012.
- 20- خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.
- 21- خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية، للفترة (2000-2012)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
- 22- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.
- 23- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.
- 24- زايدي حسيبة، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة خيضر، بسكرة، 2015/2014.

- 25- شرقق سمير، نظام الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2012.
- 26- شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009.
- 27- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف (دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2009/2010.
- 28- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012.
- 29- عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1947-2003)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2011.
- 30- عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2012.
- 31- عليوش قربوع ابتسام، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإخوة بارش للاستيراد والتصدير)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011/2012.
- 32- قدوري طارق، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
- 33- الكوط مبارك، تأثير أنظمة الصرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

- تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
2015/2014.
- 34- المشهراوي أحمد حسين أحمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996-2001)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2003.
- 35- ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2010.
- 36- النحال محمد ياسر زيدان، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2016.